التقرير السنوي 2022

المصرف QIB

التقرير السنوي

حضرة صاحب السمو
الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير البلاد المفدى

المحتويات

4	الرؤية، الرسالة، القيم
7	تقرير مجلس الإدارة
9	تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة
11	تقرير الأعمال الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية التصنيفات الإئتمانية الجوائز التي حصدها المصرف
19	تقرير الحوكمة
51	تقرير هيئة الرقابة الشرعية
53	البيانات المالية

رؤيتنا

مصرف إسلامي عالمي رائد وشامل، يتمسك بأحكام الشريعة الإسلامية والمثل والقيم الأخلاقية الرفيعة، ويحقق المعايير الدولية للعمل المصرفي، ويشارك في تنمية الاقتصاد الوطني والعالمي، ويساهم في تلبية احتياجات المجتمع القطري.

رسالتنا

. تقديم حلول مالية مبتكرة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
. تقديم خدمات عالية الجودة للعملاء، والعمل على تعظيم العائدات للمساهمين والشركاء.
. احتضان بيئة عمل داخلية متميزة في أفرادها، وفي المستوى التقني المتميز.

قيمنا

. النزاهة
. الشفافية
. العدل
. روح التعاون والعمل الجماعي
. الولاء والالتزام
. التميز

مجلس الإدارة

الشيخ / جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

السيد / عبد اللطيف بن عبد الله آل محمود
نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد / محمد بن عيسى المهندي
نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد / عبدالرحمن عبدالله عبدالغني آل عبدالغني
عضو مجلس الإدارة

السيد / منصور محمد عبد الفتاح المصلح
عضو مجلس الإدارة

السيد / عبد الله بن سعيد العيده
عضو مجلس الإدارة

السيد / ناصر راشد سريع الكعبي
عضو مجلس الإدارة

الشيخ / علي بن غانم بن علي آل ثاني
عضو مجلس الإدارة

الشيخ / عبدالله بن خالد بن ثاني آل ثاني
عضو مجلس الإدارة

هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور/ وليد بن هادي
رئيس هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور/ عبدالعزيز خليفة القصار
عضو هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور/ محمد أحمين
عضو هيئة الرقابة الشرعية

الإدارة التنفيذية

السيد/ باسل جمال
الرئيس التنفيذي للمجموعة

السيد/ طارق يوسف فوزي
المدير العام
مجموعة الخدمات
المصرفية للشركات

السيد/ دوراي أناند
المدير العام
مجموعة الخدمات
المصرفية للأفراد

السيد/ كونستانتينوس كونستانتينيديس
المدير العام
مجموعة الاستراتيجية والرقمية

السيد/ خليفة المسلم
رئيس مجموعة الموارد البشرية

السيد/ راكاش سانجافي
المدير العام، مجموعة المخاطر

السيد/ جورانج هيماني
المدير العام، المجموعة المالية

السيد/سليم الحق
المدير العام لمجموعة العمليات
وتكنولوجيا المعلومات

تقرير مجلس الإدارة

إلى إجتماع الجمعية العامة

بسم اللّه الرحمن الرحيم

شكل العام المنصرم ٢٠٢٢ عاماً مميزاً من عمر مصرفكم الرائد حيث واصل تنمية أعماله وأنشطته من خلال دعم الاحتياجات المصرفية المتطورة لعملائه، وحقق تفوقاً مستمراً على السوق من خلال زيادة صافي أرباحه واجمالي أصوله ليصبح ثالث أكبر مؤسسة مالية في بورصة قطر، وثاني أكبر مؤسسة في القطاع المصرفي، كما حافظ المصرف على ريادته في القطاع المصرفي القطري واستمر في كونه أكبر بنك إسلامي وأكبر بنك خاص في الدولة .

و على الرغم من خلفية الاقتصاد الكلي المتعددة التي تتجلى فيها التوترات الجيوسياسية المتزايدة، وضغوط أسعار الفائدة المرتفعة، والتضخم المرتفع، فان المصرف يعمل من موقع قوة تدعمه ميزانية عمومية جيدة، واستثمارات مستمرة في التقنيات الجديدة، وما زلنا نركز على دفع النمو الاقتصادي في قطر، بينما نقوم بشكل طبيعي بتقصي مجالات النمو الجديدة التي تلبي المتطلبات الاستراتيجية والمالية للمصرف.

لقد عملنا على تسريع رؤيتنا لتحول المصرف للمستقبل، فكانت مبادرات التحول الرقمي في خدمات المصرف هي المدخل الرحب لتحقيق المزيد من القيمة لعملائنا، وأصبح تطبيق الخدمات المصرفية عبر الجوال للأفراد الحائز على العديد من الجوائز هو القناة الأساسية لعملائنا لأنه يوفر خدمة فورية وراحة قصوى مع قدر كبير من الأمان، كما واصلنا خلال هذا العام توسيع وتطوير منتجات وخدمات مبتكرة للارتقاء بتجربة العملاء، وقد تم تقديم العديد من منتجاتنا وخدماتنا الرقمية المبتكرة لأول مرة في قطر ومنها بطاقة الائتمان الرقمية التي تمكن العملاء من اجراء عملياتهم بأمان، هذا إضافة الى الودائع المتنامية والعروض الترويجية عبر الجوال بالتعاون مع فيزا العالمية.

وعلى صعيد المشاركة في أنشطة الدولة فقد استثمرنا في سلسلة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية مثل عروض معدل ربح منخفض لتمويل السيارات الكهربائية الصديقة للبيئة، وتنظيم مبادرات نظافة الشواطئ، ومبادرة مليون شجرة والمشاركة في برنامج الاستدامة البيئية الذي اطلقته وزارة البيئة، إضافة الى مشاركة فاعلة في الأنشطة المصاحبة لمونديال قطر ٢٠٢٢ .

هذا وقد اهتم المصرف بالاستثمار في موظفيه والشركات التابعة، حيث أنجز فريق التعليم والتطوير أكثر من (٣٦) ألف ساعة تعليم، مع التركيز الأساسي على المعرفة بالمنتج ووسائل أمن المعلومات، بالإضافة الى تقديم برنامجاً تدريبياً شاملاً مع إمكانية التقدم لمواقع الدرجات الوظيفية العليا.

وتجدر الإشارة الى أن المصرف قد حاز على أكثر من ٤٠ جائزة مرموقة واعترافاً عالمياً من عدة منشورات عالمية رصينة نتيجة لتفانيه في أعماله في مجال الابتكار والرقمنة، ومن بينها " أفضل بنك للحلول الرقمية" و"أفضل بنك للتمويل الإسلامي في قطر" من مجلة يوروموني كدليل على أدائه المتميز، كما تم تصنيف المصرف رائداً في "الحلول الرقمية" والخدمات المصرفية للشركات " والتمويل الإسلامي" هذا إضافة الى العديد من جوائز المطبوعات العالمية المعروفة .

تقرير مجلس الإدارة

إلى إجتماع الجمعية العامة

لقد حقق المصرف تطورات إيجابية عالية خلال هذا العام المالي، فقد جاءت نتائج أعماله لتعزز مكانته كأحد أكبر المصارف الاسلامية على المستويين المحلي والدولي، اذ بلغت موجوداته (١٨٤) مليار ريال في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، و بلغت ودائع العملاء (١٢٢,٤) مليار ريال، في حين بلغ إجمالي الدخل (٨,٩٦٨) مليون ريال مسجلاً نمواً بنسبة ١٠,٣ ٪ مقارنة بعام ٢٠٢١، ومن جانب آخر فقد تمكن المصرف من الاحتفاظ بنسبة منخفضة للديون المتعثرة من إجمالي التمويل، وذلك في حدود ١,٥ ٪ والتي تعتبر من أقل النسب في الصناعه المصرفية، بينما واصل سياساته المتحفظة لتكوين المخصصات، حيث بلغت نسبة تغطية الديون المتعثرة عند ٩٥,٤٪ بنهاية عام ٢٠٢٢، لتوافق تعليمات مصرف قطر المركزي بهذا الشأن.

وفي ظل تلك النتائج المميزة، فقد حقق المصرف صافياً في أرباحه لعام ٢٠٢٢ قدره (٤,٠٠٥) مليون ريال لتكون عند نسبة زيادة قدرها ١٢,٧٪ مقارنة بعام ٢٠٢١، وبناء على هذه النتائج فإن مجلس الإدارة يوصي جمعيتكم الموقرة بالموافقة على توزيع أرباح نقدية للمساهمين بنسبة ٦٢,٥٪، بواقع (٠,٦٢٥) ريال قطري للسهم الواحد.

لا يسعني في الختام، بالإنابة عن مجلس الإدارة، إلا أن أرفع أسمى آيات الشكر والتقدير الى كافة مستويات الدولة العليا، وكبار مسؤوليها في القطاعين المصرفي والمالي، فضلاً عن الشؤون التجارية والاقتصادية، لما يلقاه المصرف والقطاع المصرفي بشكل عام من عناية واهتمام وتقدير مستمر، وإلى كافة العملاء والمستثمرين والمساهمين كل الامتنان والتقدير لثقتهم وولائهم للمصرف، وإلى هيئة الرقابة الشرعية تقديرنا لحسن متابعتهم، والى كل من السيد / الرئيس التنفيذي لمجموعة المصرف ورفاقه من العاملين المخلصين معه لجهودهم المخلصة التي حققت للمصرف تلك النتائج المميزة.

وفقنا الله وإياكم لكل ما فيه الخير والسداد للجميع.

جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

بالرجوع إلى السنة المالية 2022، يسر المصرف تحقيقه صافي ربح قدره 4,005 مليون ريالاً قطرياً وإجمالي دخل قدره 9 مليار ريالاً قطرياً خلال السنة المالية 2022، وكلاهما يعد النسبة الأعلى على الإطلاق في السوق. وقد حرصنا على تنمية أعمالنا لمواكبة الاحتياجات المصرفية المتطورة لعملائنا، مما مكننا من الحفاظ على أداء المصرف القوي مقارنة بأداء القطاع المصرفي المحلي ككل، من خلال زيادة صافي أرباحنا بقيمة 66% مع زيادة إجمالي موجودات المصرف بنسبة 22% على مدى السنوات الخمس الماضية، وأصبحنا ثالث أكبر مؤسسة في بورصة قطر وثاني أكبر مؤسسة في القطاع المالي برأسمال سوقي قدره 43.9 مليار ريالاً قطرياً في نهاية عام 2022، وهو ما يمثل نمواً ملحوظاً في سعر سهمنا بنسبة 91% منذ نهاية عام 2017.

في عام 2022، ارتفع صافي أرباحنا بقيمة 12.7% وحققنا جميع أهدافنا المالية حيث بلغ عائد حقوق المساهمين 17.8%، والعائد على الأصول 2.1% ونسبة كفاءة (التكلفة/الدخل) 17.4%، وقدمنا لمساهمينا أفضل النسب في السوق القطري. كانت استثماراتنا الأخيرة في التكنولوجيا، لا سيما في مجال الخدمات المصرفية الرقمية، عاملاً محفزاً لنمو أصول التجزئة، وتحسين الكفاءة في جميع فروع المصرف، بالإضافة إلى الارتقاء بتجربة العملاء. وقد افتتحنا فرعاً جديداً في مجمع بلاس فاندوم في عام 2022، وقمنا سابقاً بتوسيع فروعنا الحالية في دوحة فستيفال سيتي ومراكز دار السلام. ونظراً لانتقال عملائنا إلى القنوات الرقمية، فقد قللنا العدد الإجمالي للفروع بنسبة 25% منذ بداية برنامج التحول الرقمي عام 2018.

وقد أنهينا العام بنسبة رأس مال قوية بلغت 19.9% أي أعلى بكثير من الحد الأدنى للنسبة الإشرافية المحددة من مصرف قطر المركزي، كما تحكمنا بكفاءة في انخفاض قيمة موجودات المصرف وتعتبر نسب المصرف من بين الأفضل في السوق، بما في ذلك معدلات التمويل المتعثر وتغطية المخصصات عند 1.5% و 95% على التوالي. ونتيجة لذلك، حافظ مصرفنا على ريادته في القطاع المصرفي القطري، واستمر في كونه أكبر بنك إسلامي وأكبر بنك خاص في قطر.

وعلى الرغم من خلفية الاقتصاد الكلي المعقدة التي يتجلى فيها التوترات الجيوسياسية المتزايدة، وضغوط أسعار الفائدة المرتفعة، والتضخم المرتفع والمخاطر المرتبطة بجائحة فيروس كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم، يعمل المصرف من موقع قوة، تدعمه ميزانية عمومية جيدة واستثمارات مستمرة في التقنيات الجديدة والمواهب لتعزيز تجربة العميل. ولم تتغير أولوياتنا في توظيف رأس المال، فما زلنا نركز على تعزيز نمو دولة قطر، بينما نستكشف مجالات النمو الجديدة التي تلبي

المتطلبات الإستراتيجية والمالية للمصرف.

نظراً لأن القطاع المصرفي القطري لا يزال يتمتع بمستوى جيد من حيث رأس المال والسيولة، فقد بدأ الانتعاش الاقتصادي يكتسب زخماً وسط ارتفاع أسعار الهيدروكربونات (النفط والغاز) ونجاحات كأس العالم لكرة القدم 2022. سيدعم التوسع في الغاز الطبيعي المسال في حقل الشمال آفاق النمو ويزيد من تعزيز المواقف المالية والخارجية على المدى المتوسط، في حين أن إرث كأس العالم سيساعد على تنشيط الاقتصاد، حيث تظل الحكومة ملتزمة برؤيتها طويلة الأجل لعام 2030.

الأداء المالي في عام 2022

كان عام 2022 حافلاً بالنجاح، حيث حقق المصرف نتائج مالية مبهرة أكدت أداءه القوي والتزامه بتقديم قيمة للمساهمين، حيث بلغ إجمالي موجودات المصرف 184 مليار ريال قطري، وموجودات التمويل 119.3 مليار ريال قطري، بينما بلغت الاستثمارات المالية 45.8 مليار ريال قطري في 31 ديسمبر 2022. كما بلغت ودائع العملاء 122.4 مليار ريال قطري وكانت نسبة التمويل إلى الودائع 95.1% مما يعكس مركز السيولة القوي للمصرف.

وبلغ إجمالي دخل المصرف لهذا العام 9 مليار ريال قطري مسجلاً نمواً بنسبة 10.3% مقارنة بالعام الماضي. وسجلت إيرادات أنشطة التمويل والاستثمار نمواً إيجابياً بنسبة 11.5% لتصل إلى 8 مليارات ريال قطري، وسجلت إيرادات الأنشطة التمويلية نمواً بنسبة 8.4% بينما سجل الدخل من الأنشطة الاستثمارية نمواً قوياً بنسبة 28.2%. وعلاوة على ذلك، سجلت إيرادات الرسوم والعمولات نمواً بنسبة 11.6% لتصل

إلى 810 مليون ريال قطري، مما ينعكس إيجاباً على أنشطة الخدمات التشغيلية والمصرفية الأساسية للمصرف.

وقد أسهمت جهود المصرف لتحسين الكفاءة مدعومة بإجراءات صارمة لإدارة التكاليف في خفض نسبة التكلفة إلى الدخل من 18.1% في 2021 إلى 17.4% في 2022، وهي النسبة الأفضل في القطاع المصرفي القطري. وقد بلغ إجمالي المصاريف العمومية والإدارية للمصرف 1.1 مليار ريال قطري، وتم الحفاظ عليها عند نفس مستويات العام الماضي.

وعلى صعيد إجمالي حقوق المساهمين في المصرف فقد بلغ 23.3 مليار ريال قطري، بزيادة قدرها 12.2% مقارنة بالعام الماضي. وبلغت النسبة الإجمالية لكفاية رأس المال 19.9% وفقاً لتوجيهات بازل 3، أي أعلى بكثير من الحد الأدنى للنسبة الإشرافية المحددة من مصرف قطر المركزي ومقررات لجنة بازل. تُظهر هذه النتائج المتميزة التزام المصرف بتقديم أداء مالي استثنائي وقيمة محفزة للمساهمين.

التصنيفات الائتمانية

في عام 2022، أكدت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، التصنيف الائتماني لمصرف قطر الإسلامي عند "A-" مع نظرة مستقبلية مستقرة، وتصنيف مستوى تقييم الجدوى (VR) للمصرف عند "bbb". علاوة على ذلك، أكدت وكالة التصنيف الدولية "موديز" لخدمات المستثمرين تصنيف الودائع طويلة الأجل لمصرف قطر الإسلامي عند "A1"، وأكدت وكالة كابيتال إنتليجنس للتصنيف الائتماني تصنيف العملات الأجنبية طويل الأجل (LTCR) للمصرف عند "A+". تعكس هذه التصنيفات الربحية القوية للمصرف، بالإضافة إلى جودة الأصول وكفاية رأس المال ووضع السيولة السليم. كما تضيف قاعدة التمويل المتنوعة للمصرف والمدفوعة بنمو الودائع إلى قوته.

تسريع التحول الرقمي

حقق المصرف تقدماً ملحوظاً في تسريع استراتيجيته للتحول الرقمي، مما مكّنه من تقديم حلول مصرفية مبتكرة لعملائه. ومن خلال الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية، وفر المصرف خدمات رقمية فريدة وقام بتدريب الموظفين للتكيف مع المشهد الرقمي المتغير. وقام أيضاً بتخصيص الحلول المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وأظهر التزامه بالاستدامة من خلال تنفيذ الممارسات المستدامة ودعم مبادرات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. ويمثل تركيز المصرف على الابتكار ورضا العملاء وممارسات الأعمال المسؤولة دليلاً على تفانيه في دعم جميع أصحاب المصلحة.

لقد واصلنا الاستثمار في الخدمات المصرفية الرقمية التي تخدم العملاء من الأفراد والشركات، مما مكّنا من الحفاظ على علاقة وثيقة ومستمرة بالعملاء، حيث انتقلوا إلى القنوات الإلكترونية والرقمية بسلاسة. وقد استفدنا من قدراتنا الرقمية الرائدة وفهمنا الكامل لاحتياجات عملائنا فقدمنا لهم ما يساعدهم على تلبية احتياجاتهم المالية على النحو الأمثل. وقد قادنا التوجه السريع إلى الخدمات الرقمية إلى تبسيط وتحديث تقنياتنا لتقديم تجربة مصرفية أكثر سهولة ويسر.

نحن ندرك أن الموظفين هم أساس تقديم خدمة عالية الجودة ودفع عجلة النمو، لذا فنحن ملتزمون بالاستثمار في موظفينا لتعزيز رضا العملاء وتطوير الموظفين وكفاءة العمليات. يتضح استثمارنا في تدريب الموظفين وتطويرهم من خلال برامجنا التعليمية المنظمة التي تهدف إلى صقل المهارات وتطوير الكفاءة للتعامل مع المواقف الصعبة. بالإضافة إلى ذلك، تُظهر جهودنا في التقطير التزامنا بتطوير المواهب القطرية والاستثمار في تعليمنا لبناء قوة عاملة محلية قوية. وينعكس تركيزنا على رضا العملاء في جهودنا للتحسين المستمر لعملياتنا الداخلية وكفاءتنا عبر المجموعة، يتضمن ذلك تبسيط سير العمل وأتمتة العمليات اليدوية وتنفيذ الحلول الرقمية لتحسين تجربة العملاء. من خلال الاستثمار في موظفينا وعملياتنا، نستطيع تقديم خدمة عالية الجودة لعملائنا والحفاظ على قدرتنا التنافسية في السوق.

وبينما نتطلع إلى المستقبل، نثق في قدرتنا على تقديم تميز فريد لمساهمينا الكرام وجميع من نخدمهم، ونثق أننا سنتجاوز التوقعات في العام المقبل وما بعده من خلال إستراتيجية مصممة بعناية وفريق من أكفأ الموظفين.

ونحن نمضي قدماً، يمكن لعملاء ومساهمي المصرف أن يطمئنوا إلى أننا سنواصل دفع الابتكار والحفاظ على مكانة رائدة في تقديم الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في قطر وخارجها. كما نلتزم بالوفاء بالتوقعات وتجاوزها، وسيظل تركيزنا المستمر على تقديم خدمة وقيمة استثنائية في مقدمة أولوياتنا.

باسل جمال
الرئيس التنفيذي للمجموعة

ابزار تحلیل

احتفل المصرف بإرث قطر بتسجيله رقماً قياسياً عالمياً جديداً في بناء أكبر علم موزاييك مشكّل من كرات القدم داخل دوحة فستيفال سيتي. تم تجميع العلم في الأرينا التي افتتحت مؤخراً في المول، حيث حضر ممثلون عن موسوعة غينيس للأرقام القياسية لمتابعة الحدث وتوثيق الرقم القياسي. وكان للمصرف الصدارة في هذا الحدث الرياضي التاريخي في البلاد، حيث جمع الناس معاً للمشاركة في الروح الحماسية لهذا الاحتفال على مستوى الدولة. يعد تسجيل الرقم القياسي العالمي مبادرة من المصرف للاحتفال بهذا الإنجاز التاريخي لشعب قطر والمنطقة، وتوحيد الجماهير والثقافات من جميع أنحاء العالم.

وانطلاقاً من التزامه باستراتيجيته الرقمية لتقديم تجربة مصرفية سلسة لعملائه والارتقاء بمستوى تجربتهم المصرفية، أطلق المصرف بالتعاون مع Visa عرض ترويجي لبطولة كأس العالم FIFA قطر 2022™ من خلال تطبيق جوال المصرف، حيث تمكّن العملاء من الاستفادة على الفور من مجموعة من المنتجات، التي منحتهم فرص الفوز بتذاكر حضور مباريات كأس العالم، بما فيها الإصدار المحدود من بطاقة الخصم من Visa وحساب مسك وتحويل الراتب والبطاقات مسبقة الدفع وغيرها الكثير. كما تمكنوا أيضاً من متابعة عدد الفرص التي حصلوا عليها للمشاركة في السحب الشهري وزيادتها من خلال الحصول على منتجات أخرى. وتأهل للمشاركة في السحوبات الشهرية حاملو بطاقات Visa الجدد والحاليين من خلال عمليات الإنفاق التي قاموا بها باستخدام بطاقاتهم، للفوز بتذاكر المباريات وجوائز قيّمة.

في عام 2021، قدم المصرف إصداراً جديداً من تطبيق الجوال، بشكل جديد وميزات متنوعة، لتزويد العملاء بتجربة مصرفية سلسة. ونقدم منذ ذلك الحين باستمرار خدمات جديدة ومبتكرة تعد الأولى من نوعها في قطر. نعمل من خلالها على تطوير تجربة العملاء لتطبيق جوال المصرف، مما يتيح لهم مزيداً من التحكم في احتياجاتهم المالية، ويجعل تجربتهم المصرفية الرقمية أكثر خصوصية وأماناً.

كما أضاف المصرف منتجات وخدمات جديدة على تطبيق جوال المصرف، مما أحدث طفرة في الخدمات المصرفية الرقمية وتجربة العملاء في قطر، بما فيها الحسابات المصرفية الرقمية للطلاب «بداية» وخدمة التحويل المباشر للأموال، فضلاً عن محافظ Google و Samsung الرقمية. وواصل المصرف تقديم أسرع الطرق وأكثرها أماناً لعملائه من الأفراد للقيام باحتياجاتهم من الخدمات المصرفية عن بُعد وفي الوقت الفعلي، وتشمل الخدمات فتح الحسابات أو طلب التمويل الشخصي أو إصدار بطاقات الائتمان عبر تطبيق جوال المصرف.

وأصبح تطبيق جوال المصرف الآن القناة الأساسية لعملائه، لأنه يوفر خدمة فورية بالإضافة إلى أقصى درجات الراحة والأمان. كما يعد تطبيق جوال المصرف مرحلة مهمة في طريقنا نحو الرقمنة الكاملة لجميع منتجات وخدمات المصرف، بما يتماشى مع برنامج التحول الرقمي الذي يهدف إلى تحسين تجربة العملاء وتوسيع خدماتنا الرقمية.

وأطلق المصرف النسخة السادسة من سحوبات حساب مسك، مضيفاً المزيد من الفرص من المليونيرات المحتملين إلى السحب، ليصبح أكبر مجموعة جوائز في الدولة بقيمة 14.2 مليون ريال قطري، مع 4 فائزين بالمليون.

وافتتح المصرف أحدث فروعه في مجمع بلاس فاندوم، والذي يتميز بالتصميم المبتكر وأحدث الخدمات، للارتقاء بعلاقتنا مع عملائنا، من خلال الخدمات الرقمية المبتكرة التي تعزز تجربة العملاء في أحدث وجهات التسوّق الفاخرة في قطر. يستغل المصرف التكنولوجيا الرقمية لاستكمال وتعزيز تجربته في الفروع من خلال الدمج بين القنوات الرقمية والتعامل المباشر، مما يوفر تجربة مصرفية متكاملة لعملائه. يمكن الاستفادة من الخدمة الذاتية للفرع على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، وهي مُجهزة بأحدث أجهزة الصراف الآلي للسحب النقدي والإيداع النقدي وإيداع الشيكات.

مجموعة العمليات وتكنولوجيا المعلومات

كان 2022 عاماً محورياً للمصرف، حيث شرع في رحلة تطور لتلبية احتياجات عملائه، والعمل على زيادة إمكانيات موارده إلى أقصى حد، ووضع أسس الاستعداد للمستقبل بالتركيز على التحول الرقمي وأتمتة عملياتنا.

أداء سلس خلال كأس العالم 2022

انصب تركيز المصرف خلال العام الماضي على ضمان تقديم خدمات سلسة خلال بطولة كأس العالم لكرة القدم قطر 2022. وقد نجح المصرف في تنفيذ مخططاته من خلال التحديثات المخطط لها والاختبارات الصارمة لأنظمته وعملياته. اهتم المصرف بشكل أساسي بالبنية التحتية للمدفوعات والاتصال بما يضمن التوسع وتوفير خدمات مدفوعات موثوقة للعملاء. وستساعد المنتجات والخدمات الجديدة التي تم إطلاقها خلال هذه الفترة على تسريع تطور السوق من خلال تغيير سلوك العملاء. كما عزز المصرف حزمة أمن التكنولوجيا للحد من مخاطر التهديدات السيبرانية المتزايدة، ولضمان الامتثال للوائح التنظيمية – وشمل ذلك دمج قدرات جديدة بالإضافة إلى تعزيز القدرات الحالية. وقد قادنا التحضير بشكل جيد لكأس العالم إلى العمل بشكل وثيق مع الموردين والبائعين لتقييم استعداداتهم وقدراتهم. وستساعد هذه المبادرات المصرف على الحفاظ على مرونة أفضل في المستقبل أيضاً.

تكنولوجيا المعلومات

قام المصرف في عام 2022 بتحديث نظامه المصرفي الأساسي والذي تميز بأدائه المحسّن، وانخفاض تكاليف الصيانة إلى جانب العديد من المزايا الإضافية. وقد أطلق المصرف منظومة تبديل للحصول على بطاقة لنقاط البيع ومنصات التجارة الإلكترونية، مما ساعد على الامتثال لأحدث اللوائح التنظيمية، ووفر مرونة معززة وقابلية للتوسع وتجربة محسنة للعملاء. وتمت ترقية شبكة أجهزة الصراف الآلي لتعزيز الأمان وتوفير تجربة أفضل للعملاء. وأصبح نظام حماية الأجور (كشوف المرتبات عبر الإنترنت) متاحاً على مدار ٢٤ ساعة بعد أن كان متاحاً لـ 12 ساعة – مما يوفر لعملائنا مزيداً من الراحة والتحكم.

العمليات

على صعيد العمليات، يسعى المصرف إلى مواصلة الاستثمار في التكنولوجيا لوضع أساس رقمي يمكنه البناء عليه مستقبلاً لتلبية الاحتياجات المتزايدة والمتغيرة باستمرار في الصناعة. قام الفريق بتفعيل العديد من حلول الدفع المبتكرة مثل Samsung Wallet وGoogle Pay، بالإضافة إلى دعم لوائح مصرف قطر المركزي في تطوير خدمات الدفع مثل البطاقات الوطنية مسبقة الدفع «هميان»، ومدفوعات التجار برموز الاستجابة السريعة. بالإضافة إلى ذلك، تم إدخال تحسينات جديدة ومهمة على الخدمات المصرفية للأفراد عبر تطبيق جوال المصرف الحائز على الجوائز، وتطبيق جوال المصرف للشركات، مما يتيح للعملاء تلبية المزيد من احتياجاتهم المصرفية عبر الإنترنت بطريقة مريحة وسهلة وآمنة.

وأدى التركيز القوي على تحسين الكفاءة التشغيلية عبر مجموعة العمليات وتكنولوجيا المعلومات إلى تحسين تجربة العملاء وأوقات التسليم. وكان التحول الرقمي والأتمتة ركيزتين مهمتين في استراتيجية المصرف، وهو ما أدى إلى تحسين الكفاءات وبيئة التحكم وتجربة العملاء ككل، ومن الأمثلة البارزة أتمتة نظام إصدار دفتر الشيكات، وإلغاء إرسال رقم التعريف الشخصي للبطاقة، وخيار استبدال بطاقة الائتمان في الخدمات المصرفية عبر الجوال وأتمتة سير العمل.

إدارة المخاطر والجوائز التي حازت عليها

إن حماية المصرف وعملياته ومصالح العملاء هي الأولوية القصوى للمجموعة. ولقد حرصنا على وضع ضوابط داخلية فعالة وسلطنا الضوء على المخاطر والجوانب التي تحتاج إلى تحسين. وحرصت المجموعة كذلك على أن تكون بيئة التشغيل متوافقة مع إطار الرقابة المتطورة المدعوم بالسياسات المنصوص عليها والمعايير وبيانات العمليات. وكانت أبرز النقاط خلال العام هي المراجعة الكاملة لطبيعة المخاطر، ورصدها وتصحيح الإجراءات، وتنفيذ التحسينات والتوصيات التي نتجت عن اختبار الرقابة.

بعض الجوائز المهمة التي أشادت بجهود الفريق:

– شهادة المستوى الثالث لتصميم مركز البيانات الجديد في فرع مسيعيد من معهد أبتايم، مانح الشهادات الرائد والمعترف به عالمياً.
– جائزة التميز من سيتي بنك نيو يورك، لتميزه في إجراء المدفوعات الدولية بالعملات الأجنبية بمعدل معالجة مباشرة أعلى من ٩٥%.
– تكريم خاص من ماستركارد لمصرف قطر الإسلامي تقديراً لأدائه المتميز وإطلاقه أول حلول إسلامية لنقاط البيع في قطر.

التحول الرقمي

بفضل فريق عمل المصرف، قمنا بتسريع رؤيتنا لتوجيه المصرف للمستقبل. وواصل مصرف قطر الإسلامي الاستثمار في الأفراد والتكنولوجيا لدعم عملائنا.

وأصبح تطبيق جوال المصرف الحائز على جوائز الآن القناة الأساسية لعملائه، لأنه يوفر خدمة فورية بالإضافة إلى أقصى درجات الراحة والأمان. وواصلنا في عام 2022 تقديم منتجات وخدمات مبتكرة جديدة لتحسين تفاعل العملاء معنا والارتقاء بتجربتهم.

في الاثني عشر شهراً الماضية، شهدنا زيادة بنسبة 20% في مستخدمي تطبيقات التجزئة للأجهزة المحمولة وزيادة بنسبة 48% في إجمالي المعاملات المنجزة من خلال التطبيق. في الوقت نفسه، تراجعت معاملات الفروع بنسبة 44% منذ بداية عام 2020. بالنسبة لمنتجات التجزئة الرئيسية، مثل التمويل الشخصي وبطاقات الائتمان، ساهمت المبيعات الرقمية من خلال تطبيق الجوال بأكثر من 50% من إجمالي حجم مبيعاتنا.

يتيح لنا نهج النظام الإيكولوجي الموسع ومجموعة العروض هذه دعم عملائنا وجذب عملاء جدد بحلول مختلفة وخلق مزايا تنافسية لمصرف قطر الإسلامي والتي ستساعد البنك على توسيع ريادته في المستقبل.

الحلول المصرفية الرقمية المقدمة من المصرف

الخدمات المصرفية عبر تطبيق جوال المصرف

كجزء من التحول والتوسع الرقمي المستمر، قدم المصرف مزايا مبتكرة في خدماتنا المصرفية عبر تطبيق الجوال، ونذكر بعضها فيما يلي:

- **خطة السداد المريح:** أطلق المصرف خدمة خطة السداد المريح عبر تطبيق الجوال، وتتيح هذه الخدمة لحاملي البطاقات المشتركة وبطاقات الخصم وبطاقات السحب الآجل من المصرف تحويل معاملاتهم في آخر 35 يوم إلى أقساط

سهلة مما يوفر لهم المزيد من المرونة المالية. ويمكن سداد المعاملات على أقساط متساوية على مدى فترة تتراوح من 6 إلى 24 شهراً بمقابل بسيط وبدون أي رسوم.

- **الوديعة المتنامية:** المصرف هو أول بنك في قطر يطلق منتجاً مبتكراً للودائع، وهو حساب وديعة جديد ومبتكر لأجل متكرر، يتيح لعملاء المصرف تحديد مبلغ يريدون ادخاره كل شهر بشكل منتظم، وتحويله الى الوديعة المتنامية بسهولة وتلقائياً من خلال التطبيق. وتوفر الوديعة المتنامية لأصحابها مزيداً من المرونة حيث يمكنهم اختيار تحديد مبلغ ثابت كل شهر لمدة تتراوح من سنتين إلى عشر سنوات بالريال القطري و/أو الدولار الأمريكي. وتحقق الوديعة المتنامية فوائد كبيرة، وتشجع العملاء الجدد والحاليين على الادخار لفترة أطول، مع مكافأتهم على ودائعهم بمعدل ربح أعلى وأكثر تنافسية. وعلاوة على ذلك، بناءً على مبلغ الإيداع الشهري، سيوفر المصرف تغطية تكافل مجانية تصل إلى 250 ألف ريال قطري في حالة الوفاة أو حالة الإصابة بعجز دائم.

- **شهادات الإيداع المرنة:** أطلق المصرف سلسلة جديدة من شهادات الإيداع المرنة لعملائه من الأفراد، مع إمكانية التخارج الجزئي بالعملتين الريال القطري والدولار الأمريكي، وإمكانية اختيار مدة استحقاق الشهادة ابتداءً من سنة وسنتين أو ثلاث سنوات، بالإضافة إلى نسبة ربح مجزية. وتوفر شهادات الإيداع المرنة الجديدة للعملاء مزيداً من المرونة والتحكم، فمن خلال تطبيق جوال المصرف، سيتمكنوا من إجراء عمليتي تخارج جزئية بدون رسوم، بشرط ألا تتجاوز قيمة الاسترداد الجزئي 50% من القيمة الأصلية للشهادة.

- **عرض ترويجي لبطولة كأس العالم FIFA قطر 2022™ عبر تطبيق جوال المصرف بالتعاون مع Visa** يمكّن العملاء من الاستفادة على الفور من مجموعة من المنتجات وتصميمات البطاقات المحدودة، والفوز بتذاكر حضور مباريات كأس العالم والمنتجات ذات الصلة.

- **الدفع الفوري للرسوم المدرسية:** أطلق المصرف خدمة جديدة على تطبيق الجوال الحائز على العديد من الجوائز، تتيح لأولياء الأمور دفع الرسوم الدراسية لأبنائهم بسرعة وسهولة. وتجعل الخدمة الجديدة عملية الدفع أسهل بكثير، حيث لا يحتاج العميل إلى إضافة المدرسة كمستفيد عند إجراء التحويل. وتوفر الخدمة الجديدة أيضاً مجموعة من الميزات لمستخدميها، تشمل خيار حفظ معلومات المستفيدين فوراً لإجراء الدفعات المستقبلية، والقدرة على مشاركة إيصال تأكيد عملية الدفع، بالإضافة إلى خيار الدفع باستخدام بطاقات الائتمان الخاصة من المصرف.

- **التمويل الفوري مقابل الوديعة:** أطلق المصرف خدمة «التمويل الفوري مقابل الوديعة»، وهي الأولى من نوعها في قطر، والمتاحة الآن عبر تطبيق جوال المصرف الحائز على جوائز. ويمكن لعملاء المصرف ممن لديهم شهادات إيداع أو وديعة ثابتة الاستفادة من التمويل الفوري عبر تطبيق جوال المصرف مقابل قيمة إيداعاتهم.

- **البطاقة الائتمانية الرقمية:** المصرف هو أول بنك يقدم بطاقة ائتمان رقمية في قطر، وهي متوفرة على تطبيق جوال المصرف. وستعزز البطاقة المبتكرة الجديدة تجربة العملاء، وتمكنهم من إجراء عمليات الشراء عبر الإنترنت بأمان، فضلاً عن إضافتها إلى Apple Pay و Google Pay™ وSamsung Wallet دون الحاجة إلى الحصول على بطاقة فعلية.

- **خدمة فتح حساب البداية لطلاب الجامعات:** قدم المصرف إمكانية دمج حساب البداية الخاص بالطالب على تطبيق جوال المصرف. تعد عملية فتح أول حساب مصرفي للطلاب خدمة فريدة من نوعها، تتيح لجميع طلاب الجامعات الذين تجاوزت أعمارهم 18 سنة في قطر، إدارة شؤونهم المالية بمفردهم، وفتح حساب عبر تطبيق جوال المصرف بطريقة سريعة، وسهلة وآمنة ومريحة. يوفر حساب "البداية" للطلاب منتجات وخدمات مصرفية تستجيب لاحتياجاتهم وتتيح لهم الفرصة لإدارة أموالهم بشكل يومي.

- **خاصية الوضع المخفي:** أطلق المصرف ميزة "الوضع المخفي" الأولى من نوعها على تطبيق جوال المصرف. وهي ميزة جديدة ومبتكرة تتيح لمستخدمي تطبيق جوال المصرف إخفاء بيانات أرصدة الحسابات وبطاقات الائتمان والودائع، وكافة التفاصيل المالية حين يستخدمون التطبيق في الأماكن العامة.

- **برنامج أبشر:** عزز المصرف برنامج المكافآت الحالي أبشر من خلال إضافة كبار التجار كجزء من طرق الاسترداد.

✓ يمكن لعملاء المصرف مع هذا التحديث الجديد استبدال نقاط أبشر الحالية الخاصة بهم بأميال الخطوط الجوية من برنامج الولاء الجديد للخطوط الجوية القطرية Avios (المعروف سابقاً باسم Qmiles)، وبرنامج مكافآت الخطوط الجوية الأمريكية (AAdvantage)، وبرنامج المكافآت لطيران آسيا (Big Points)، وأميال خطوط فرونتير الجوية، وبرنامج مايلج بلس للخطوط الجوية المتحدة وخطوط آيروومار الجوية، بالإضافة إلى خطة أميال خطوط ألاسكا الجوية.

✓ أعلن المصرف عن المزيد من التحسينات في برنامج مكافآت أبشر، حيث أضاف عدد من العلامات التجارية العالمية والإقليمية في عالم الأزياء والترفيه إلى برنامج المكافآت «أبشر» لتقديم خيارات أكثر للعملاء لاستبدال نقاط المكافآت «أبشر». والتي تشمل شركاء رئيسيين، بما فيهم الصالون الأزرق وليفايس وألدو وإروبوستال وكالفن كلاين وبطاقة هدايا شكراً وهايلاند ونوتيكا وكول هان والعديد من متاجر الأزياء الأخرى في قطر.

تحسينات الدفع الرقمي

عزز المصرف طرق الدفع الرقمية الخاصة به على النحو التالي:

✓ **Google Pay**: أطلق المصرف خدمة Google Pay لحاملي بطاقات الخصم والبطاقات الائتمانية والبطاقات مسبقة الدفع حيث أصبح بإمكانهم إضافتها الآن إلى أجهزتهم التي تعمل بنظام أندرويد و WearOS لعمليات الدفع بدون لمس بكل سهولة. وتعد Google Pay محفظة رقمية ونظام دفع طورته Google، مما يتيح للعملاء إجراء عمليات الدفع عن طريق أجهزة الأندرويد و WearOS للساعات الذكية باستخدام بطاقات المصرف الخاصة بهم في المتاجر وعبر الإنترنت، حيث يتم قبول الدفع بدون لمس. وسيتمكن حاملو البطاقات من تحميل بطاقات الائتمان، الخصم أو البطاقات مسبقة الدفع على تطبيق محفظة Google لبدء استخدام خدمة Google Pay.

✓ **Visa Direct:** هي خدمة تتيح لعملاء المصرف، تحويل الأموال من حساباتهم المصرفية إلى أي بطاقة فيزا في أي دولة أخرى، سواء بطاقات الخصم أو البطاقة الائتمانية أو البطاقات المسبقة الدفع، من خلال تطبيق جوال المصرف، وقد تم الآن توسيع الخدمة لتشمل 7 دول أخرى وهي مصر والهند وسنغافورة وكوريا الجنوبية وجنوب إفريقيا، ونيجيريا، والبوسنة والهرسك. ستتيح الخدمة للعملاء الاستمتاع بتجربة تحويل الأموال إلى الأصدقاء والعائلة في الخارج فوراً في معظم الأوقات، حيث يتم إيداع الأموال مباشرة في بطاقة فيزا الخاصة بالمستفيد. وكل ما سيحتاج إليه العميل هو إدخال معلومات بطاقة فيزا الخاصة بالمستفيد وإجراء التحويل بطريقة سريعة وآمنة.

✓ **Samsung Wallet:** هي خدمة دفع آمنة وسهلة الاستخدام لجميع حاملي بطاقات الخصم والائتمان والبطاقات مسبقة الدفع من المصرف الذين لديهم أجهزة سامسونج. وتعتبر Samsung Wallet منصة مميزة للدفع عبر الجوال، تدعم التحول إلى المحافظ الرقمية، وتوفر وسيلة مناسبة ومتطورة للدفع الإلكتروني الآمن في جميع أنحاء العالم. وتعمل خدمة Samsung Wallet في أي متجر داخل دولة قطر وخارجها التي تقبل الدفع بدون لمس NFC. ويمكن للعملاء أيضاً الدفع بسرعة في تطبيقات المتاجر الإلكترونية عبر الإنترنت بسهولة عن طريق اختيار Samsung Wallet عند الدفع دون الحاجة إلى إدخال بيانات بطاقة الائتمان في كل مرة.

النمو من خلال القنوات الإلكترونية

لوحظت زيادة كبيرة في استخدام القنوات الرقمية المختلفة اعتباراً من 22 أكتوبر مقارنةً بعام 2021:

- زيادة عدد مستخدمي تطبيق جوال المصرف بنسبة 19%.
- زيادة متوسط المعاملات المالية الشهرية بنسبة 36%.
- زيادة المتوسط الشهري للمعاملات غير المالية بنسبة 10%.
- زيادة تحويل الأموال (سويفت) بنسبة 7%.
- زيادة الحوالات المالية بنسبة 38%.
- زيادة في الودائع النقدية من خلال أجهزة الإيداع النقدي بنسبة 28%.

مجموعة إدارة المخاطر

استطاع المصرف الحفاظ على جودة المحفظة الائتمانية بأقل قدر من الانخفاض، وكانت الأغلبية في مستوى عال من التصنيف الاستثماري. وتمكن من السيطرة على انخفاض قيمة الأصول، وكانت النسب الإجمالية له من بين الأفضل في السوق، بما في ذلك نسبة موجودات التمويل المتعثرة ونسبة تغطية المخصصات.

وتمت أتمتة العديد من العمليات اليدوية بما في ذلك إعداد التقارير التنظيمية مما أدى إلى تحسين كفاءة ودقة البيانات بينما بدأ العمل بنظام قانوني جديد لتنظيم مسارات العمل في الإدارة القانونية، وهو ما أدى إلى تحسين رصد ومتابعة الطلبات من وإلى الوحدة.

وأحرز المصرف تقدماً كبيراً في مجال أمن المعلومات من خلال بعض المبادرات المهمة، بما في ذلك:

- تطبيق برنامج إدارة الهوية والوصول على مستوى البنك، والذي يوفر عرضاً شاملاً لإمكانية وصول الموظفين والمقاولين إلى أنظمة البنك التي تغطي:
  - الوصول للتطبيق
  - الوصول إلى مشاركة الملفات / الوصول إلى المجلد المشترك
  - الحسابات العامة / حسابات الخدمة
  - حسابات مميزة
  - حل نزاعات الفصل بين الواجبات
  - إعادة التأهيل الدورية
- مركز عمليات الأمن السيبراني الذي يعتمد على الدعم الداخلي ومقدمي الخدمة لرصد أي محاولات لاختراق أنظمة البنك أو أي أنشطة غير اعتيادية أخرى والإبلاغ عنها. ولم تسفر عمليات الرصد عن وجود أي مشكلات أمنية تم التحقق منها خلال كأس العالم.
- تكثيف الأمن للعمل من المنزل خلال كأس العالم، من خلال توفير الحوكمة على تنفيذ ضوابط أمنية صارمة لموظفينا والمتعاقدين خلال فترة العمل من المنزل. ولم تسفر عمليات الرصد عن وجود أي مشكلات أمنية تم التحقق منها خلال كأس العالم.
- تطبيق برنامج خصوصية البيانات على مستوى المصرف بدءاً من ورش العمل المتعمقة حول خصوصية البيانات، حيث يتم إجراء تقييمات لثغرات خصوصية البيانات لجميع وحدات

الأعمال. وهذا مشروع مستمر له أهمية كبيرة للمصرف لتلبية توقعات العملاء والمتطلبات التنظيمية.

- تقييم الثغرات بمعيار أمان بيانات صناعة بطاقات الدفع (PCI-DSS) [تقييم خارجي]:
  - استخدام برنامج (PCI-DSS) على مستوى البنك يستمر من 2022 إلى 2024، ويغطي البنية التحتية العامة للمصرف والتطبيقات الخاضعة لتقييم (PCI-DSS).
  - هذا يتماشى مع متطلبات مصرف قطر المركزي ويتوافق مع السياسة الوطنية لضمان المعلومات.
  - الفائدة: تحديد الثغرات المهمة بما يتوافق مع معايير تقييم (PCI-DSS).
- تكثيف الأمن أثناء العمل من المنزل خلال بطولة كأس العالم:
  - توفير الحوكمة لتنفيذ ضوابط أمنية صارمة للموظفين والمتعاقدين خلال العمل من المنزل بما في ذلك:
    - الاتصال الآمن عن بُعد: تقييد النفاذ عن بعد إلى أنظمة البنك وتطبيقاته والبريد الإلكتروني فقط من خلال شبكة افتراضية خاصة (VPN).
    - اتصال منظم بالإنترنت بما يسمح للإنترنت بالمرور عبر بوابة الإنترنت الخاصة بالمصرف، وهذا بتطبيق جميع ضوابط الأمان على حواسيب المستخدمين كما لو كانوا في المكتب.
    - إدراج التطبيقات على القائمة البيضاء: لمنع حواسيب المستخدمين من التثبيت التلقائي لأي برنامج (بما في ذلك البرامج الضارة) دون علمهم.
    - **الفائدة:** لم تسفر عمليات الرصد عن أي مشكلات أمنية خلال فترة العمل من المنزل.

دعم قوي للشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص

نحن نقدر الدور الذي تلعبه الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد القطري، ونلتزم بمواصلة دعم هذا القطاع عبر برامج مثل برنامج الضمين وبرنامج الضمانات الوطني للاستجابة لتداعيات فيروس كوفيد-19 (NRGP) التابع لمصرف قطر المركزي، والذي يساعد الشركات على الصمود في بيئة العمل الحالية ووضع الأسس الصحيحة لنموها في المستقبل.

ونظراً لأن استراتيجية أعمالنا مرتبطة ارتباطاً وثيقاً برؤية قطر الوطنية 2030 والتزام الحكومة بالاستثمار في البنية التحتية للدولة وتنويع الاقتصاد وتطوير قطاع خاص قوي، يواصل المصرف تركيزه على التعامل مع الشركات الصغيرة والمتوسطة في جميع قطاعات الأعمال، وخدمتها من خلال القنوات والحلول الرقمية المتقدمة، مع تخصيص فروع ومديري علاقات مخصصين. وقد أطلق المصرف أيضاً تطبيقاً مخصصاً للخدمات المصرفية عبر الجوال للشركات الصغيرة والمتوسطة لتسهيل التواصل الرقمي السلس، وإطلاق المزيد من الحلول المبتكرة والمصممة خصيصاً لتجعل المنتجات المصرفية أكثر سهولة لعملائنا من الشركات الصغيرة والمتوسطة.

التركيز على الاستدامة في عام 2022

واصلنا تنفيذ خططنا لتحسين الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمصرف طوال العام الماضي. لقد كان إعداد تقرير الاستدامة السنوي للمصرف إنجازاً بارزاً في هذا الصدد. وقد عززنا أيضاً شمول تقاريرنا حول مجموعة متنوعة من معايير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وقمنا بصياغة إطار للتمويل المستدام. وتواصلنا أيضاً مع الأطراف المعنية عبر موقعنا الإلكتروني حيث قدمنا السياسات ذات الصلة وبيانات الموقف (سياسة الاستدامة، علاقات العملاء المسؤولة، بيان موقف مكافحة غسيل الأموال / تمويل الإرهاب، بيان موقف مكافحة الرشاوى ومكافحة الفساد).

ونتيجة لذلك، تم تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة الخاصة بالمصرف من قبل شركة Sustainalytics بتحسن بلغ مقداره 10.1 نقطة بينما بلغت درجتنا في تقييم الاستدامة الذي أجرته S&P Global بمقدار 16 نقطة. وهذا التحسن في درجاتنا يجعلنا أحد البنوك الرائدة في قطر في معايير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، ويبرهن من جديد على إيماننا بأننا على المسار الصحيح في هذا الصدد.

وقد استثمرنا في سلسلة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية مثل عروض معدل ربح منخفض لتمويل السيارات الكهربائية الصديقة للبيئة خلال شهر رمضان، وإدخال مجموعة أدوات تقييم الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لجميع مديري العلاقات لتقييم طلبات الأعمال الجديدة، وتنظيم مبادرة تنظيف الشاطئ بمناسبة «اليوم العالمي لتنظيف الشواطئ»، كما عقدنا شراكة مع شركة Loop القطرية الناشئة لتعزيز التنقل المستدام إلى جانب المشاركة في مبادرة «مليون شجرة». وأخيراً، يعد المصرف شريكاً في برنامج الاستدامة البيئية الذي أطلقته وزارة البيئة والتغير المناخي بهدف تقديم التوجيه والتوصيات والدعم لجميع القطاعات في قطر لتبني استراتيجيات الاستدامة.

الاستثمار في موظفينا

في العام الماضي، أنجز فريق التعليم والتطوير أكثر من (36) ألف ساعة تعليم، مع التركيز بشكل أساسي على المعرفة بالمنتج والامتثال والمخاطر التشغيلية ووسائل أمن المعلومات، بالإضافة إلى تقديم برنامجاً تدريبياً شاملاً وإلزامياً لجميع موظفي المصرف والمؤسسات التابعة له (المصرف في المملكة المتحدة، وبيت التمويل العربي وفرع المصرف بالسودان) لتعزيز الكفاءة التنظيمية وتعزيز ثقافة الأداء داخل المصرف والمجموعة أيضاً.

أما عن جهودنا في قطاع التوظيف وتخطيط القوى العاملة، قام المصرف خلال العام الماضي بتوظيف 26 موهبة قطرية عبر برنامج رعاية الطلاب التابع للمصرف، وقدم برنامجاً تدريبياً شاملاً مع إمكانية التقدم لمواقع الدرجات الوظيفية العليا. تبلغ نسبة التقطير الحالية لدينا 31% في نهاية عام 2022، وحصلنا على تكريم وزارة العمل تقديراً لجهودنا في التقطير.

وفي إطار رؤية مجموعة الموارد البشرية في مصرف قطر الإسلامي، نواصل التركيز على التزامنا المستمر بتنفيذ أفضل ممارسات الصناعة على مستوى المصرف، وتدريب أعضاء مجلس الإدارة وإعدادهم للمهام الضرورية، مع التأكيد بشكل كبير على تعزيز الكفاءة التنظيمية من خلال بناء ثقافة المكافأة على الأداء وتقليل معدل دوران العمالة.

وفيما يتعلق بالتعليم والتطوير، فقد واصل المصرف تقديم حلول التعليم والتطوير عند الطلب لجميع المجموعات والإدارات. وقد تمكن فريق التعليم والتطوير في المصرف من تقديم أكثر من 36 ألف ساعة تعليمية خلال عام 2022.

ودعم فريق التعليم والتطوير، بالاعتماد على إطار التعليم في المصرف، موظفي المصرف بشكل استباقي في:

1. استيعاب جميع المعلومات والمقترحات الجديدة للمنتج، واعتماد جميع أنظمة / تقنيات وعمليات المصرف، وزيادة مهارات الموظفين لتلبية جميع احتياجات الأعمال أو الخدمات الجديدة المحددة.
2. زيادة الوعي بالامتثال التنظيمي لدى جميع الموظفين، وتعزيز التركيز على الشهادات لاكتساب المهارات المتخصصة اللازمة لمعالجة الالتزام باللوائح التنظيمية الداخلية والخارجية.
3. تقديم حقيبة تعليم إلكتروني جديدة ومحسنة لتوفير وصول مفيد منخفض التكلفة إلى مواد تعليمية أساسية لجميع الموظفين عند الطلب في أي مكان وفي أي وقت، وبالتالي تقليل التكلفة الإجمالية للتدريب.
4. افتتاح مركز تقييم التعليم المنظم لتقديم أدوات تحسين الأداء، والمسارات المهنية لتطوير الأفراد، وأداة المعايير التسعة لإدارة المواهب، والتخطيط لتعاقب الموظفين، وما إلى ذلك، باعتبارها أدوات قياس وحلولاً تعليمية تقدم حسب الطلب لمجموعات المصرف.

لقد نجح فريق التعليم والتطوير بالمصرف في تنفيذ نسخة 2022 من منهج المصرف للمخاطر والامتثال، محققاً معدلات إنجاز تقترب من 100% سجلها موظفو المصرف، بالإضافة إلى تقديم برنامجاً تدريبياً شاملاً لجميع موظفي المصرف والمؤسسات التابعة له (المصرف في المملكة المتحدة، وبيت التمويل العربي وفرع المصرف بالسودان) لضمان أمن المعلومات وسلامة الموظفين وإدارة استمرارية الأعمال وإدارة المخاطر التشغيلية والالتزام بقوانين مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويواصل فريق التعليم والتطوير بالمصرف التركيز على دعم جميع قطاعات الأعمال من أجل ترسيخ ثقافة تعلم متكاملة ومضمنة من خلال التعاون الاستباقي في التطوير الوظيفي للأفراد. وفي عام 2023، بالإضافة إلى عملها المعتاد، ستركز إدارة التعليم والتطوير بالمصرف بشكل كبير على إتمام مركز تقييم التعلم، وزيادة التركيز على التميز في تقديم الخدمات، وتنفيذ إطار التوجيه الإرشادي للمصرف.

وفيما يتعلق بالكفاءة التنظيمية، قام المصرف بصياغة المبادئ الإرشادية الإلزامية، وتم توضيحها للموظفين المعنيين، مع تقديم الدعم التثقيفي لتعزيز كفاءة أدائهم دون التأثير على رفاههم وراحتهم بعد فترات العمل الشاقة، والحرص على استعدادهم للالتزام بالسياسة التنظيمية الداخلية والخارجية وأفضل الممارسات الإجرائية.

أما عن جهودنا في قطاع التوظيف وتخطيط القوى العاملة، قام المصرف خلال العام الماضي بتوظيف 26 موهبة قطرية عبر برنامج رعاية الطلاب التابع كجزء من التزامنا بتوطين الوظائف لأننا ندرك أن التعليم هو حجر الزاوية في مستقبل البلاد، وأن تنمية شبابنا تعني تنمية دولة قطر. وتشير نسبة التقطير الحالية إلى أن القطريين يمثلون 31% من إجمالي الموظفين، وأن المصرف يشارك باستمرار في مبادرات برنامج التوطين التابع لوزارة العمل (كوادر) لدعم وتطوير المواهب القطرية باعتبارها أحد العناصر الرئيسية في رؤية قطر الوطنية 2030. بالإضافة إلى ذلك، نهدف إلى تقليد 14 مشاركاً في برنامج رعاية الطلاب مناصب في المصرف، وكجزء من برنامج المصرفي الناشئ الذي يوفر حلاً وظيفياً منظماً سلساً ومبسطاً متعلقاً بأعمالنا لخريجي برنامج الرعاية من القطريين.

الجوائز

حصد المصرف في عام 2022 أكثر من 40 جائزة مرموقة وتكريماً من مجلات مالية عالمية تقديراً لتفانيه في الابتكار وتطوير الخدمات الرقمية.

وقد حصل المصرف على جوائز «أفضل بنك»، و«أفضل بنك للحلول الرقمية في قطر» و «أفضل بنك للتمويل الإسلامي في قطر» من مجلة يوروموني تقديراً لأدائه المتميز. وعلاوة على ذلك حصل المصرف على تكريم من يوروموني في أربع فئات في تصنيفات يوروموني لقادة السوق، مما يؤكد على مكانته الرائدة في القطاع المالي في دولة قطر. وقد صنف المصرف على أنه رائد في مجال الحلول الرقمية والخدمات المصرفية للشركات والتمويل الإسلامي، كما حظي بتقدير كبير في المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وحصل المصرف على لقب "أفضل بنك أداءً في قطر" في تصنيف أفضل 100 بنك عربي لعام 2022 من قبل مجلة ذا بانكر، مما يؤكد مكانته كواحد من البنوك الرائدة في العالم العربي. كما كرمت مجلة ذا بانكر النمو المستمر للمصرف وأداءه القوي مع جائزتي "أفضل بنك في قطر" و "أفضل بنك إسلامي للعام في قطر والشرق الأوسط والمملكة المتحدة".

وقد حصد المصرف أيضاً جائزة "التميز" في المعالجة المباشرة (STP) من سيتي بنك وتم تكريمه من قبل وزارة العمل لجهوده في مجال توطين الوظائف وتمكين الكوادر الوطنية. كما حصل المصرف كذلك على العديد من الجوائز من مجلة ذا ديجيتال بانكر، بما في ذلك "أفضل بنك رقمي لتجربة العملاء في قطر" وجائزة" أفضل بنك إسلامي في قطر يقدم تجربة رقمية للعملاء"، بالإضافة إلى ثلاث جوائز من ذا آسيت تريبل إيه للتمويل الإسلامي، كما حصل المصرف على أربع جوائز مرموقة من جلوبال فاينانس وأربع جوائز من مجلة ميد للتميز المصرفي.

واحتل المصرف المرتبة 25 في الشرق الأوسط والثالث في قطر في قائمة فوربس لأفضل 100 شركة مدرجة في الشرق الأوسط لعام 2022. كما تم تصنيف السيد باسل جمال، الرئيس التنفيذي للمجموعة في المصرف ضمن قائمة أقوى الرؤساء التنفيذيين في المنطقة لعام 2022 من قبل مجلة فوربس، وحصل على جائزة أفضل إنجازات القيادة لرئيس تنفيذي في قطر من مجلة ذا آشيان بانكر تقديراً لقيادة الممتازة.

وفي وقت لاحق من العام نفسه، حصد المصرف جائزتين من مجلة آشيان بانكر، بالإضافة إلى جائزتين إضافيتين من مجلة آسيت لخدماته الرقمية الاستثنائية. كما منحت إيميا فاينانس المصرف لقب "أفضل بنك إسلامي في قطر" و"أفضل إطلاق منتج في الشرق الأوسط". وأخيراً، حاز المصرف على جائزة "أفضل مصرف إسلامي في قطر" للعام الثالث على التوالي من قبل مجلة أخبار التمويل الإسلامي.

ابحث في القرآن

نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة

المقدمة:

يسعى المصرف لتبني أفضل معايير الممارسات العالمية لتطبيق تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي وقانون الشركات التجارية رقم 8 لعام 2021 وتعديلاته ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية
المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.
ويأتي سياق هذا التقرير لتحقيق الإمتثال للمتطلبات التنظيمية وتأكيد على التزام المصرف بجميع مبادئ الحوكمة فيما يخص الشفافية والإفصاح التي تؤدي إلى نتائج إيجابية تقع في صالح عملاء ومساهمي وجميع أصحاب المصالح مع المصرف.

بالإضافة إلى إعداد إطار الحوكمة لتحقيق أعلى معايير الإستدامة والمسؤولية وأيضاً المساءلة والشفافية على جميع المستويات، حيث تتضمن إرشادات واضحة ومفصلة للهيكل التنظيمي للمصرف ونقطة التواصل مع المساهمين وصلاحيات وآليات اتخاذ القرارات مع أصحاب المصالح.

حيث تعد الحوكمة من أهم نظم إدارة الشركات لما ترسخه من مبادئ الإدارة الرشيدة وتحديد المهام والمسؤوليات لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالمصرف، والعدل والمساواة بين أصحاب المصالح، والرقابة المنتجة وإدارة المخاطر، والشفافية والافصاح، وتنظيم حقوق أصحاب المصالح، وتنمية المجتمع والنهوض به؛ الأمر الذي يؤدي إلى تحسين أداء المصرف بصفة عامة، وينتهي حتماً إلى تحقيق المعنى الحقيقي لمبدأ إعلاء المصلحة العامة، ومصلحة المصرف وأصحاب المصالح وتقديمها على أي مصلحة أخرى.

إرساء المبادئ الآتية:

- مبدأ الشفافية: ذلك المبدأ القائم على حسن النية، وتحري الصدق والمصارحة، وإعلاء قيم الرقابة الذاتية والنزاهة، وتوخي الحرص والرعاية الفائقة والأمانة في أداء المهام والوظائف الموكلة إلى كل مسؤول وعامل بالمصرف متمثلاً في رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا إلى جميع العاملين وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة بالمصرف، ويعمل على تجنب تضارب المصالح والحد منها وتحقيق النفع العام في ظل مفهوم الاستثمار النزيه في السوق.

- مبدأ تحمل المسؤولية والإقرار بها: ويهدف إلى تحديد الحقوق والواجبات والمسؤوليات في المصرف، ووضع آلية رقابة مناسبة تعمل على محاسبة كل مسؤول عن عمله وتقييم أداءه، وتقييم أداء المصرف بشكل عام وفقاً لأفضل المعايير الدولية، كما يهدف إلى إقرار المسؤول بمسؤوليته و بيان المسؤولية الاجتماعية للمصرف ودورها تجاه المجتمع والعمل على تنميته ورخائه والمحافظة على البيئة.

- مبدأ العدالة والمساواة: أصحاب المصالح وعلى رأسهم المساهمين متساوين في الحقوق، ويحظر التمييز بينهم على أساس العرق أو الجنس أو الدين ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم أو صفتهم بالمصرف سواءً بسواء.

نطاق تطبيق الحوكمة والإلتزام بمبادئها

المادة (2) والمادة (3)
نطاق التطبيق

يلتزم المصرف بجميع مبادئ وأحكام هذا النظام، وإدخال ما يلزم من تعديلات على النظام الأساسي وعلى هيكله التنظيمي بالإضافة إلى التأكد من أن سياسة الحوكمة مطبقة، وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي وقانون الشركات التجارية، بالإضافة إلى نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

المادة (4)
تقرير الحوكمة

يتضمن تقرير الحوكمة إفصاح مصرف قطر الإسلامي عن مدى الإلتزام بتطبيق أحكام هذا النظام وجميع المعلومات المتعلقة بتطبيق مبادئه وأحكامه، حيث يقوم المجلس بضمان الإلتزام لمبادئ هذا النظام بتحديث الإطار العام للحوكمة بما يتضمن من السياسات والإجراءات المنصوص عليها في نظام الحوكمة بالإضافة إلى ميثاق المجلس بما يتضمنه من مسؤوليات المجلس ومنها ما يلي:

1- الإجراءات التي اتبعها المصرف بشأن تطبيق أحكام هذا النظام.
2- خلال عام 2022 لم يتعرض المصرف لأي غرامات من قبل هيئة قطر للأسواق المالية قد تنتج من عدم التزامه بتطبيق أي من مبادئ أو أحكام هذا النظام.
3- الإفصاح عن المعلومات الخاصة بأعضاء المجلس ولجانه، والإدارة التنفيذية العليا بالمصرف.
4- الإفصاح عن إجراءات إدارة المخاطر، والرقابة الداخلية.
5- أعمال اللجان وعدد اجتماعاتها وتوصياتها.
6- تحديد المخاطر.
7- تقييم أداء المجلس.
8- الإفصاح عن أوجه الخلل في تطبيق نظام الرقابة الداخلية، حيث أنه لا يوجد خلل في تطبيق نظم الرقابة الداخلية بشكل جزئي أو كلي يؤثر على الأداء المالي للمصرف.
9- الإفصاح عن مدى التزام المصرف بالقواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والإدراج في السوق حيث يمتثل المصرف لتعليمات السوق وهيئة قطر للأسواق المالية فيما يتعلق بتعليمات الإفصاح والإدراج.

10- لا توجد دعاوي قضائية أو تحكيم أو قضايا جوهرية قد تؤثر سلباً على أعمال المصرف، حيث إن القضايا المنظورة المحاكم تندرج تحت الأعمال الإعتيادية للبنوك ولا توجد قضايا جوهرية قد تؤثر على الأداء المالي للمصرف.
11- الإفصاح عن التعاملات والصفقات التي أبرمها المصرف مع أي «طرف ذو علاقة» والموافقة على السياسة ذات الصلة.
12- بلغ عدد التظلمات والشكاوى 2692 والمقترحات 189 حيث تم التعامل معها عن طريق إدارة مراقبة الجودة بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية للمصرف.
13- يتم الإفصاح عن مكآفات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في التقرير المالي السنوي المعتمد (بند رقم 30).

المجلس

المادة (5)
الشروط الواجب توافرها في عضو المجلس

يحرص المصرف على أن يضم المجلس أعضاء من نطاق واسع من التخصصات والمهارات بحيث تتوافر بشكل جماعي المعرفة والخبرة المناسبة لكافة أنشطة المصرف، والتخطيط الاستراتيجي، والاتصال والتواصل والحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية وفهم للتطورات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية والبيئة القانونية والرقابية، بحيث يكون عضو المجلس مؤهلاً، ويتمتع بقدر كاف من المعرفة بالأمور الإدارية والخبرة المناسبة لتأدية مهامه بصورة فعالة، وتفادي أي تضارب للمصالح يؤثر على حياديته واستقلاليته، ويشترط في عضو المجلس ما يلي:

1- ألا يقل عمره عن واحد وعشرين عاماً، وأن يكون متمتعاً بالأهلية الكاملة.
2- ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.
3- أن يكون مساهماً، ومالكاً عند انتخابه أو خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انتخابه لعدد من أسهم المصرف يحدده النظام الأساسي.
4- أن يكون لدى عضو المجلس الملاءة المالية المناسبة للقيام بواجباته بأمانة وموضوعية وألا يكون قد سبق إشهار إفلاسه أو تعثره في سداد ديونه وتسبب في خسائر للمؤسسات المالية أو سبق عزله من قبل المصرف أو أي سلطة إشرافية أخرى.
5- لا يجوز لأي عضو سواء كان شخص طبيعي أو معنوي أو من يمثله، أن يشارك في عضوية أكثر من بنك أو يكون عضواً في مجلس إدارة أكثر من ثلاثة شركات مساهمة عامة على ألا تتضمن تلك العضويات أي تضارب في المصالح.

و قد قام أعضاء المجلس بتوقيع إقراراً مكتوباً يقر فيه بعدم توليه أي منصب يحظر قانوناً الجمع بينه وبين عضوية المجلس.

المادة (6)
تشكيل المجلس

يشكل المجلس وفقاً للقانون والنظام الأساسي للمصرف حيث يتكون المجلس خلال الدورة السابقة من تسع أعضاء وخلال النصف الثاني من العام 2022 أصبح عدد أعضاء المجلس 8 أعضاء، بإستقالة مجموعة الشيخ / علي بن غانم آل ثاني وموافقة مصرف قطر المركزي عليها، وسيتم عرض توصيات مجلس الإدارة لتعديلات النظام الأساسي وفقاً لتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي واعتمادها في الجمعية العامة، على أن يكون ثلاثة أعضاء المجلس من المستقلين، وأن تكون أغلبية الأعضاء بالمجلس من غير التنفيذيين، ويجب أن يتكون المجلس من عدد لا يقل عن 11 عضواً وخلال العام 2022، ويتعين على المجلس تحديد المرشحين وفقاً لشروط محددة ووضع خطة مناسبة للإحلال بما يتماشى مع القانون وسياسة وأنظمة المجلس.

ويجوز تخصيص مقعد أو أكثر من مقاعد المجلس لتمثيل الأقلية، وآخر لتمثيل العاملين بالمصرف، ولا يجوز أن تتعدى فترة العضوية للعضو المستقل فترتين دوريتيين للمجلس.

كما أنه لا يجوز أن يكون رئيس المجلس من الأعضاء التنفيذيين أو يمارس أي مهام تنفيذية في المصرف أو يشارك في أي من لجان المجلس.

الهيكل التنظيمي

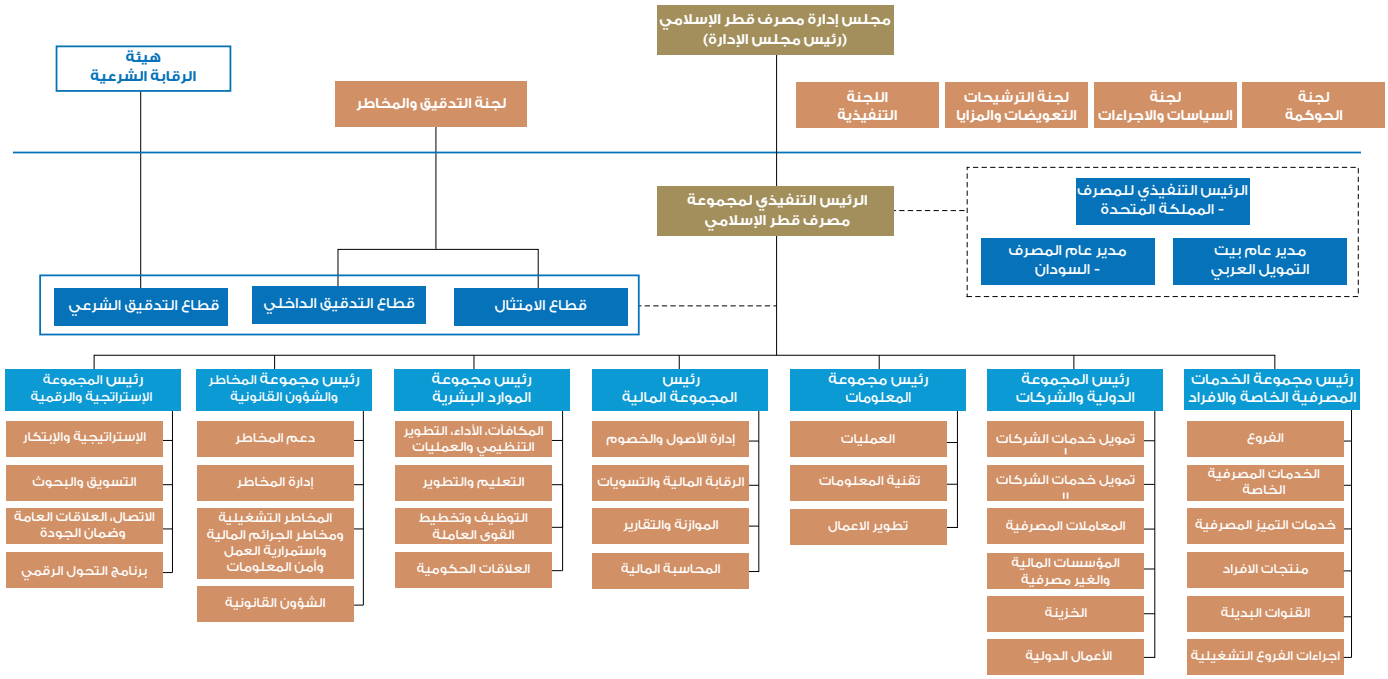

مجلس إدارة المصرف

كما في 31 ديسمبر 2022، فإن مجلس إدارة المصرف يتألف من الأعضاء التالية أسماؤهم:

الإسم	صفة العضوية	صفة	عدد الأسهم	نسبة من رأس مال المصرف
الشيخ / جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني ويمثل شركة المرقاب كابيتال	رئيس مجلس الإدارة	تنفيذي – غير مستقل	107,780,776	%4,60
السيد/ عبد اللطيف بن عبد الله آل محمود ويمثل مجموعة دار الشرق	نائب رئيس مجلس الإدارة	تنفيذي – غير مستقل	3,250,000	%0,14
السيد/ محمد بن عيسى المهندي	نائب رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي – غير مستقل	2,500,000	%0,11
السيد /عبدالرحمن عبدالله عبدالغني آل عبدالغني	عضو مجلس الإدارة	تنفيذي – غير مستقل	2,506,360	%0,11
السيد/ منصور محمد عبد الفتاح المصلح	عضو مجلس الإدارة	تنفيذي – غير مستقل	3,853,880	%0,16
السيد / عبدالله سعيد محمد العيدة ويمثل شركة الزبارة للاستثمار العقاري	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي – غير مستقل	2,500,000	%0,58
السيد/ ناصر راشد سريع الكعبي ويمثل آل سريع القابضة	عضو مجلس الإدارة	تنفيذي – غير مستقل	2,500,000	%0,11
الشيخ /عبدالله بن خالد بن ثاني آل ثاني ويمثل شركة النائرة للإستثمار	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي – غير مستقل	2,500,000	%0,11

الشيخ جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

عضو مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي منذ يونيو 2004، تولى الشيخ جاسم منصب رئيس مجلس الإدارة منذ أبريل 2005. تخرج من كلية ساند هيرست العسكرية الملكية في المملكة المتحدة، وتلقى مجموعة من دورات التدريب في القيادة. يرأس أيضاً مجلس إدارة QInvest أول مصرف استثماري إسلامي في قطر، شركة ملاحة القطرية (ملاحة) وشركة الضمان للتأمين الإسلامي (بيمه)، كما إنه يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة كيوتيرمنلز.

السيد/ عبد اللطيف بن عبد الله آل محمود
نائب رئيس مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ أبريل 1996، وعضواً في عدة لجان تابعة للمجلس، نال درجة البكالوريوس في الإقتصاد وإدارة الأعمال من جامعة سياتل باسيفيك بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1982، تدرج في عدة وظائف قيادية في قطر للبترول منذ تخرجه حتى عام 2002، شغل عضوية مجلس إدارة شركة الجزيرة للتمويل ورئيساً تنفيذياً لها حتى 2008، وترأس لجنة التدقيق بالمصرف في الفترة من 2001 حتى 2005، شارك في العديد من المؤتمرات والملتقيات العلمية في مجال إنتاج الطاقة، إضافة إلى الموضوعات المتصلة بالعمل المصرفي الإسلامي، ويشغل حالياً موقع الرئيس التنفيذي لمجموعة دار الشرق، كما رأس تحرير صحيفة الشرق خلال الفترة من عام 2003 وحتى عام 2010.

السيد/ محمد بن عيسى المهندي
نائب رئيس مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ عام 1996، ورئيس لجنة التدقيق والمخاطر، وعضواً في عدة لجان تابعة للمجلس في المصرف، نال درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة القاهرة عام 1977، كما اجتاز درجة الماجستير في الإدارة من جامعة سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1983، تقلد عدة مناصب إدارية بالديوان الأميري بدولة قطر، وأصبح وزيراً لشؤون مجلس الوزراء في الفترة من عام 2002 حتى 2005 حيث تفرغ لأعماله الخاصة.

السيد/ عبدالرحمن عبدالله عبدالغني آل عبدالغني
عضو مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ أبريل 1996، وعضواً في اللجنة التنفيذية ولجنة السياسات بالمصرف، نال درجة البكالوريوس بمرتبة الشرف من جامعة بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية، شغل عضوية مجالس إدارات عدة شركات وطنية، ويمتلك السيد/عبدالغني خبرة وكفاءة عالية في مجال إدارة الأعمال والاستثمارات المتنوعة، ويرأس مجلس إدارة مجموعة شركات عبدالله عبدالغني وأولاده للتجارة والمقاولات.

السيد/ منصور محمد عبد الفتاح المصلح
عضو مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ أبريل 1996، وعضواً في عدة لجان منها اللجنة التنفيذية ولجنة الترشيحات والتعويضات والمزايا بالمصرف، حاصل على درجة البكالوريوس في علم الاجتماع من جامعة قطر، شغل عدة مناصب في وزارتي الداخلية والدفاع وانتقل حالياً إلى الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء وله العديد من الأنشطة والأعمال الاستثمارية في مجال العقارات كما سبق له أن شغل موقع رئيس مجلس إدارة شركة عقار، يشغل حالياً عضوية مجلس إدارة شركة الجزيرة للتمويل.

السيد/ عبد الله بن سعيد العيدة
عضو مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ أبريل 2005، ورئيساً للجنة الحوكمة، وعضواً في لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والتعويضات والمزايا، له خبرة طويلة في الإدارة والتنظيم، تلقى تدريباً مطولاً وبرامج متعددة في الإدارة في مراكز متخصصة في بريطانيا، يشغل حالياً منصب المدير العام لشركة بروق للاستثمار وله تجارب وممارسات متعددة في النشاط الاستثماري والعقاري.

السيد/ ناصر راشد سريع الكعبي
عضو مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ مارس 2008، ويشغل عضوية عدة لجان فيه منها اللجنة التنفيذية ويرأس لجنة الترشيحات والتعويضات والمزايا، صاحب تجربة واسعة وخبرة عالية في مجال الأعمال وتأسيس الشركات منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي، وهو المؤسس والمالك لمجموعة آل سريع القابضة التي تضم عدة شركات في تخصصات مختلفة، عضواً في مجلس الشورى المعين منذ عام 1995 حتى انتهاء مدته، وعضواً في الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، فضلاً عن ذلك فقد سبق له أن شغل عضوية العديد من مجالس الإدارة (منها شركة عقار) واللجان المتخصصة ذات العلاقة بنشاطه في مجال الأعمال والتطوير العقاري.

الشيخ/ عبدالله بن خالد بن ثاني آل ثاني
عضو مجلس الإدارة

عضو مجلس الإدارة منذ فبراير 2017، ممثلاً عن شركة النائرة للاستثمار، حاصل على بكالوريوس إدارة الأعمال من إحدى الجامعات البريطانية، عضو مجلس إدارة الشركة الإسلامية للتأمين ومجموعة الرعاية الطبية، وعضو في بعض لجان مجلس إدارة المصرف منها لجنة التدقيق والمخاطر ولجنة الحوكمة.

كما يتألف فريق الإدارة التنفيذية من:

مجموعة من الأشخاص ذوي المسؤولية التشغيلية في المصرف والمعينين من قبل مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية مسؤولة عن إدارة عمليات وأنشطة المصرف اليومية والإدارة التنفيذية تتكون من الرئيس التنفيذي بالإضافة إلى فريق ذو خبرة ومؤهلات عالية من الإدارة التنفيذية، وتقدم الإدارة التنفيذية تقاريرها مباشرة إلى الرئيس التنفيذي وكبار المسؤولين التنفيذيين في المصرف.

الإدارة التنفيذية لمجموعة المصرف كالتالي:

فريق الإدارة التنفيذية للمصرف	المنصب
السيد/ باسل جمال	الرئيس التنفيذي لمجموعة المصرف
السيد/ طارق فوزي	المدير العام لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات
السيد/ راكيش سنجافي	مدير عام مجموعة المخاطر
السيد/ جورانج هيماني	مدير عام المجموعة المالية
السيد/ كونستاتينوس دينوس كونستانتينيديس	مدير عام مجموعة الاستراتيجية والرقمية
السيد/ خليفة المسلم	رئيس مجموعة الموارد البشرية
السيد/ دوري أنانـــد	مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد
السيد/ سليم الحق	مدير عام مجموعة العمليات وتقنية المعلومات
السيد/ فؤاد عفيفي	رئيس التدقيق الداخلي بالإنابة
السيدة/ موزة الكواري	رئيس قطاع الإلتزام بالإنابة

السيد /باسل جمال
الرئيس التنفيذي للمجموعة

التحق السيد باسل جمال بمجموعة المصرف في فبراير 2013 حيث يتمتع بخبرة تزيد على 23 عاماً وكفاءة مصرفية معروفة في أسواق المال والمصارف، بدأت في البنك التجاري (تشيس الأهلي سابقاً) في مصر عام 1990 واستمرت على مدار عشر سنوات.

التحق بمجموعة البنك الأهلي المتحد بمملكة البحرين منذ عام 2001 وشغل عدداً من المناصب المرموقة في المجموعة وعمل كنائب رئيس تنفيذي للبنك الأهلي– قطر ثم رئيساً تنفيذياً للبنك خلال الفترة من 2004 الى 2009، وكان آخر منصب شغله هناك هو النائب الأول للرئيس التنفيذي لمجموعة الأهلي المتحد – المجموعة المصرفية.

السيد/ طارق يوسف فوزي
مدير عام الخدمات المصرفية للشركات

مدير تنفيذي مصرفي يحمل أكثر من 33 عاماً من الخبرة المصرفية، 25 عاماً منها في دول الخليج (الكويت، عمان، الإمارات والسعودية) وخاصةً في مجال تمويل الشركات حيث عمل مع العديد من البنوك المرموقة عالمياً ومحلياً، ويحمل شهادة بكالوريوس في مجال الاقتصاد وإدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة. بدأ مسيرته المهنية مع البنك العربي الأفريقي الدولي في جمهورية مصر العربية وتابع مسيرته المهنية مع العديد من البنوك الرائدة مثل بنك تشيس الدولي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وبنك مصر أمريكا الدولي، بنك برقان بدولة الكويت، البنك الوطني العماني بسلطنة عمان، وبنك المشرق بدولة الإمارات العربية المتحدة. وكانت آخر مهمة له قبل انضمامه إلى المصرف هي الرئيس تنفيذي والمدير الإقليمي لفروع بنك المشرق بجمهورية مصر العربية.

السيد/ راكيش سانجافي
المدير العام لمجموعة المخاطر

راكيش هو محاسب قانوني زميل في معهد المحاسبين القانونيين الهندي وحاصل على شهادة مدقق نظم معلومات معتمد (CISA) من الولايات المتحدة الأمريكية. يتمتع راكيش بـ 30 عاماً من الخبرة الواسعة في العمل لدى شركات المحاسبة «الأربعة الكبار Big 4» وغيرها من البنوك في المنطقة، في مجال إدارة المخاطر والخدمات المصرفية للشركات وتمويل الشركات. وعمل في مجال التدقيق والاستشارة لدى شركة إرنست آند يونغ في البحرين. وقبل انتقاله للعمل في المصرف عام 2013، كان يشغل منصب مدير إدارة المخاطر في البنك الأهلي المتحد في البحرين، حيث قاد وحدة تمويل الشركات. وأمضى أكثر من 10 أعوام في العمل في مجال الخدمات المصرفية للشركات في البحرين. وفي عمله لدى البنك الأهلي في قطر تعامل راكيش مع مجموعة واسعة من العملاء وقطاعات الأعمال.

السيد/ جورانج هيماني
المدير العام للمجموعة المالية

يملك خبرة 23 عاماً في المحاسبة والتمويل مع العديد من البنوك العالمية وشركات التدقيق. وبدأ مشواره المهني مع شركة برايس ووتر هاوس كوبرز، بنك ستاندرد تشارترد في الهند، وعمل 15 عاماً في البنك السعودي الفرنسي الذي تقلد به مناصب عديدة منها: مدير إدارة الأصول، مدير الخزينة، التخطيط المالي. وكان آخر منصب شغله قبل التحاقه بالمصرف هو نائب المدير العام للمجموعة المالية بالبنك السعودي الفرنسي بالمملكة العربية السعودية. ويحمل السيد جورانج بكالوريوس في التجارة من جامعة كالكوتا، وشهادة محاسب معتمد من مؤسسة تشارترد للمحاسبين في الهند، وشهادات CFA, FRM, ACI الاحترافية المعتمدة.

السيد /كونستانتينوس دينوس كونستانتينيديس
مدير مجموعة الإستراتيجية وتطوير الأعمال

التحق بالمصرف في فبراير 2012 ليقود برنامج التحول الرقمي الذي ينفذه المصرف، قبل التحاقه بالمصرف عمل السيد دينوس في مصرف الراجحي في المملكة العربية السعودية لمدة ثمان سنوات، شغل منصب المدير العام لمجموعة الاستراتيجيات وتطوير الأعمال الدولية والإقليمية بمصرف

الراجحي منذ عام 2007، قام بإدارة العديد من المبادرات الإستراتيجية لعدد من المصارف ومؤسسات التمويل الأوروبية وذلك من خلال عمله كاستشاري إداري بشركة أكشتشر، حاصل على شهادة جامعية في إدارة الأعمال من جامعة أثينا للاقتصاد وعلى ماستر إدارة الأعمال من جامعة بيرمينجام.

السيد/ خليفة المسلم
رئيس مجموعة الموارد البشرية

انضم إلى المصرف في عام 2011 كرئيس قطاع التوظيف وتخطيط القوى العاملة ضمن مجموعة الموارد البشرية، ومنه انتقل إلى منصبه الحالي، لديه قرابة 22 عاماً في الخدمات المصرفية، حيث عمل في عدة إدارات كالخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الموارد البشرية في كبرى المؤسسات المصرفية الدولية والإقليمية، وقد بدأ مسيرته المهنية في المجال المصرفي مع HSBC قطر في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد قبل أن يتولى عدداً من الأدوار المختلفة في قسم خدمة العملاء، وشبكة الفروع وجودة الخدمة في الموارد البشرية، ثم انتقل إلى قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في البنك التجاري وكان آخر منصب شغله قبل الانضمام إلى المصرف مدير التوظيف للمجموعة في البنك الخليجي (حالياً مصرف الريان).

السيد/ دوري اناند
مدير مجموعة خدمات الأفراد

لدى السيد اناند ماجستير في إدارة الأعمال بالإضافة إلى ما يزيد عن واحد وعشرون عاماً من الخبرة في المجال المصرفي خصوصاً في تمويل وخدمات الأفراد وخدمة العملاء والعمليات، كما تقلد السيد/ أناند العديد من المناصب الإدارية الرفيعة خلال عمله في بنوك تقليدية وإسلامية رائدة، وعلى الرغم من أن جُل خبرته في سيتي بنك إلا أنه قضى آخر ثمانية أعوام مع مصرف الراجحي بالمملكة العربية السعودية، وكان آخر منصب شغله قبل إلتحاقه بالمصرف هو مدير عام مجموعة تمويل وخدمات الأفراد بمصرف الراجحي.

السيد/ سليم الحق
مدير عام مجموعة العمليات وتكنولوجيا المعلومات

يمتلك السيد سليم أكثر من 28 عاماً من الخبرة في مجال إدارة الأعمال، وإدارة المخاطر، والمساندة في دول عدة مع بنك باركليز، وسيتي غروب، وبنك وان، وبنك افريقيا والخليج، تولى السيد سليم إدارة فرق عمل كبيرة، ويتمتع بخبرة كبيرة في إدارة العمليات، والإستثمار في الدول النامية، والإستعانة بمصادر خارجية، وتكامل الأعمال، ودمج الأصول المكتسبة، وإدارة القنوات الرقمية، وآخر منصب شغله السيد سليم قبل انضمامه إلى المصرف هو الرئيس التنفيذي لبنك افريقيا والخليج، وقبلها كان يشغل منصب مدير العمليات في بنك وان في موريشيوس، منصب مدير العمليات للبطاقات وأعمال الدفع لشركة أبسا التي تدير أحد أكبر أعمال المدفوعات في إفريقيا. كما شغل منصب الرئيس التنفيذي للعمليات في بنك باركليز مصر. أما على المستوى الإقليمي، شغل السيد سليم منصب رئيس عمليات الأسواق الناشئة، حيث كان مسؤولاً عن إدارة العمليات والإشراف على الدعم والمساندة لجميع المنتجات. كما تسلم العديد من المناصب العليا في سيتي بنك، البنك التجاري الدولي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وسيتي بنك مصر وباكستان. سليم حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال، في تسويق الخدمات المالية من معهد إدارة الأعمال في كراتشي.كان مسؤولاً عن إدارة العمليات والإشراف على الدعم والمساندة لجميع المنتجات. كما تسلم العديد من المناصب العليا في سيتي بنك، البنك التجاري الدولي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وسيتي بنك مصر وباكستان. سليم حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال، في تسويق الخدمات المالية من معهد إدارة الأعمال في كراتشي.

المادة (7)
حظر الجمع بين المناصب

مجلس إدارة المصرف يطبق قواعد حظر الجمع بين المناصب، بما لا يخالف أحكام القانون في هذا الشأن، لا يجوز لأحد بشخصه أو بصفته أن يكون رئيساً للمجلس أو نائباً للرئيس في أكثر من شركتين يقع مركزهما الرئيسي في الدولة، ولا أن يكون عضواً في مجلس إدارة أكثر من بنك أو أكثر من ثلاث شركات مساهمة عامة تقع مركزها الرئيسي في الدولة، ولا أن يكون عضواً منتدباً للإدارة في أكثر من شركة واحدة مركزها الرئيسي في الدولة على أن لا تتضمن تلك العضويات أي تضارب في المصالح، ولا أن يجمع بين عضوية مجلسي إدارة شركتين تمارسان نشاطاً متجانساً، ويحظر الجمع بين رئاسة المجلس وأي منصب تنفيذي بالمصرف، ورئيس مجلس الإدارة لا يمارس أي عمل تنفيذي، و قد أقر كل عضو بعدم الجمع بين المناصب التي يحظر الجمع بينها وفقاً للقانون وأحكام هذا النظام.

المادة (8)
الوظائف والمهام الرئيسية للمجلس

قام المجلس بإعداد ميثاقاً يسمى «ميثاق المجلس» حيث حدد فيه مهام المجلس، وحقوق وواجبات الرئيس والأعضاء ومسؤولياتهم، وفقاً لأحكام القانون وهذا النظام، وتم نشره على الموقع الإلكتروني للمصرف، وقد تم تقييم أداء المجلس وفقاً لأفضل الممارسات المتبعة في هذا الصدد وأيضاً يتم تقييم أداء الإدارة التنفيذية العليا بناءً على مدى تطبيق الإستراتيجيات والسياسات الداخلية وفحص الإختلاف بين المتوقع والمحقق طبقاً للمعايير المعتمدة من المجلس مع فحص التقارير الدورية من الجهات الرقابية لتصويب الإنحرافات إن وجدت.

المادة (9)
مسؤوليات المجلس

يمثل المجلس كافة المساهمين، وعليه بذل العناية اللازمة في إدارة المصرف بطريقة فعالة ومنتجة بما يحقق مصلحة المصرف والشركاء والمساهمين، وأصحاب المصالح، ويحقق النفع العام وتنمية الاستثمار في الدولة، وتنمية المجتمع طبقاً للنظام الأساسي للمصرف.

المادة (10)
تفويض المهام

بما لا يخل باختصاصات الجمعية العامة، يتولى المجلس جميع الصلاحيات والسلطات اللازمة لإداراتها؛ ويجوز له تفويض لجانه في ممارسة بعض صلاحياته، وله تشكيل لجنة خاصة أو أكثر للقيام بمهام محددة على أن ينص في قرار تشكيلها على طبيعة تلك المهام.

وتظل المسؤولية النهائية عن المصرف على المجلس وإن شكل لجاناً أو فوض جهات أو أشخاصاً آخرين للقيام ببعض أعماله، وعلى المجلس تجنب إصدار تفويضات عامة أو غير محددة المدة.

المادة (11)
واجبات الرئيس

الرئيس هو رئيس مجلس إدارة المصرف ويمثلها لدى الغير وأمام القضاء، وهو المسؤول الأول عن حسن إدارة الشركة بطريقة فعالة ومنتجة والعمل على تحقيق مصلحة الشركة والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح، ويجب أن يتضمن «ميثاق المجلس» مهام ومسؤوليات الرئيس والمتضمن ما يأتي:

1. التأكد من قيام المجلس بمناقشة جميع المسائل الأساسية بشكل فعال وفي الوقت المناسب.
2. الموافقة على جدول أعمال اجتماعه مع الأخذ بعين الاعتبار أية مسألة يطرحها أي عضو من أعضاء المجلس.
3. تشجيع أعضاء المجلس على المشاركة بشكل جماعي وفعال في تصريف شؤون المجلس، لضمان قيام المجلس بمسؤولياته بما يحقق مصلحة الشركة.
4. إتاحة كافة البيانات والمعلومات والوثائق والمستندات والسجلات الخاصة بالشركة وبالمجلس ولجانه لأعضاء المجلس.
5. إيجاد قنوات التواصل الفعلي بالمساهمين والعمل على إيصال آرائهم إلى المجلس.
6. إفساح وتشجيع العلاقات البناءة بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين.
7. إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم بشأن تنفيذ أحكام هذا النظام، ويجوز للرئيس تفويض لجنة التدقيق أو غيرها في ذلك.
8. يحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه، ويجوز للرئيس أن يفوض غيره من أعضاء المجلس في بعض صلاحياته.

المادة (12)
التزامات أعضاء المجلس

يلتزم أعضاء المجلس بما يلي:

1. الانتظام في حضور اجتماعات المجلس ولجانه.
2. إعلاء مصلحة المصرف والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح.
3. إبداء الرأي بشأن المسائل الإستراتيجية للمصرف وسياسته.
4. تخصيص وقتاً كافياً للقيام بمسؤولياتهم.
5. مراقبة أداء المصرف في تحقيق أغراضه وأهدافه.
6. الإشراف على تطوير القواعد الإجرائية الخاصة بالحوكمة.
7. إدارة المصرف بطريقة فعالة ومنتجة.
8. المشاركة الفعالة في الجمعيات العامة للمصرف.
9. عدم الإدلاء بأية تصريحات أو بيانات أو معلومات دون إذن كتابي مسبق من الرئيس أو من يفوضه في ذلك، علماً بأن مدير مجموعة الإستراتيجية وتطوير الأعمال هو المتحدث الرسمي بإسم المصرف.
10. لا يوجد ما يؤثر سلباً على القيام بالمهام والوظائف الموكلة للأعضاء (العلاقات المالية والتجارية ودعاوي قضائية)، حيث لا توجد علاقات مالية أو تجارية أو دعاوي قضائية لأعضاء المجلس تستدعي الإفصاح، وللمساهمين الحق بالإطلاع على سجل المعاملات المالية (إن وجدت) لأعضاء المجلس بتقدم بطلب إلى سكرتارية المجلس.

المادة (13)
الدعوة للاجتماع

يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه، ووفقاً لما ينص عليه النظام الأساسي للشركة، وعلى الرئيس أن يدعو المجلس إلى الاجتماع متى طلب ذلك اثنان من الأعضاء على الأقل، وتوجه الدعوة إلى كل عضو مصحوبة بجدول الأعمال قبل التاريخ المحدد لانعقاده بأسبوع على الأقل، ويجوز لأي عضو طلب إضافة بند أو أكثر إلى جدول الأعمال، وللمجلس أن يقرر بعض أو جميع اجتماعاته عن بُعد نتيجة لأي ظروف طارئة تستدعي ذلك، مع ضمان سلامة الإجتماعات وسريتها وتوثيق نتائجها ومحاضرها.

المادة (14)
اجتماعات المجلس

تعقد اجتماعات مجلس الإدارة بصورة دورية منتظمة حسب ما هو منصوص عليه في النظام الأساسي للمصرف وقانون الشركات التجارية، وذلك بناءً على دعوة سعادة رئيس مجلس الإدارة، أو استجابة لطلب اثنين من الأعضاء. وقد عقد المجلس خلال عام 2022 ثماني اجتماعات برئاسة سعادة رئيس مجلس الإدارة، حيث حضر رئيس المجلس وتولى رئاسة جميع الجلسات. ويبين الجدول أدناه عدد الاجتماعات التي عقدها المجلس ولجانه في تلك الفترة:

المجلس واللجان المنبثقة عنه	عدد الإجتماعات المنعقدة خلال عام 2022
مجلس الإدارة	8
اللجنة التنفيذية	0
لجنة التدقيق والمخاطر	7
لجنة السياسات والإجراءات	3
لجنة الترشيحات والتعويضات والمزايا	1
لجنة الحوكمة	1

المادة (15)
قرارات المجلس
تصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين والممثلين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه رئيس الاجتماع.

المادة (16)، المادة (17)
أمين السر
اعتمد مجلس الإدارة في عام 1996 قراراً بتعيين السيد/ علي عبدالله غلوم أحمدي سكرتيراً لمجلس الإدارة (أمين السر).

المادة (17)
مهام وواجبات أمين السر
تحت إشراف رئيس المجلس، يدعم أمين سر مجلس إدارة مجموعة المصرف السيد / علي غلوم أحمدي الحاصل على بكالوريوس اقتصاد وعلوم سياسية من كلية الإقتصاد والعلوم السياسية. بدأ مسيرته المهنية لدى وزارة الإعلام القطرية ومن ثم لدى مكتب المتابعة لمجلس وزراء الشؤون الإجتماعية التابع للأمانة العامة لمجلس التعاون حيث التحق بمجموعة المصرف عام 1989 وشغل عدة مناصب إلى أن تم تعيينه عام 1996 أمين سر مجلس الإدارة بقرار من رئيس مجلس الإدارة، والمُكلف بتأمين إيصال وتوزيع المعلومات والتنسيق فيما بين أعضاء المجلس بالإضافة إلى تسجيل وتنسيق وحفظ جميع محاضر اجتماعات المجلس وسجلاته والتقارير التي ترفع من المجلس وإليه، ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس والتأكد من اتباع أعضاء المجلس للإجراءات التي أقرها المجلس، وتمكينهم إلى الوصول إلى كل محاضر اجتماعات المجلس والمعلومات والوثائق والسجلات المتعلقة بالبنك مع مراعاة متطلبات السرية المصرفية، بالإضافة إلى حفظ إقرارات أعضاء المجلس بعدم الجمع بين المناصب المحظور عليهم الجمع بينها، وتعهدات واقرارات الأعضاء المستقلين بأية تحديثات تؤثر على شروط استقلاليتهم، مع حفظ السجل المتعلق بتضارب المصالح ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة.

المادة (18)
لجان المجلس
شكل مجلس الإدارة خمس لجان متخصصة تعينه على القيام بواجباته وترفع تقاريرها مباشرة إليه، وتقوم بالمهام نيابة عنه لدعم ممارسات الإدارة الفعالة ويجوز لأي لجنة دعوة أي شخص من غير الأعضاء لحضور أي اجتماع بما فيهم الرئيس التنفيذي وأي من كبار الموظفين والمدقق الداخلي ومراقب الحسابات الخارجي ومسؤول الألتزام وأي موظف آخر، كما يمكن الإستعانة بأي بيوت خبرة أو مستشارين خارجيين بغرض الحصول على المشورة فقط، والجدير بالذكر بأنه خلال دورة المجلس القادمة في 2023 –2025 سيتم إعادة تشكيل كافة اللجان المنبثقة من المجلس وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي وتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية، وهذه اللجان هي:

1. اللجنة التنفيذية
تتألف هذه اللجنة من خمسة من أعضاء المجلس:
1) الشيخ/جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيساً للجنة
2) السيد / عبداللطيف عبدالله آل محمود نائباً للرئيس
3) السيد / عبدالرحمن عبدالله عبد الغني آل عبدالغني عضواً
4) السيد / منصور محمد عبدالفتاح المصلح عضواً
5) السيد / ناصر راشد سريع الكعبي عضواً

ويشارك في حضور اجتماعاتها الرئيس التنفيذي بالإضافة إلى كبار المسؤولين للمناقشة، وهي بمثابة أداة لتنسيق أعمال المؤسسة ويأتي على رأس مهامها ومسؤولياتها، تزويد المجلس بكل ما يستجد من معلومات عن التطورات التجارية والمعاملات ذات الطبيعة الخاصة، والمراجعة المنتظمة لأداء وأعمال مختلف القطاعات، والتشاور مع إبداء الرأي للمجلس في القرارات الإستراتيجية، وإعداد قرارات منح الائتمان التي تكون ضمن صلاحياتها، ورئيس مجلس الإدارة لا يمارس أي عمل تنفيذي فيها. كما تعمل اللجنة على وضع مقترحات خطط عمل المصرف، تمهيداً لعرضها على مجلس الإدارة، ولم تجتمع اللجنة خلال عام 2022 حيث أن جميع القرارات المتخذة عام 2022 كانت من صلاحيات مجلس الإدارة، لم تمارس اللجنة التنفيذية لمصرف قطر الإسلامي أي نشاط أو دراسة أو تقييم أي قرار في منح الإئتمان أو أي موضوعات أخرى خلال العام المالي 2022، ذلك إن كافة الموضوعات وقرارات منح الإئتمان أو التسهيلات المصرفية خلال هذا العام كانت من صلاحيات مجلس الإدارة.

2. لجنة التدقيق والمخاطر والإلتزام:
تتألف هذه اللجنة من أربعة من أعضاء المجلس:

1– السيد / محمد بن عيسى المهندي رئيساً للجنة
2– السيد / عبدالله سعيد العيدة عضواً
3–الشيخ / عبدالله بن خالد بن ثاني آل ثاني عضواً

هذه اللجنة هي للمساعدة على النهوض بمسؤوليات الإشراف العام فيما يتصل بأنشطة المصرف، ويشمل ذلك تقديم التقارير المالية، ونظام الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر الفعلية ومخاطر الإلتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومهام التدقيق الداخلي والخارجي والإجراءات المتبعة لرصد مدى التقيد بالقوانين والنظم المنظمة لعمل البنك، كما يشمل دور اللجنة بوجه خاص رفع تقارير إلى المجلس وتقديم المشورة والتوصيات المناسبة بشأن المسائل ذات الصلة بما تقوم بها من أعمال التدقيق، وتعمل لجنة التدقيق والمخاطر والإلتزام من أجل تسهيل اتخاذ القرارات من قبل المجلس.
كذلك فإن اللجنة مخولة من قبل المجلس بالتحقيق في أي نشاط يدخل في نطاق اختصاصاتها، ويحق لها طلب الحصول على أية معلومات من أي موظف، ويتم توجيه جميع الموظفين للتعاون مع أية طلبات تتقدم بها اللجنة في هذا الخصوص بالإضافة إلى وضع الآليات المناسبة للإبلاغ عن أي مخالفات وتجاوزات في حينها ومحاسبة المسؤولين عنها مع إبلاغ المصرف المركزي فوراً بأي

مخالفات لقانونه وتعليماته وأي قوانين أخرى ذات علاقة، وللجنة أيضاً صلاحية طلب استشارات قانونية أو مهنية من جهات خارجية مستقلة والإستعانة بأطراف من خارج المؤسسة من ذوي الخبرة والدراية إذا ما رأت ذلك ضرورياً ولكن فقط بعد التشاور مع رئيس المجلس بغرض الحصول على المشورة فقط.

وتتمتع اللجنة بصلاحيات مفتوحة للإتصال بمدققي الحسابات الداخليين والخارجيين والإدارة العليا للمصرف وقد أنشئت اللجنة من قبل المجلس لمراجعة وتقييم وتقديم توصيات إلى المجلس فيما يتعلق بالمخاطر بوجه عام والمحاسبة، والرقابة الداخلية، وبيئة المخاطر والرقابة والتقارير المالية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والإلتزام.

–تقوم الجهات الرقابية في المصرف (التدقيق الداخلي، قطاع الإلتزام ومجموعة المخاطر) برفع تقارير دورية تفصيلية كل ثلاثة شهور للجنة التدقيق التي تقوم بالفحص وتقييم ورفع تقرير تفصيلي لمجلس الإدارة بتصويب اللازم. وقد قامت اللجنة بعدة توصيات منها على سبيل المثال وليس الحصر رفع توصية لمجلس للموافقة على خطة التدقيق الداخلي للعام المالي 2022 واعتمادها للتنفيذ، بالإضافة إلى متابعة الملاحظات الموجودة بتقرير إطار عمل الأمن السبراني قطر 2022 في نهاية شهر يوليو 2022 والتأكد من تطبيق توصيات التدقيق الداخلي الخاصة بها.

–التأكيد على أن جميع السياسات والإجراءات الخاصة بجميع إدارات المصرف إلزامية وليست إرشادية مع تعديل نصوص تلك السياسات والإجراءات لتعكس ذلك.

–تأكيد على خطة استمرارية العمل بالمجموعة.

–اعتماد خطط التدريب السنوية المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

3. لجنة السياسات والإجراءات:

تتألف هذه اللجنة من خمسة من أعضاء المجلس:

1– السيد / عبداللطيف عبدالله آل محمود رئيساً
2– السيد/ عبدالرحمن عبدالله عبدالغني نائباً للرئيس
3– السيد/ محمد بن عيسى المهندي عضواً
4– السيد/ عبدالله سعيد العيدة عضواً
5– السيد/ الرئيس التنفيذي للمجموعة عضواً

إن الهدف الرئيسي لعمل هذه اللجنة هو دراسة وإعداد وتطوير الاستراتيجيات والأهداف والسياسات ونظم وإجراءات أدلة العمل وتتكفل اللجنة بأن تسير سياسات وممارسات المصرف وفقاً للمعايير المستقرة للعمل المصرفي، كما تقوم بمراجعة كفاءة التشغيل لكل واحدة من تلك المهام، والتحقق من أن الإجراءات الوظيفية متوائمة مع أهداف وعمليات المؤسسة.

ومن مسؤوليات اللجنة أيضاً مراقبة أداء المصرف الفصلي على ضوء خطة العمل الاستراتيجية والموازنات المعتمدة، ويشمل ذلك مراجعة وتعزيز تطوير الأعمال، ومواءمة المنتجات، وتوزيع الموارد لمختلف قطاعات العمل بالمصرف. وتتولى اللجنة كذلك تسليط الضوء على مظاهر وحالات الإنحراف عن السياسات والإجراءات المنصوص عليها في المعايير القياسية ورفعها لإدارة المصرف من حين لآخر لاتخاذ الخطوات التصحيحية اللازمة.

حيث قدمت اللجنة عدة توصيات خلال العام على اعتماد وتعديل النصوص الحديثة والمعدلة لمجموعة من السياسات والإجراءات وفق الإضافات الجديدة وتجديد اعتماد سياسات أخرى لم يطرأ عليها أي إضافات أو تعديلات منها على سبيل المثال وليس الحصر:

– بطاقة ماستر كارد للشركات (Corporate Master Card)
–سياسة المؤسسات المالية (Financial Institutions Policy)
–السياسة المصرفية للشركات (Corporate Banking Policy)
–سياسة عمليات البطاقات (Cards Operations Policy)
–سياسة قطاع خدمات الأعمال (Business Services Division Policy (BSD))
–إطار سياسة الفروع (Branches Policy Framework)
–سياسة الخدمات المصرفية الخاصة (Private Banking Policy)
–سياسة خدمات التميز (Affluent Banking Policy)
–التكافل – سياسة منتجات التأمين المصرفي (Takaful - BancAssurance Products Policy)
–الشركات التابعة الدولية والكيانات التابعة (International Subsidiaries and Affiliated Entities)
– إطار إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات (IT - IT Risk Management Framework)
– إطار حوكمة الامتثال (Compliance Governance Framework)
– إطار الامتثال للجرائم المالية (Financial Crime Compliance Framework))
– سياسة فحص الاسم والدفع (Name and Payment Screening Policy)
– سياسة العناية الواجبة تجاه العملاء (Customer Due Diligence Policy)
– سياسة مراقبة الفروع الأجنبية لمكافحة غسيل الأموال (Foreign Branches AML Monitoring Policy)
– سياسة حفظ السجلات (Record Keeping Policy)
– سياسة مراقبة المعاملات (Transaction Monitoring Policy)
– سياسة مراقبة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML CFT Monitoring Policy)

4. لجنة الحوكمة:

تتألف هذه اللجنة من ثلاثة من أعضاء المجلس:

1– السيد / عبدالله سعيد العيدة رئيساً
2– السيد/ محمد بن عيسى المهندي نائباً للرئيس
3– الشيخ / عبدالله بن خالد بن ثاني آل ثاني عضواً

لجنة الحوكمة هي لجنة مستقلة منبثقة عن مجلس الإدارة، ومهمتها هي التمثيل الرسمي للتواصل بين مجلس الإدارة وإدارة المصرف في القضايا والأمور الخاصة بالحوكمة، حيث تتولى اللجنة بالأصالة عن المجلس مسؤولية الإشراف العام والملاحظة الواجبة لمبادئ وتوجيهات وممارسات حوكمة الشركات في المصرف، كما تتولى مهمة الإشراف ومتابعة تطبيق هذه المبادئ في جميع أعمال المصرف. كما تشرف اللجنة على مراجعة إطار عمل الحوكمة الحوكمة وتحديثه ومراقبة تطبيقه وذلك بالعمل مع الإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق والمخاطر والإلتزام بالإضافة إلى هيئة الرقابة الشرعية، لقياس مدى ملائمة هذه السياسات والإجراءات الخاصة بها وتماشيها مع أفضل وأحدث الممارسات والإصدارات الدولية مثل تلك الصادرة عن مجلس الاستقرار المالي ولجنة بازل للرقابة المصرفية وتعليمات وإرشادات المصرف. حيث قدمت اللجنة عدة توصيات خلال العام 2022 منها على سبيل المثال وليس الحصر:

أهم التوصيات:

– التوصية بتعديل النظام الأساسي للمصرف بما يتوافق مع نصوص وأحكام تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي 2022 متضمناً:
• عدد أعضاء مجلس الإدارة.
• عدد الأعضاء المستقلين وفترة العضوية.
• عدد الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين.

– النظر في إعادة تشكيل وهيكلة اللجنة التنفيذية للإلتزام بتعريف وعدد الأعضاء غير التنفيذيين.
– عكس النصوص والأحكام الأخرى التي جاء النص عليها في نظام الحوكمة الجديد على إطار عمل سياسات وإجراءات الحوكمة في المصرف، خاصةً الأحكام المتعلقة بمهام ومسؤوليات وممارسات المجلس، بتشكيل اللجان وعضويتها، عدد اجتماعات اللجان، تضارب المصالح، وتعريفات الأعضاء المستقلين بالإضافة إلى تدريب وتوعية الأعضاء لضمان تفهمهم لمهامهم وتحملهم مسؤولية المصالح العامة للمصرف.

5. لجنة الترشيحات والتعويضات والمزايا:

تتألف هذه اللجنة من أربعة من أعضاء المجلس:

1–السيد/ ناصر راشد سريع الكعبي رئيساً
2– السيد/ محمد بن عيسى المهندي نائباً للرئيس
3– السيد/ عبدالله سعيد العيدة عضواً
4– السيد/ الرئيس التنفيذي للمجموعة عضواً

تتولى هذه اللجنة إعداد سياسة واعتمادها من المجلس بمنح المكافآت والحوافز حيث تشمل كافة المكافآت والحوافز الخاصة برئيس المجلس وأعضائه وكافة المسؤولين بالمصرف بما فيهم الرئيس التنفيذي وموظفي المصرف، ووضع أسس محددة لتقييم أداء المجلس وكبار الموظفين في الإدارة التنفيذية، بالإضافة إلى دراسة وتقييم المرشحين للوظائف التنفيذية العليا والمرشحين لعضوية مجلس الإدارة لتحقيق أهداف البنك على مدار العام، مع تحديد خطة ملائمة للإحلال الوظيفي بما يتماشى مع القانون وسياسة وأنظمة المصرف وتعليمات مصرف قطر المركزي، كما أنها مسؤولة عن وضع سياسات الموارد البشرية وتأكيد وجود خطة إحلال كبار الموظفين في الإدارة التنفيذية، بالإضافة إلى تزويد المجلس بالتقارير والتوصيات حول مدى الإلتزام حتى يتوافق مع أفضل الممارسات، وقد شملت أعمال اللجنة على مدار عام 2022، حيث ناقشت واعتمدت اللجنة مكافآت العاملين وفق تقييم الأداء المالي 2022، كما اعتمدت الزيادات السنوية للعام المالي 2022 وفق تقارير تقييم الأداء للعاملين.

المادة (19)
عمل اللجان

أصدر المجلس قراراً بتسمية رئيس وأعضاء كل لجنة، ويحدد فيه اختصاصاتها وواجباتها وأحكام وإجراءات عملها، ويحظر تولي رئاسة أكثر من لجنة من اللجان التي يشكلها المجلس، مع الإلتزام بعدم الجمع بين رئاسة لجنة التدقيق وعضوية أي لجنة، وتكتمل اللجنة بحضور رئيسها وأغلبية أعضاءها، ويحرر محضر لكل اجتماع، يبين قراراتها والتقارير المتبادلة بين المجلس وإدارات البنك، ويوقع من رئيس اللجنة.

يقوم المجلس بإستلام و فحص التقارير الدورية الصادرة عن اللجان المنبثقة طبقاً للأدوار المنوطة بها والمذكورة بهذا التقرير لإتخاذ الاجراءات المناسبة واللازمة تحقيقاً لمصلحة المصرف وحفظاً لحقوق المساهمين.

أعمال الرقابة بالمصرف

المادة (20)
الرقابة الداخلية

اعتمد المجلس مقترح لجنة التدقيق بنظام الرقابة الداخلية للمصرف والذي يتضمن آلية الرقابة، وتحديد مهام واختصاصات إدارات وأقسام المصرف، وأحكام وإجراءات المسؤولية بشأنها، وبرامج توعية وتثقيف العاملين بأهمية الرقابة الذاتية وأعمال الرقابة الداخلية وخطة المصرف لإدارة المخاطر.

المادة (21)
وحدة الرقابة الداخلية

يشتمل نظام الرقابة الداخلية للمصرف على وجود أنظمة مناسبة وفعالة للتدقيق والتقارير المالية مستقلة في عملها وفعالة لتقييم وإدارة المخاطر، والتدقيق المالي ورقابة إلتزام المصرف بالضوابط الخاصة بالتعاملات المالية خاصة مع أي طرف

ذي علاقة، ويتولى أعمالها مدقق داخلي في أعمال التدقيق المالي وتقييم الأداء وإدارة المخاطر وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية، مع المصادقة والتوقيع على ما يفيد بأن القوائم المالية الربع السنوية والسنوية لمجموعة المصرف صحيحة وعادلة من جميع النواحي الجوهرية للوضع المالي، مع التزام الإدارة بوضع وتطوير الضوابط الداخلية التي تزيد من فعالية نظام الرقابة الداخلية والإلتزام على فصل المهام لتجنب أي تعارض محتمل للأدوار وخاصةً في الحالات التي يصعب فيها المساءلة عن نتائج الأنشطة التي يتم فيها تحقيق عوائد وإيرادات بشكل غير منسجم مع مستوى المخاطر ويتولى التدقيق الداخلي تقييم ذلك.

التدقيق الداخلي:

لدى المصرف فريق تدقيق داخلي، يضم مدير التدقيق الداخلي وعدد من الموظفين المتخصصين، مع نظام رقابة داخلية للمصرف يقوم بمراجعة الأعمال ورفع التقارير والتوصيات للتصويب، بالإضافة إلى متابعته لتطورات التعليمات الرقابية والقوانين والمعايير الدولية الخاصة بالتدقيق والمحاسبة والرقابة وتدريبه المستمر بما يعزز من تميزه وقدرته على التدقيق على كافة مهام وأنشطة المصرف واكتشاف أوجه القصور والمخالفات والأخطاء والعمل على معالجتها في الوقت المناسب. وذلك طبقاً للتالي:

1- نظام رقابة داخلية معتمد.
2- يتم تقييم وإدارة المخاطر والتدقيق المالي بالإضافة إلى التدقيق الخارجي.
3- تتمتع إدارة التدقيق الداخلي بدور ومهام محددة كالآتي:

- تشرف على تطبيق وتدقيق نظام الرقابة الداخلية.
- ترفع التقارير مباشرة إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.
- لها إمكانية الوصول إلى كل أنشطة المصرف.
- إدارة التدقيق إدارة مستقلة وكباقي الإدارات الرقابية لا تخضع سوى للجنة التدقيق والمخاطر والإلتزام.
- تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإعداد ورفع التقارير الدورية (كل 3 شهور) عن إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر وتطبيق نظم الرقابة الداخلية ولا تنفك وظيفة التدقيق الداخلي بالمصرف تكيِّفُ منهجيتها في تدقيق الحسابات بما يكفل لها الاستجابة بفاعلية لتوسع حجم أعمال المصرف، والنهوض بالتزاماتها المخططة وغير المخططة في مجال التدقيق الداخلي من أجل التوصية بالتغييرات الواجب إدخالها لتعزيز الحوكمة/ نهج الإدارة، وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية والإلتزام. وهكذا استحال دور التدقيق من كونه وظيفة يستعان فيها بمصادر خارجية إلى جهاز له المقدرة الكاملة على النهوض بنفسه بجميع مهام التدقيق الداخلي للمصرف.

ومن الوجهة العملية، يقوم فريق التدقيق بدعم مدراء مختلف وحدات العمل من خلال التحليل الإعتيادي لتقارير تدقيق الحسابات ورصد مواضع الضعف ويتم تعزيز هذه العملية مع تنفيذ قائمة التقييم الذاتي بنظام التأشير على نقاط التقييم، والتي من شأنها تفادي وقوع الموظفين في المبالغة في تقدير النفس، فضلاً عن تعزيز هذا الإجراء بحيث لا تشوبه شائبة وسيكون شأن هذه العملية الحد من الأخطاء التي تقع عادة، كما سيتم توسيعه لتطوير أدوات تدريب مناسبة للموظفين في المستقبل.

إن وظيفة التدقيق الداخلي تقدم إسهاماً قيماً في إثراء الضوابط الداخلية، ونظم الإجراءات، وجودة الخدمات وتقديم المشورة حول كيفية إثراء مناهج التدريب وخطط التنمية بالمصرف بما يسمح بالتركيز على الإجراءات والتدابير الوقائية المناسبة للمخاطر التي يواجهها المصرف.

قطاع الإلتزام

يرفع فريق العاملين بقطاع الإلتزام تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق والمخاطر والإلتزام ويتكفل نهج الإدارة الخاص بالمصرف لهذا الفريق بالإفادة بشكل مكثف من آراء أهل الخبرة ودعم المسؤولين المكلفين بمهام الإلتزام بما يكفل الاستيثاق من الالتزام الكامل لكافة متطلبات الجهات التشريعية والنظامية المحلية والدولية. يعين ويعزل مسؤول مراقبة الالتزام بموافقة لجنة التدقيق والمخاطر والإلتزام وتشترك اللجنة مع الإدارة التنفيذية في تقييم واعتماد أداءه ومكافأته وأن يكون ذو صلاحيات ومهام مستقلة عن باقي الأعمال في المصرف، وأن يكون مسؤولاً تجاه المجلس والرئيس التنفيذي عن تنفيذ الإطار الشامل لإدارة مراقبة الإلتزام، وأن يكون لديه أيضاً القدرة على التأثير على أي قرارات متخذة من شأنها مخالفة المصرف لأي من القوانين والتعليمات والمعايير المطبقة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر متطلبات وتعليمات المصرف المركزي، لجنة بازل، وتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF) والتوصيات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CTF) وغيرها من المعايير الدولية المتعلقة بالحوكمة/ نهج الإدارة للشركات.

يؤدي فريق الإلتزام بالمصرف دوراً نشطاً في مراجعة السياسات والقوانين المرجعية واختصاصات مجلس الإدارة لضمان الالتزام الكامل بمتطلبات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية، بالإضافة إلى وضع إجراءات وقائية لضمان الالتزام بصفة خاصة في ما يتعلق بقانون ولوائح وتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى وضع الآليات المناسبة للإبلاغ عن أي تجاوزات ومخالفات في حينها ومحاسبة المسؤولين عنها مع مسؤولية لجنة التدقيق والمخاطر والإلتزام عن إبلاغ المصرف المركزي فوراً بأي مخالفات لقانونه وتعليماته وأي قوانين أخرى ذات علاقة.

من جهة أخرى، يرد قطاع الإلتزام باستمرار على استفسارات جميع إدارات المصرف للحصول على إيضاحات بشأن القواعد والمعايير والتعليمات المعمول بها، وتقديم الإستشارة للإدارة التنفيذية ولجنة إدارة المخاطر والإلتزام بالمجلس حول القوانين والتعليمات والمعايير وإبقاء الإدارة التنفيذية واللجنة على علم بشكل دائم بشأن التطورات في القوانين والتعليمات والمعايير المطبقة، واتخاذ الإجراءات التصحيحية والتأديبية اللازمة في حال اكتشاف

أية مخالفات ورفع تقارير دورية لمجلس الإدارة حول المواضيع المتعلقة بسياسة واجراءات الالتزام بما يساعد على تطويرها.

قطاع المخاطر

يراقب قطاع المخاطر الأسقف الإجمالية لمخاطر التمويل والإستثمار لتفادي تركز المخاطر، كما يتأكد من أن المصرف لديه رأس مال كاف لتغطية هذه المخاطر كما يقوم بصورة دورية بمراجعة مدى فاعلية أعمال إدارات المخاطر وإجراء التعديلات المناسبة عليها عند اللازم وذلك بناءً على الاستراتيجية والتوجهات الصادرة عن مجلس الإدارة.

•اتخاذ التدابير المناسبة لتحسين أنظمة إدارة المخاطر وزيادة كفاءتها وفعاليتها.

•وضع التوجهات الإستراتيجيات للمخاطر على المستوى الكلي (MACRO LEVEL) وتقييم المخاطر الناتجة عن اتخاذ قرارات متعلقة على سبيل المثال بدخول أسواق جديدة أو الخروج من أسواق القائمة.

•وضع التوجهات الإستراتيجية للمخاطر على مستوى الأنشطة (BUSINESS LEVEL) وتقييم المخاطر الناتجة عن اتخاذ القرارات مثل القرارات المتعلقة بتخصيص أو توزيع محفظة الإستثمار.

•تحديد ووضع مستويات شاملة للمصرف تتعلق بمدى تقبل المخاطر وتنوعها، واستراتيجيات تخصيص الموجودات المناسبة لكل إدارة تمويل، ولكل نشاط اقتصادي وكل امتداد جغرافي وعملة، ولفترات الإستحقاق.

تحديد مستوى المخاطر المقبولة للأطراف التي يتعامل معها المصرف من حيث:

- المعدل المتوقع للعائد على العمليات يتناسب مع مخاطرها.
- تجنب مخاطر الإئتمان المفرطة (على مستوى كل عملية أو مستوى المحفظة ككل).
- وضع إستراتيجية واضحة للتخفيف من مخاطر الإئتمان اعتماداً على مايلي:
- معدلات ربح يتم تحديدها وفقاً لتصنيف المخاطر المتعلقة بأطراف التعامل وأن قرارات التسعير اتخذت بعين الإعتبار.
- الضمانات والكفالات المسموح بها والقابلة للتنفيذ.
- التوثيق الواضح للعقود مع الأطراف الأخرى.
- تحديد واضح للقوانين المعمول بها التي تسري على عمليات التمويل.
- وضع حدود وسقوف المخاطر التي يمكن أن يتحملها المصرف (RISK APPETITE) لمواجهة جميع أنواع المخاطر.
- تحديد مستويات التعرض لمخاطر السوق وتقييم احتمال مايمكن التعرض له من خسائر مستقبلية قد تنشأ من عدم تغطية التزاماتها بما تحتفظ به من موجودات.
- التأكد من احتفاظ المصرف بسيولة كافية للوفاء بالتزامات المصرف في جميع الأوقات، مع الأخذ في الإعتبار طبيعة عمل المصرف ونشاطه وأسواق رأس المال التي يعمل فيها.
- تحديد إطار شامل وسليم لتطوير وتطبيق بيئة احترازية سليمة لإدارة مخاطر التشغيل الناشئة عن أنشطتها المختلفة.
- التخطيط للطوارئ (CONTINGENCY PLANNING) في حالة الأزمات المحتملة الحدوث والظروف الطارئة أو غير العادية مع إجراء التجارب اللازمة.
- تحديد النشاطات والأعمال التي يقوم بها المصرف والتخطيط للمشاريع المستقبلية والمنتجات الجديدة ضمن هامش الخاطرة الذي يستطيع المصرف القيام به (RISK TOLERANCE APPETITE).

هيئة الرقابة الشرعية:

هيئة الرقابة الشرعية هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن مراقبة مدى توافق أعمال المصرف مع أحكام الشريعة الإسلامية ومراجعة ما يعرض عليها من العمليات والمنتجات. وتعمل الهيئة بشكل مستقل بعضوية نخبة من العلماء المتخصصين في فقه المعاملات التجارية والمصرفية. والهيئة مسؤولة أيضاً عن ما يلي :

- تقديم المشورة والتوجيه الإسلامي بناءً على طلب إدارة المصرف.
- استعراض تقارير مدققي الحسابات مع قواعد الشريعة الإسلامية وتقديم تقرير إلى الأعضاء بهذا الشأن.
- تحديد ما إذا كانت العقود والمعاملات والصفقات التي عرضت عليها متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- مراجعة ما عرض عليها من المواد التسويقية للمصرف.
- التأكد بالوسائل الممكنة من توجيه كافة موارد الدخل والإيرادات التي تتحقق من مصادر غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية الى أوجه الخير.

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	صفة العضوية
فضيلة الشيخ / وليد بن هادي	الرئيس
فضيلة الشيخ / عبدالعزيز خليفة القصار	عضو
الدكتور / محمد أحمين	عضو إداري

المادة (22)
تقارير الرقابة

يتم رفع تقارير الجهات الرقابية إلى لجنة التدقيق والمخاطر والإلتزام، عن أعمال الرقابة الداخلية بالمصرف، ويحدد المجلس - بناءً على توصية لجنة التدقيق والمخاطر والإلتزام - البيانات التي يجب أن يتضمنها التقارير تتضمن على الأقل ما يأتي:

1. إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر.
2. مراجعة تطور عوامل المخاطر في المصرف ومدى ملاءمة وفاعلية الأنظمة المعمول بها في المصرف في مواجهة التغييرات الجذرية أو غير المتوقعة في السوق.
3. تقييم شامل لأداء المصرف بشأن الالتزام بتطبيق نظام الرقابة الداخلية.
4. مدى التزام المصرف بتطبيق نظام الرقابة الداخلية.
5. مدى التزام المصرف بالقواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والإدراج في السوق.
6. مدى التزام المصرف بأنظمة الرقابة الداخلية عند تحديد المخاطر وإدارتها.

7. المخاطر التي تعرض لها المصرف وأنواعها وأسبابها وما تم بشأنها.
8. المقترحات الخاصة بتصويب المخالفات وإزالة أسباب المخاطر.

خلال العام 2022 لم تكن هناك مخالفات جوهرية متعلقة بالرقابة الداخلية.

المادة (23)
الرقابة الخارجية

يوجد مراقب حسابات خارجي معتمد للمصرف يقوم بمراجعة أعمال المصرف ورفع التقارير والتوصيات للتصويب ولا يجوز عزله في فترة التعاقد ويجب تغييره خلال خمس سنوات على الأكثر ولا يجوز تعيينه مرة أخرى قبل مرور عامين على آخر تعيين له، حيث يقوم المدقق الخارجي بتقديم تقريراً عن نتائج هذه المراجعة إلى مجلس الإدارة وتقديم رأي المراجعة على البيانات المالية لمصرف قطر الإسلامي. وعلاوة على ذلك، يقوم المدقق الخارجي أيضاً بإعداد تقريراً عن فعالية الرقابة الداخلية على التقارير المالية كما يقوم فريق التدقيق الخارجي بحضور اجتماعات لجنة التدقيق وإجتماع الجمعية العمومية للمساهمين.

والجدير بالذكر أنه وبعد مدة أقصاها ثلاث سنوات من إسناد عملية التدقيق الخارجي لأحد بيوت الخبرة ومكاتب التدقيق يفرض القانون أن يتم تغيير شركة التدقيق ليحل محلها شركة أخرى للقيام بنفس المهمة وقد يتم استجواب مدققي الحسابات الخارجيين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي بخصوص إبداء رأيهم عن القوائم المالية السنوية، ولذلك يتعين عليهم الحضور لتمثيل التدقيق الخارجي خلال هذا الاجتماع.

وقد يقوم مدققي الحسابات الخارجيين بتقديم الخدمات للمصرف سواء على نطاق التدقيق الخارجي أو غيره بعد الحصول على موافقة لجنة التدقيق والمخاطر والالتزام والتي تقوم بإعتماد الحصول على أنواع معينة من الخدمات سواء المرتبطة بنطاق التدقيق الخارجي بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو خدمات لا علاقة لها بنطاق التدقيق الخارجي وذلك على أساس سنوي، كما يلتزم المدقق الخارجي بتقديم الخدمات الموافق عليها من قبل لجنة التدقيق والمخاطر والإلتزام أو تلك التي يتم رفع توصيات بها من قبل الإدارة العليا في المصرف تمهيداً لإعتماد الحصول عليها من قبل اللجنة وتقوم لجنة التدقيق والمخاطر والإلتزام أيضاً بتحديد ووضع سقف للحد الأقصى السنوي الذي يمكن إنفاقه مقابل الحصول على تلك الخدمات وعلى مدار العام والرقابة على الخدمات المتحصل عليها مقابل تلك المبالغ.

المادة (24)
مهام ومسؤوليات مراقب الحسابات

على مراقب الحسابات إبلاغ المجلس - كتابة - بأي خطر تتعرض له أو يتوقع أن يتعرض له المصرف، وبكل ما يكتشفه من مخالفات فور علمه بها، ويرسل نسخة من ذلك البلاغ إلى الهيئة، وله في ذلك حق دعوة الجمعية العامة للانعقاد وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن على أن يخطر الهيئة بذلك.

ويقدم مراقب الحسابات - وإن تعدد - تقريراً واحداً للجمعية العامة ويتلوه عليها، ويرسل نسخة منه إلى الهيئة، ويكون مسؤولاً عن صحة البيانات الواردة فيه، ولكل عضو بالجمعية العامة حق مناقشة المراقب في أي مسألة بالتقرير وأن يستوضحه عما ورد فيه والذي يتضمن كل مايرتبط بأعمال الرقابة المالية وتقييم الأداء.

المادة (25)
الإفصاح

المصرف ملتزم بمتطلبات الإفصاح والإدراج بما فيها التقارير المالية، وعدد الأسهم التي يمتلكها كل من رئيس وأعضاء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا، وكبار المساهمين أو المساهمين المسيطرين، وكذلك الإفصاح عن المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء المجلس ولجانه وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية.

وقد حدد المصرف سياسة التعامل مع الشائعات عن طريق فحصها من الإدارة التنفيذية والتسويق ومجلس الإدارة لتحديد كيفية التعامل معها طبقاً لمصلحة المصرف وحماية حقوق المساهمين.

يقوم المصرف بالإفصاح لبورصة قطر وهيئة قطر للأسواق المالية بالإضافة إلى مصرف قطر المركزي بشأن المسائل والتطورات التي قد تؤثر على أداء سعر سهم المصرف المدرج في البورصة ويتخذ المصرف من مبدئي الشفافية والإفصاح الكامل كحجر الأساس عند الإتصال سواء مع الجهات الرقابية أو أية جهات أخرى من أصحاب المصالح.

المادة (26)
تضارب المصالح

بما لا يخالف أحكام القانون في هذا الشأن، يلتزم المجلس بمبادئ هذا النظام، وبالإفصاح عن التعاملات والصفقات التي يبرمها المصرف مع أي «طرف ذي علاقة» و لاتوجد تعاملات أو صفقات جوهرية مع أطراف ذي علاقة يكون فيها مصلحة تتعارض مع مصالح المصرف، و قد قام المجلس بإعتماد سياسة لتنظيم تعارض المصالح والتعاملات مع الأطراف ذي علاقة.

ويجب على المجلس قبل أسبوع على الأقل من التاريخ المحدد لإنعقاد الجمعية العامة التي تدعي للنظر في ميزانية المصرف وتقرير المجلس أن يضع تحت تصرف المساهمين كشفاً تفصيلياً بالتعاملات والصفقات المشار إليها في الفقرة السابقة، كما يجب عليه الإفصاح عنها بالتقرير السنوي للمصرف.

وفي جميع الأحوال، لا يجوز للمصرف القيام بإبرام أية صفقة كبيرة مع أي «طرف ذي علاقة» إلا بعد موافقة الجمعية العامة للمصرف، ويجب أن يتضمنها جدول أعمال الجمعية العامة التالية لإتمام إجراءات إبرامها.

المادة (27)

الشفافية وإعلاء مصلحة المصرف

لا يجوز لأي «طرف ذي علاقة» يكون طرفاً أو له صلة بعملية أو علاقة أو صفقة يبرمها مع المصرف حضور اجتماع المجلس أثناء مناقشته تلك العملية أو العلاقة أو الصفقة، ولا يحق له التصويت على ما يصدره المجلس من قرارات بشأنها.

المادة (28)

الإفصاح عن عمليات التداول

يلتزم أعضاء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا وجميع الأشخاص المطلعين وأزواجهم وأولادهم القصر بالإفصاح عن عمليات التداول التي يقومون بها على أسهم المصرف وسائر أوراقها المالية الأخرى، وقد اعتمد المجلس سياسة تضم قواعد وإجراءات واضحة لتداول الأشخاص المطلعين على الأوراق المالية التي يصدرها المصرف وقد قام أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية بالتوقيع على نموذج الإفصاح عن عمليات التداول.

حقوق أصحاب المصالح

المادة (29)

المساواة بين المساهمين في الحقوق

المساهمون متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة ويضمن النظام الأساسي للمصرف للمساهم حرية ممارسة حقوقه بما لا يضر مصالح الشركة وسائر المساهمين ويتم ذلك عن طريق طلب يقدمه المساهم لسكرتارية المجلس لعرضه على المجلس و بحثه.

المادة (30)

مراجعة سجل المساهمين

يتقدم المصرف شهرياً بطلب لجهة الإيداع للحصول على نسخة محدثة من سجل المساهمين والاحتفاظ به لديها.

المادة (31)

حق المساهم في الحصول على المعلومات

يتضمن النظام الأساسي للمصرف ولوائحة الداخلية إجراءات وصول المساهم إلى المعلومات التي تمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يخل بحقوق سائر المساهمين أو يضر بمصالح المصرف.

المادة (32)

حقوق المساهمين المتعلقة بالجمعية العامة

يتضمن النظام الأساسي للمصرف، تنظيم حقوق المساهمين المتعلقة بإجتماع الجمعية العامة والتي منها:

1. حق المساهم أو المساهمين المالكين ما لا يقل عن (10%) من رأس مال المصرف، ولأسباب جدية طلب دعوة الجمعية العامة للإنعقاد، وحق المساهمين الذين يمثلون (25%) من رأس مال المصرف على الأقل طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد.
2. الحق في طلب إدراج مسائل معينة في جدول أعمال الجمعية العامة.
3. حق حضور اجتماع الجمعية العامة.
4. حق المساهم في أن يوكل عنه بموجب توكيل خاص، مساهماً آخر من غير أعضاء المجلس في حضور اجتماع الجمعية العامة، على ألا يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على (5%) من أسهم رأس مال المصرف.
5. حق المساهمين القصر والمحجور عليهم في حضور اجتماع الجمعية العامة، ويمثلهم في الحضور من ينيب عنهم قانوناً.
6. حق المساهم في توجيه الأسئلة إلى أعضاء المجلس والتزامهم بالإجابة عليها.
7. الحق في التصويت على قرارات الجمعية العامة.
8. حق المساهم في الاعتراض على أي قرار بالإضافة إلى مادة 12 من النظام الأساسي تتيح للمساهم التقدم بطلب إلى سكرتارية المجلس لإستيضاح أي أمر يتعلق بحقوقه كمساهم.

المادة (33)

تيسير سبل المشاركة الفعالة في الجمعية العامة

يتم اختيار أنسب الأماكن والمواعيد لانعقاد الجمعية العامة، وللمصرف استخدام وسائل التقنية الحديثة في التواصل مع المساهمين تيسيراً لمشاركة أكبر عدد منهم في اجتماع الجمعية العامة مشاركة فعالة.

ويقوم المصرف بتمكين المساهمين من العلم بالموضوعات المدرجة بجدول الأعمال وما يستجد منها مصحوبة بمعلومات كافية تمكنهم من اتخاذ قراراتهم وكذلك تمكينهم من الاطلاع على محضر اجتماع الجمعية العامة، ويفصح عن نتائج الجمعية العامة فور انتهائها، وإيداع نسخة من محضر الاجتماع لدى الهيئة فور اعتماده.

المادة (34)

حقوق المساهمين المتعلقة بالتصويت

التصويت حق المساهم - يمارسه بنفسه أو عن طريق من يمثله قانوناً - لا يجوز التنازل عنه ولا يمكن إلغاؤه.

المادة (35)

حقوق المساهمين المتعلقة بانتخاب أعضاء المجلس

تنتخب الجمعية العامة أعضاء المجلس بالاقتراع السري ووفقاً لأسلوب التصويت التراكمي.

المادة (36)

حقوق المساهمين المتعلقة بتوزيع الأرباح

حدد النظام الأساسي للمصرف-بما لا يخل بقدرته على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير 5% كحد أدنى من الأرباح الصافية التي يجب توزيعها على المساهمين، وقد وضع المجلس سياسة واضحة لتوزيع تلك الأرباح بما يحقق مصالح المصرف والمساهمين، ويمكن إطلاع المساهمين على هذه السياسة في اجتماع الجمعية العامة، والمشار إليها في تقرير

المجلس.

وتكون الأحقية في الحصول على الأرباح التي أقرت الجمعية توزيعها سواء كانت نقدية أو أسهماً مجانية لمالكي الأسهم المسجلين بسجل المساهمين لدى جهة الإيداع في نهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة.

المادة (37)
حقوق المساهمين المتعلقة بالصفقات الكبرى

يجب أن يتضمن النظام الأساسي للمصرف آلية محددة لحماية حقوق المساهمين بصفة عامة والأقلية بصفة خاصة حال إبرام المصرف صفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال المصرف. حيث تشمل المادة 26 من النظام الأساسي أن للمساهم حرية ممارسة حقوقه بما لا يضر مع مصالح المصرف وسائر المساهمين.

المادة (38)
حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين

يلتزم المصرف بالمحافظة على حقوق أصحاب المصالح واحترامها وقد تضمن إطار الحوكمة والسياسات والإجراءات المتبعة في المصرف إجراءات تقديم تظلم أصحاب المصالح من قرارات وتصرفات المسؤولين بالمصرف وأخرى لتلقي وفحص شكاواهم ومقترحاتهم وبلاغاتهم.

المادة (39)
حق المجتمع

المصرف يقوم بدوره في تنمية المجتمع والنهوض به، والمحافظة على البيئة من خلال المشاركة الفعالة والجادة بمنظومة المسؤولية الإجتماعية للمصرف والسياسات الصحية.

المسؤولية الإجتماعية للمصرف

الإستدامة:

تعتبر الإستدامة إحدى الدعائم الراسخة في أيديولوجية أعمالنا كمؤسسة مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وتكمن المقاربة الإسلامية للتنمية في تحقيق نمو ثابت ومتّسق بدلاً من النمو السريع والمفاجئ، لتتوافق بالتالي هذه المقاربة مع تعريف التنمية المستدامة ألا وهو «التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر، دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة». من هنا، نضع الاهتمام بالبيئة، وتعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية والدمج، كما السعي لتحقيق الازدهار الاقتصادي للجميع في صميم عملياتنا.

وتأتي خططنا في مجال الاستدامة لتتوافق مع الركائز الأربع لرؤية قطر الوطنية 2030 (وهي التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية) ومع التوجيهات التي وضعتها استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغير المناخي – اللتين توفران أساساً متيناً لبذل جهود طموحة يمكن الاستفادة منها كميزة استراتيجية في السياقين الوطني والعالمي. في هذا الإطار، يلتزم مصرف قطر الإسلامي بتسهيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

تحكم سياسة الاستدامة لدينا كافة تطلعاتنا وأعمالنا. كما تحدد سياستنا بوضوح إلتزامنا بالحوكمة البيئية والإجتماعية وحوكمة الشركات، وهيكل الحوكمة المعتمد من قبلنا في هذا المجال، بالإضافة إلى مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارات المعنية ذات الصلة. وقد تمّ تعزيز هيكل الحوكمة بإنشاء لجنة إدارة الاستدامة (برئاسة الرئيس التنفيذي لمجموعتنا) ومجموعة عمل الاستدامة (تضمّ ممثلاً عن كل وظيفة داخل المصرف). يمكن الاطلاع على مستند السياسة المفصل على رابط: https://www.qib.com./qa/ar/investorrelations/sustainability/sustainability-policy

لقد اعتمدنا كذلك إطار عمل خاص بالحوكمة البيئية والإجتماعية وحوكمة الشركات، يحكم استراتيجية المصرف، وأهدافه، وخططه، ونتائجه، بالإضافة إلى موقفه من المسائل الأكثر أهمية لأصحاب المصلحة الرئيسيين. ويضمّ إطار عمل الاستدامة الخاص بالمصرف خمس ركائز – الخدمات المصرفية المسؤولة، والحوكمة، والأخلاقيات، وإدارة المخاطر، والتمويل المستدام – تعتبر ضرورية لدعم نمو دولة قطر وطموحات التنمية المستدامة. والتزاماً منه بالشفافية والمساءلة فيما يتعلق بأداء المصرف في مجال الحوكمة البيئية والإجتماعية وحوكمة الشركات، أصدر مصرف قطر الإسلامي تقريره الثاني للإستدامة في عام 2022 تماشياً مع رؤية قطر الوطنية 2030 والاستراتيجية الوطنية للبيئة والتغير المناخي. وعكس التقرير جهوده نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية، كما سلط الضوء على إنجازات المصرف في مراقبة وتقييم مؤشرات أدائه الرئيسية في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

كما حدّد المصرف مجالات تركيزه الرئيسية في خلال العقد القادم والتي ستنصب على العمل المناخي، وحماية حقوق الإنسان والحفاظ على التنوع البيولوجي. كما يلتزم المصرف بدمج معايير الحوكمة البيئية والإجتماعية وحوكمة الشركات في أنشطته التمويلية لتحقيق ربح هادف، مع ضمان رفاهية كوكبنا وشعبنا.

تقرير الحوكمة

الحوكمة البيئية	2022
هل لدى الشركة سياسة بيئية تنشرها وتتبعها؟ نعم/لا	نعم
الطاقة المستخدمة (جيجا جول/موظف) إجمالي الاستهلاك السنوي المباشر للطاقة من قبل كل موظف	49.21
مصدر الطاقة الأولي المستخدم من قبل الشركة	الكهرباء
إجمالي الطاقة المستخدمة (جيجا جول)	39618
إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة (طن)	5871
إجمال النفايات المنتجة (كلج)	85825
إجمالي المياه المستخدمة (م3)	14082

الحوكمة الاجتماعية	2022
متوسط ساعات التدريب لكل موظف	32
هل لدى الشركة سياسة حقوق إنسان تفصح عنها وتتبعها؟ نعم/لا	نعم
هل تحظر الشركة عمل الأطفال أو العمل القسري على طول سلسلة التوريد الخاصة بها؟ نعم/لا	نعم
هل لدى الشركة سياسة صحة مهنية وصحة عالمية تنشرها وتتبعها؟ نعم/لا	نعم
معدل دوران الموظفين (٪)	6.24
أجور الموظفين ومنافعهم	174.42
نسبة التأميم (٪)	30
عدد التظلمات التي تم تقديمها ومعالجتها وحلها في مجال حقوق الإنسان	0
الأرباح ما قبل الضرائب المستثمرة في المجتمع المحلي (٪)	3
إجمالي عدد الإصابات والحوادث المميتة (المقاولون)	0
إجمالي عدد الإصابات والحوادث المميتة (الموظفون والمقاولون)	0
إجمالي عدد الإصابات والحوادث المميتة (الموظفون)	0
إجمالي القوة العاملة (بدوام كامل)	805
نسبة النساء من القوة العاملة (٪)	25

الحوكمة المؤسسية	2022
هل تفصح الشركة عن نتائج عمليات التصويت الي تجريها في جمعياتها العمومية السنوية؟ نعم/لا	نعم
هل لدى الشركة سياسة لمكافحة الرشوة والفساد تنشرها وتتبعها؟ نعم/لا	نعم
هل لدى الشركة مدونة قواعد سلوك وأخلاقيات تنشرها وتتبعها؟ نعم/لا	نعم
هل تعطي الشركة مكافآت للمدراء التنفيذيين بحسب مؤشرات الأداء؟ نعم/لا	نعم
نسبة النساء في المجلس (٪)	٠
نسبة المدراء المستقلين في المجلس (٪)	٠
متوسط رواتب الرجال مقابل متوسط رواتب النساء	1.08
هل تفصل الشركة بين دور رئيس مجلس الإدارة ودور الرئيس التنفيذي؟ نعم/لا	نعم
هل تنشر الشركة تقرير الاستدامة الخاص بها؟ نعم/لا	نعم

المسؤولية الاجتماعية:

يلتزم المصرف بإضافة قيمة للمجتمع من خلال مسؤوليته الاجتماعية كمصرف إسلامي رائد في المنطقة. لم تكن سنة 2022 مختلفة عن باقي السنوات بالنسبة لنا، فقد واصل المصرف بنجاح إدارة برنامجه الرائد في مجال الثقافة المالية – «كيف تدير الأموال؟». منذ إطلاقه في عام 2018، دعم البرنامج أكثر من 2000 طالب ثانوي وجامعي من أكثر من 80 مؤسسة في قطر. وفي خلال السنوات الدراسية الأربعة، تطوع أكثر من 40 موظف من موظفي المصرف لتقديم البرنامج ومشاركة خبراتهم مع هذه العقول الشابة.

بالإضافة إلى ذلك، قام المصرف بدعم الجمعية القطرية للسرطان من خلال زيادة الوعي المجتمعي (من خلال مبادرات جمع التبرعات) للمساعدة في الوقاية من مخاطر الإصابة بالسرطان. وفي خلال هذا العام أيضاً، ساهمت مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات لدينا بتوفير الدعم المستمر للمجتمع المحلي من خلال البرامج الإنسانية والتعليمية والرياضية، كما ساهمنا في حماية البيئة من خلال تنظيم حملة لتنظيف الشواطئ بمناسبة «اليوم العالمي لتنظيف الشواطئ»، لزيادة الوعي بأهمية البيئة النظيفة والخالية من التلوث. شارك المصرف أيضاً في مبادرة وزارة البلدية لزراعة مليون شجرة في قطر بحلول عام 2030 – تماشياً مع أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 وأسبوع الاستدامة في قطر.

كما وقّع المصرف إتفاقية تعاون مع الشركة القطرية الناشئة Loop Mobility لتعزيز التنقل المستدام وتشجيع الناس على استخدام بدائل صديقة للبيئة للسيارات الشخصية، حيث تتماشى هذه الاتفاقية مع التزام المصرف بدعم التنقل الحضري المستدام وتشجيع أفراد المجتمع على الحد من انبعاثات الكربون وآثارها على تغير المناخ.

السياسات البيئية

ويلتزم المصرف في تطبيق السياسات والإجراءات والتعليمات الداخلية لضمان إنجاز العمليات الداخلية بشكل ذو كفاءة عالية وتمشياً مع الإلتزام بتلك البيئة، يسعى المصرف دوماً لضمان إلتزام كافة الموظفين بالجوانب التالية:

1– إنجاز الأعمال وممارسة المسؤوليات والصلاحيات ضمن عنصر المسائلة.
2– الالتزام بكافة القوانين والتشريعات والتعليمات الموضوعة.
3– تعزيز مبدأ الاستخدام الفعال للموارد والحد (حيثما ينطبق) من حجم المخلفات من خلال إعادة تدوير النفايات والسعي إلى إيجاد الحلول لإعادة استخدام المخلفات.
4– إخطار المجلس بالقضايا البيئية ذات الصلة بأعمال المصرف ومدى مساهمة المصرف في تلك القضايا.

السياسات الصحية

يؤمن المصرف بشكل أساسي بأن عناصر الصحة الجيدة وإدارة السلامة ذات فوائد إيجابية للمنظمة، وبالتالي يلتزم المصرف بتوفير العلاج الصحي والحفاظ عليه ضمن بيئة عمل آمنه لجميع العاملين كما يلتزم المصرف بمعتقدات منها:

1– ضمان الصحة والسلامة والأمن لجميع موظفي المصرف في بيئة العمل.
2– ضمان سلامة زوار المصرف من المخاطر التي تهدد صحتهم وسلامتهم.
3– تحديد وحصر المخاطر وتقييمها وإدارتها.

وبناءً عليه قام المصرف بوضع خطط مكافحة الحريق، إدارة الأزمات والكوارث والتأمين الصحي والسلامة وتوفير الرعاية الطبية الشاملة والتأمين الصحي عن طريق شركات تأمين مرموقة لصالح جميع الموظفين الدائمين.

المادة (42)

• في إطار سعي المصرف للإلتزام الكامل بجميع متطلبات واجراءات حوكمة الشركات فقد تم تطبيق أغلب النظم والمعايير طبقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للاسواق المالية بما تتضمنه من سياسات واجراءات ونظم الرقابة الداخلية ترسيخاً لمبادئ الادارة الرشيدة وإرساء للتطبيق الكامل لإجراءات الحوكمة بالمصرف.

الملحق 1:

البند		الوصف	الإفصاح
1–ملكية الأسهم	1.1	توزيع الملكية بحسب الجنسية.	الجنسية القطرية: 82.30%
	1.2	توزيع الملكية بحسب عدد المساهمين.	الغير قطريين: 17.70%
	1.3	ملكية الحكومة	مجموع عدد المساهمين 8,451
	1.4	المساهمين الرئيسين بنسبة 10% فأكثر	21.63%
	1.5	المساهمين المالكين بنسبة 5% فأكثر	جهاز قطر للإستثمار يمتلك أكثر من 10%
	2.1	تفصيل دقيق لوظائف المجلس	الشيخ/ جاسم بن جبر آل ثاني أكثر من 5%
	2.2	أنواع المعاملات الجوهرية التي تحتاج لموافقة المجلس	يرجى الرجوع إلى المادتين 8 و9
	2.3	أسماء أعضاء مجلس الإدارة وبياناتهم التفصيلية	يرجى الرجوع إلى المواد 26 و27 و28
	2.4	أعضاء وأسماء الأعضاء غير المستقلين	يرجى الرجوع إلى مادة رقم 6
	2.5	أعضاء وأسماء الأعضاء تنفيذي أو غير تنفيذي	يرجى الرجوع إلى مادة رقم 6
	2.6	ملكية الأعضاء من أسهم البنك	يرجى الرجوع إلى مادة رقم 6
	2.7	ما يقوم به المجلس لإرشاد الأعضاء الجدد	يرجى الرجوع إلى مادة رقم 6
	2.8	نظام انتخاب الأعضاء	يرجى الرجوع إلى مادة رقم 18
	2.9	تداول الأعضاء لأسهم البنك	وفقاً للنظام الأساسي للمصرف
	2.10	تواريخ اجتماعات المجلس وعدد الاجتماعات	تقرير تداولات المطلعين على الموقع الإلكتروني لبورصة قطر
	2.11	سجل حضور الأعضاء في الاجتماعات	عقد المجلس عدد 8 اجتماعات
	2.12	إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة	الأول بتاريخ: 2022/1/16
	2.13	إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء الإدارة التنفيذية	الثاني بتاريخ: 2022/2/16
	2.14	سياسة البنك المتعلقة بمكافأة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	الثالث بتاريخ: 2022/4/12
	2.15	قائمة بأسماء كبار المسؤولين الرئيسيين	الرابع بتاريخ: 2022/6/13
3–اللجان	3.1	أسماء اللجان وظائف ومهام كل لجنة	الخامس بتاريخ: 2022/7/17
	3.2	أعضاء كل لجنة	السادس بتاريخ: 2022/9/14
	3.3	إجمالي مكافأة الأعضاء	السابع بتاريخ: 2022/10/17
4–حوكمة البنك /حوكمة البيئية / والحوكمة الإجتماعية	3.4	أعمال اللجان وأية أمور هامة	الثامن بتاريخ: 2022/12/20
	4.1	قسم مستقل عن الحوكمة ضمن التقرير السنوي	عقد مجلس الإدار ة عدد 8 اجتماعات خلال عام 2022 بنسبة حضور 90%
5–مراقبي الحسابات الخارجيين	4.2	دليل / تقرير حوكمة البنك	يرجى الرجوع إلى التقرير البيانات المالية الموحدة إيضاح رقم 30
	5.1	رسوم التدقيق	يرجى الرجوع إلى التقرير البيانات المالية الموحدة إيضاح رقم 36
	5.2	رسوم أخرى	يرجى الرجوع إلى مادة 18 لجنة الترشيحات
	5.3	أسباب تغيير أو إعادة تعيين المدققين	يرجى الرجوع إلى فريق الإدارة التنفيذية
6– أمور وإفصاحات أخرى	*	موافقات ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة	يرجى الرجوع إلى مادة 18
	*	وسائل الإتصال مع المساهمين والمستثمرين	يرجى الرجوع إلى مادة 18
	*	تقرير إدارة المخاطر	يرجى الرجوع إلى التقرير البيانات المالية الموحدة إيضاح رقم 30
		مراجعة إجراءات الرقابة الداخلية	يرجى الرجوع للجان المصرف
		البيانات المالية / الميزانية العمومية / قائمة الدخل / قائمة التدفق المالي / التغييرات في حقوق المساهمين / الدخل / شهادة مراقب الحسابات	يرجى الرجوع إلى التقرير السنوي

		بيان مسؤوليات أعضاء المجلس	يرجى الرجوع إلى مادة رقم 4
		وصف الخطوات استقلالية قرارات أعضاء المجلس	0.85 مليون ريال
		تقييم دوري للمجلس، واللجان، وكل عضو بخصوص مدى فعاليتهم ومساهمتهم	2.14 مليون ريال
			بناءً على قرار الجمعية العامة وتوصية اللجان التابعة للمجلس الإدارة
			يرجى الرجوع إلى مادة رقم 26
			وتقرير البيانات المالية
			يرجى الرجوع إلى مادة رقم 31 و32
			قطاع المخاطر - مادة 21
			يرجى الرجوع إلى مادة رقم 21
			يرجى الرجوع إلى التقرير السنوي والموقع الالكتروني للبنك
			يرجى الرجوع مادة 12 وإلى ميثاق المجلس على الموقع الالكتروني للبنك
			ميثاق المجلس
			يرجى الرجوع إلى مادة رقم 4-8

تقييم الإدارة حول حوكمة الشركات

إلى: إرنست ويونغ – قطر
برج القصار – الخليج الغربي
ص.ب. 164
الدوحة – قطر

20 فبراير 2023

أجرى مصرف قطر الإسلامي(ش.م.ع.ق.) («البنك» أو «المصرف») تقييماً لمدى امتثاله لنظامه الأساسي وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية («الهيئة»). والتشريعات الأخرى ذات الصلة التي تنطبق على البنك بما في ذلك أحكام قانون الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («النظام») المنشورة في 15 مايو 2017 وخَلُصَت إلى أن البنك ملتزم بنظامه الأساسي، وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح والتشريعات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك أحكام النظام كما في 31 ديسمبر 2022 باستثناء ما يلي:

	وصف عدم الامتثال	المرجع
1	أعضاء مجلس الإدارة ليسوا مستقلين بينما يتطلب القانون أن يكون ثلث أعضاء مجلس الإدارة مستقلين. يشترط مصرف قطر المركزي أن يكون ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة مستقلين.	المادة 6
2	رئيس مجلس الإدارة هو عضو في اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة.	المادة 7
	لجنة التدقيق و المخاطر	
3	لا يوجد أعضاء مستقلين في لجنة التدقيق و المخاطر.	المواد 18 و 19
4	رئيس لجنة التدقيق و المخاطر هو أيضاً عضو في لجنة الترشيحات والمكافآت	

بالملحق أدناه ملخص لتقييم الإمتثال الذي تم إستكماله بواسطة الإدارة.

باسل جمال
الرئيس التنفيذي للمجموعة

جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

ملخص تقييم امتثال البنك لنظامه الأساسي، وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك أحكام النظام التي أستكملتها الإدارة.

أ.تقييم الامتثال للنظام الأساسي، وأحكام القانون و لوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة

فيما يلي وصف للعملية (العمليات) المطبقة لضمان الإمتثال للنظام الأساسي وأحكام القانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة:

يحتفظ المصرف بإطار عمل قوي لحوكمة الشركات لضمان الإلتزام بالنظام الأساسي وأحكام القانون واللوائح ذات الصلة الصادرة عن هيئة قطر الأسواق المالية والمتطلبات التنظيمية المعمول بها و الصادرة عن مصرف قطر المركزي. إطار العمل المعمول به في البنك يهدف الى اضفاء الطابع المؤسسي على حوكمة الشركات و يشمل العناصر التالية:

- النظام الأساسي لمصرف قطر الإسلامي
- إطار حوكمة الشركات
- ميثاق مجلس الادارة
- سياسة مجلس الإدارة
- سكرتارية مجلس الإدارة
- ميثاق الأخلاقيات والسلوك المهني
- لجان مجلس الإدارة
- الفصل بين واجبات مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية
- لجان الإدارة
- وظائف الرقابة المستقلة
- سياسة الإفصاح والشفافية
- عضوية مجلس الإدارة وترتيبات الأجور
- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة
- تضارب المصالح وسياسة تداول المطّلعين
- نظم مراقبة الامتثال

قام المصرف بتقييم الالتزام بلوائح هيئة قطر للاسواق المالية التي تنطبق على البنك و التي تشمل:

1. قانون هيئة قطر للمال رقم 2012/8
2. جميع اللوائح التنظيمية المعمول بها في هيئة قطر للأسواق المالية، بما في ذلك أحكام قانون حوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («النظام»).

تقييم الإدارة حول حوكمة الشركات (تتمة)

ب. تقييم الامتثال لنظام حوكمة الشركات و الكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

م	مرجع المادة	الإمتثال	عدم الإمتثال	لا ينطبق	وصف عدم الإمتثال
.1	المادة (2)	✓			لا إستثناءات
.2	المادة (3)	✓			الامتثال لمبادئ الحوكمة التي تم تناولها جنباً إلى جنب مع المواد أدناه.
.3	المادة (4)	✓			لا إستثناءات
.4	المادة (5)	✓			لا إستثناءات
.5	المادة (6)		✓		1. لا أحد من أعضاء مجلس الإدارة مستقل. 2. عند انتخاب مجلس الإدارة الحالي ، لم تتلق لجنة الترشيحات ترشيح من أعضاء مستقلين مؤهلين، وبالتالي استمر المجلس بدون أعضاء مستقلين بعد موافقة مصرف قطر المركزي. نحن ملتزمون بالامتثال للمادة 6 من القانون وسنقوم بتعيين أعضاء مجلس إدارة مستقلين في اجتماع الجمعية العمومية لعام 2023.
.6	المادة (7)		✓		رئيس مجلس الإدارة هو عضو في اللجنة التنفيذية. بعد انتخاب مجلس الإدارة الجديد في اجتماع الجمعية العمومية لعام 2023 ، ستتم إعادة لجان المجلس وفقاً لمصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية.
.7	المادة (8)	✓			لا إستثناءات
.8	المادة (9)	✓			لا إستثناءات
.9	المادة (10)	✓			لا إستثناءات
.10	المادة (11)	✓			لا إستثناءات
.11	المادة (12)	✓			لا إستثناءات
.12	المادة (13)	✓			لا إستثناءات
.13	المادة (14)	✓			لا إستثناءات
.14	المادة (15)	✓			لا إستثناءات
.15	المادة (16)	✓			لا إستثناءات
.16	المادة (17)	✓			لا إستثناءات
.17	المادة (18)		✓		لا يوجد أعضاء مجلس إدارة مستقلين في اللجنة. (لجنة التدقيق والمخاطر). لا يوجد أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة كما هو مذكور في المادة 6. نلتزم بالامتثال للمادة 18 من القانون وسنأخذ في الاعتبار أن غالبية أعضاء لجنة التدقيق والمخاطر أعضاء مستقلون.
.18	المادة (19)		✓		رئيس لجنة التدقيق والمخاطر هو أيضاً: 1. نائب رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت. 2. نائب رئيس لجنة الحوكمة. 3. عضو في لجنة السياسات والإجراءات. بعد انتخاب مجلس الإدارة الجديد في اجتماع الجمعية العمومية لعام 2023 ، ستتم إعادة لجان مجلس الإدارة وفقًا للقانون.
.19	المادة (20)	✓			وارد ضمن تقرير الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR).

تقييم الإدارة حول حوكمة الشركات (تتمة)

م	مرجع المادة	الإمتثال	عدم الإمتثال	لا ينطبق	وصف عدم الإمتثال
.20	المادة (21)	✓			لا إستثناءات
.21	المادة (22)	✓			لا إستثناءات
.22	المادة (23)	✓			لا إستثناءات
.23	المادة (24)	✓			لا إستثناءات
.24	المادة (25)	✓			لا إستثناءات
.25	المادة (26)	✓			لا إستثناءات
.26	المادة (27)	✓			لا إستثناءات
.27	المادة (28)	✓			لا إستثناءات
.28	المادة (29)	✓			لا إستثناءات
.29	المادة (30)	✓			لا إستثناءات
.30	المادة (31)	✓			لا إستثناءات
.31	المادة (32)	✓			لا إستثناءات
.32	المادة (33)	✓			لا إستثناءات
.33	المادة (34)	✓			لا إستثناءات
.34	المادة (35)	✓			لا إستثناءات
.35	المادة (36)	✓			لا إستثناءات
.36	المادة (37)	✓			لا إستثناءات
.37	المادة (38)	✓			لا إستثناءات
.38	المادة (39)	✓			لا إستثناءات

تقرير التأكيد المستقل إلى السادة مساهمي مصرف قطر الإسلامي ش.م.ع.ق. («البنك») حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

مقدمة

وفقا للمادة 24 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية («الهيئة») بموجب القرار رقم (5) لعام 2016، قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود حول التقييم الذي قام به مجلس الإدارة عن مدى التزام البنك بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية كما في 31 ديسمبر 2022.

مسؤوليات مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة

إن مجلس إدارة البنك مسؤول عن إعداد تقرير الحوكمة المرفق والذي يغطي على الأقل متطلبات المادة 4 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («النظام») الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (5) لعام 2016.

يقدم مجلس الإدارة في قسم حوكمة الشركة الوارد بالتقرير السنوي «تقرير الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية» («تقرير حوكمة الشركة»).

بالإضافة إلى ذلك، تشمل مسؤوليات مجلس الإدارة تصميم وتنفيذ والمحافظة على الضوابط الداخلية الكافية لضمان سير الأعمال بشكل منتظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات البنك؛
- حماية موجودات البنك؛
- منع واكتشاف حوادث الاحتيال والخطأ؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية بموجب القرار رقم (5) لعام 2016.

مسؤوليتنا

تتمثل مسؤوليتنا في إصدار نتيجة تأكيد محدود حول ما إذا كان قد لفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن «تقرير حوكمة الشركة حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات» الوارد في قسم حوكمة الشركة من التقرير السنوي لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، التزام البنك بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات، استنادا إلى إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها.

لقد قمنا بأعمالنا وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم 3000 (المعدل) «ارتباطات التأكيد غير المتعلقة بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية» الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بهدف الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا قد لفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقرير مجلس الإدارة حول الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة متضمنة نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، ككل، لم يتم إعداده من كافة النواحي المادية وفقاً لنظام حوكمة الشركات.

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في ارتباط تأكيد محدود من حيث طبيعتها وتوقيتها وتكون أقل نطاقاً منها في حالة ارتباط التأكيد المعقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط تأكيد محدود يكون أقل بكثير من التأكيد الذي قد يمكن الحصول عليه لو تم تنفيذ ارتباط تأكيد معقول. لم نقم بأي إجراءات إضافية ينبغي تنفيذها في حال كان الارتباط هو ارتباط تأكيد معقول.

إن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها تتضمن بشكل أساسي الحصول على استفسارات من الإدارة لفهم العمليات المتبعة لتحديد متطلبات قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات («المتطلبات»)، والإجراءات التي اتخذتها الإدارة للالتزام بهذه المتطلبات، والمنهجية التي تتبعها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بهذه المتطلبات. عند الضرورة، قمنا بفحص الأدلة التي جمعتها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بالمتطلبات.

إن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها لا تتضمن تقييم الأوجه النوعية لفاعلية الإجراءات التي طبقتها الإدارة للالتزام بمتطلبات النظام، ولذلك فإننا لا نقدم أي تأكيد حول ما إذا كانت الإجراءات التي طبقتها الإدارة تعمل بفاعلية لتحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات.

تقرير التأكيد المستقل إلى السادة مساهمي مصرف قطر الإسلامي ش.م.ع.ق. («البنك») حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية (تتمة)

القيود الضمنية

تخضع المعلومات غير المالية لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، مع الأخذ في الاعتبار خصائص الموضوع والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق هذه الإجراءات وتفسيرهم لهدف كل إجراء وتقييمهم لكيفية تنفيذ إجراء الالتزام بشكل فعال، وفي بعض الحالات قد لا يتضمن تقييم الإجراءات الاحتفاظ بمستندات تدقيق كافية. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن تصميم إجراءات الالتزام قد تتبع أفضل الممارسات التي تختلف من مؤسسة لأخرى ومن بلد لآخر، وبالتالي فهي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن المقارنة بها.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

في سياق قيامنا بأعمال الارتباط، التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين («IESBA Code»)، والتي تأسست على مبادئ النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهني، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. ولقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات وقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين.

تقوم شركتنا بتطبيق المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم (1)، وبالتالي فإن لدينا نظام شامل لمراقبة الجودة يشمل السياسات والإجراءات الموثقة الخاصة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في تقرير الحوكمة السنوي للبنك لعام 2022، ولكنها لا تتضمن تقرير مجلس الإدارة حول الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية وتقريرنا حوله.

إن نتيجتنا حول تقرير مجلس الإدارة لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا نبدي ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها. لقد تم تعييننا من قبل البنك لتقديم تقرير تأكيد معقول منفصل حول تقرير مجلس الإدارة بشأن إطار الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي تم تضمينه في المعلومات الأخرى

فيما يتعلق بارتباطنا بشأن تقرير مجلس الإدارة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات تتعارض جوهريًا مع تقرير مجلس الإدارة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال الارتباط، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي، بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها، في المعلومات الأخرى التي تم تزويدنا بها قبل تاريخ تقريرنا هذا، فإننا نبدي نتيجة بوجود خطأ مادي في هذه المعلومات الأخرى، كما يتحتم علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

عند قراءتنا لتقرير حوكمة الشركة بالكامل وفي حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي حوله، فإن علينا حينها التواصل مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة حول هذا الأمر.

النتيجة

استنادًا إلى إجراءات التأكيد المحدودة، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقرير مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، التزام البنك بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات.

تأكيد على أمر

نلفت الانتباه إلى القسم الفرعي" ب. تقييم الامتثال لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية» من تقييم الإدارة حول حوكمة الشركات، الذي يصف حالات عدم الامتثال التالية لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام مع الأسباب والمبررات.

تقرير التأكيد المستقل إلى السادة مساهمي مصرف قطر الإسلامي ش.م.ع.ق. («البنك») حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية (تتمة)

تأكيد على أمر (تتمة)

- مجلس الإدارة لا يتكون من أعضاء مستقلين ما يخالف نظام الحوكمة (ب. تقييم الامتثال لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية «المادة 6»).
- ينص النظام الأساسي للبنك وميثاق مجلس الإدارة على أن يتكون مجلس الإدارة من تسعة أعضاء. ومع ذلك، يتكون مجلس الإدارة حاليا من ثمانية أعضاء بخلاف نظام الحوكمة (تشكيل المجلس «المادة 6»).
- رئيس مجلس الإدارة عضو تنفيذي بسبب منصبه كرئيس للجنة التنفيذية ما يخالف نظام الحوكمة (ب. تقييم الامتثال لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية «المادة 7»).
- لجنة التدقيق والمخاطر لا تتألف غالبيتها من أعضاء مستقلين ما يخالف نظام الحوكمة (ب. تقييم الامتثال لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية «المادة 18»).
- رئيس لجنة التدقيق والمخاطر هو أيضا نائب رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت والمزايا ونائب رئيس لجنة الحوكمة وعضو في لجنة السياسات والإجراءات، وذلك مخالف لنظام الحوكمة (ب. تقييم الامتثال لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية «المادة 19»).

لم يتم تعديل النتيجة التي توصلنا إليها فيما يتعلق بهذا الأمر.

عن إرنست ويونغ

زياد نادر
سجل مراقبي الحسابات رقم 258
التاريخ: 22 فبراير 2023
دولة قطر

الرقابة الداخلية على التقارير المالية

تقييم الإدارة للرقابة الداخلية على التقارير المالية

إلى: إرنست ويونغ – قطر
برج القصار – الخليج الغربي
ص.ب. 164
الدوحة – قطر

20 فبراير 2023

تقييم الإدارة للرقابة الداخلية على التقارير المالية

تقديم عام

إن مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق) («البنك») وشركاته التابعة والتي يشار لها معاً بـ («المجموعة») مسؤول عن إنشاء والحفاظ على ضوابط ملائمة للرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) حسب ما هو مطلوب من قبل هيئة قطر للأسواق المالية. وقد تم تصميم إجراءاتنا الخاصة بالرقابة الداخلية على التقارير المالية لتوفر تأكيد معقول بشأن كفاءة و مصداقية البيانات المالية الموحدة للمجموعة وعملية إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة لأغراض تقديم التقارير لجهات خارجية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن منظمة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) المعدلة من قِبَل مصرف قطر المركزي (QCB) والأحكام واجبة التطبيق و المنصوص عليها في لوائح مصرف قطر المركزي (لوائح مصرف قطر المركزي). يتضمن نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) لدينا ضوابط وإجراءات الإفصاح المصممة لمنع التحريف.

مخاطر التقارير المالية

تتمثل المخاطر الرئيسية للتقارير المالية في كون البيانات المالية الموحدة غير معروضة بشكل عادل نظرا لوجود أخطاء غير متعمدة أو متعمدة فيها أو ألّا يتم نشرها في الوقت المناسب. ينشأ غياب العرض العادل للبيانات المالية عندما يحتوي حساب واحد أو أكثر أو الإفصاحات بالبيانات المالية على حالات تحريف (أو حذف) جوهرية. وتعتبر حالات التحريف جوهرية إذا كان من المحتمل أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، على القرارات الإقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على البيانات المالية الموحدة.

وللحد من مخاطر التقارير المالية، قامت المجموعة بإنشاء منظومة رقابة داخلية على التقارير المالية (ICOFR) بهدف تقديم تأكيدات معقولة، ولكنها غير مطلقة، بشأن الأخطاء الجوهرية. كما قمنا بتقييم تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) لدى المجموعة وتقييم مدى فعاليتها بناءً على الإطار المتكامل الخاص بالرقابة الداخلية (2013) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي (COSO). وتوصي لجنة (COSO) بإنشاء أهداف محددة لتسهيل عملية تصميم أنظمة الرقابة وتقييم مدى كفايتها. نتيجة لذلك، تبنت الإدارة الأهداف التالية بشأن البيانات المالية عند إنشاء الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR):

- الوجود / الحدوث – أن الموجودات والمطلوبات موجودة وقد حدثت المعاملات؛
- الإكتمال – أن يتم تسجيل جميع المعاملات و أن يتم إدراج أرصدة الحسابات في البيانات المالية الموحدة؛
- التقييم / القياس – أن يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات و المعاملات في التقارير المالية بالمبالغ المناسبة؛
- الحقوق والالتزامات والملكية – أن يتم تسجيل الحقوق و الإلتزامات بشكل ملائم كموجودات ومطلوبات؛ و
- العرض و الإفصاح – أن يتم تصنيف التقارير المالية و الإفصاح عنها وعرضها وتقديمها في الوقت المناسب.

تنظيم نظام الرقابة الداخلية

الوظائف المرتبطة بنظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

يتم استخدام الضوابط المصممة في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) من قِبَل جميع وحدات الأعمال ووظائف الدعم التي تُشَارِك في مراجعة موثوقية الدفاتر والسجلات التي تشكل أساساً للبيانات المالية الموحدة. و كنتيجةً لذلك، فإن عملية الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) تشمل موظفين يعملون في وحدات متعددة داخل المؤسسة.

ضوابط تقليل مخاطر أخطاء التقارير المالية

يشتمل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) على عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف إلى تقليص مخاطر التحريف في البيانات المالية الموحدة. يتم دمج هذه الضوابط في عمليات التشغيل و تشمل تلك الضوابط ما يلي:

يتكون نظام ICOFR من عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف إلى تقليل مخاطر تحريف البيانات المالية الموحدة. يتم دمج هذه الضوابط في عملية التشغيل وتشمل تلك التي:

الرقابة الداخلية على التقارير المالية (تتمة)

تقييم الإدارة للرقابة الداخلية على التقارير المالية (تتمة)

ضوابط تقليل مخاطر أخطاء التقارير المالية (تتمة)

- العمليات المستمرة والدائمة بطبيعتها كعملية الإشراف في السياسات والإجراءات المكتوبة أو فصل المهام.
- العمليات التي تتم على أساس دوري مثل تلك التي يتم إجراؤها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية الموحدة السنوية؛
- العمليات الوقائية أو الإستقصائية بطبيعتها؛
- العمليات التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية الموحدة نفسها. تشتمل الضوابط ذات التأثير غير المباشر على البيانات المالية الموحدة ضوابط على مستوى الوَحْدة وضوابط عامة متعلقة بتكنولوجيا المعلومات مثل الوصول للأنظمة وضوابط الاستخدام، بينما قد تكون الضوابط ذات التأثير المباشر، على سبيل المثال لا الحصر، عملية مطابقة تدعم بشكل مباشر أحد بنود الميزانية العمومية؛ و
- الضوابط التي تحتوي على مكونات آلية مُؤتمتة و/أو يدوية. الضوابط المؤتمتة هي وظائف الرقابة والتحكم المُضَمَّنَة في عمليات النظام مثل تطبيق الفصل بين المهام وعمليات الفحص المرتبط بالتحقق من مدى اكتمال ودقة المدخلات. الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد مثل إعطاء الموافقة على المعاملات.

قياس فاعلية تصميم وتنفيذ وتشغيل بيئة الرقابة الداخلية

للسنة المالية 2022 قامت المجموعة بإجراء تقيماً رسمياً لمدى كفاية تصميم وتنفيذ بيئة الرقابة والفعالية التشغيلية لنظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

مخاطر التحريف في بنود البيانات المالية الموحدة، مع الأخذ في الإعتبار عوامل مثل الأهمية النسبية وقابلية حدوث خطأ ببند البيان المالي المعني، و وقابلية تَعَرُّض الضوابط المحددة للفشل ، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل درجة الأتمتة والتعقيد وخطر التجاوز من قِبَل الإدارة و درجة كفاءة الموظفين والمستوى المطلوب للحُكْم على ذلك.

تحدد هذه العوامل، بشكل إجمالي، طبيعة وتوقيت ومدى تَوَفُّر الأدلة التي تحتاجها الإدارة لتقييم ما إذا كان تصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) فعالاً أم لا. ويتم التوصل إلى الدليل نفسه من الإجراءات المتضمنة في المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات التي المُطَبَّقَة على وجه التحديد لأغراض تقييم نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR). وتشكل المعلومات الواردة من مصادر أخرى أيضاً عنصراً هاماً من عناصر التقييم نظراً لأن مثل هذه الأدلة إما ان تنبه الإدارة لوجود مشكلات رقابة إضافية أو قد تدعم تأكيد النتائج.

إشتمل التقييم على مراجعة لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الأنظمة و الضوابط و الرقابة في مختلف العمليات مثل التمويل و إستلام الودائع وإدارة مخاطر الائتمان وإعداد التقارير النظامية ودفتر الأستاذ العام والتقارير المالية. كما اشتمل التقييم أيضاً على عملية تقييم لتصميم وتطبيق و فعالية وعمل أنظمة الرقابة على مستوى الوحدات والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات.

الخلاصة

وكنتيجة لعملية التقييم والتصميم والتطبيق والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) فإن الإدارة لم تلاحظ وجود أي نقاط ضعف جوهرية وخَلُصَت الإدارة إلى أن انظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية ICOFR قد تم تصميمها وتم تطبيقها وتعمل بشكل مناسب و فعّال كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

جورانج هيماني
المدير العام للمجموعة المالية

باسل جمال
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تقرير التأكيد المستقل

إلى السادة مساهمي مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق)

تقرير حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

مقدمة

وفقا للمادة 24 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية («الهيئة») بموجب القرار رقم (5) لعام 2016، قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد معقول حول الوصف الذي أجراه مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لمصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق) («البنك») وشركاتها التابعة (يشار إليهم جميعا بـ «المجموعة») كما في وللسنة المنتهية ب 31 ديسمبر 2022.

مسؤوليات مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة

إن مجلس إدارة البنك مسؤول عن إعداد تقرير مجلس الإدارة المرفق حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية والذي يغطي على الأقل متطلبات المادة 4 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (5) لعام 2016 («النظام»).

يعرض مجلس الإدارة تقريره حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي يتضمن ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل إطار الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- وصف العملية والضوابط الداخلية على التقارير المالية فيما يتعلق بعمليات التمويل، واستلام الودائع، الاستثمار، وإدارة مخاطر الائتمان ، وإعداد التقارير التنظيمية ، ودفتر الأستاذ العام، والتقارير المالية، والضوابط على مستوى الكيان، والضوابط العامة لتقنية المعلومات ؛
- أهداف الرقابة، وهي تحديد المخاطر التي تهدد تحقق أهداف الرقابة؛
- تصميم وتنفيذ الضوابط التي تعمل بشكل فعال بهدف تحقيق الأهداف المعلنة للرقابة؛ و
- تحديد ثغرات الرقابة ونقاط الضعف، وكيفية علاجها، والإجراءات الموضوعة لمنع أو تخطي تلك الثغرات.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع الضوابط المالية الداخلية والحفاظ عليها استنادا إلى المعايير المقررة في إطار العمل الصادر عن لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريدواي («إطار عمل لجنة المؤسسات الراعية»).

تشمل هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ وتشغيل والمحافظة على الضوابط المالية الداخلية الكافية التي، في حال عملها بفعالية، سوف تضمن سير الأعمال بشكل منتظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات البنك؛
- حماية موجودات البنك؛
- منع واكتشاف حوادث الاحتيال والخطأ؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك القانون الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية بموجب القرار رقم (5) لعام 2016.

مسؤولياتنا

تتمثل مسؤولياتنا في إبداء تأكيد معقول حول مدى ملاءمة «وصف مجلس الإدارة ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للعمليات الأساسية للبنك» المعروض في تقرير مجلس الإدارة بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف، وذلك استنادا إلى إجراءات التأكيد التي قمنا بها.

لقد قمنا بأعمالنا وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم 3000 (المعدل) «ارتباطات التأكيد غير المتعلقة بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية» الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان وصف مجلس الإدارة للعمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم عرضه بصورة عادلة وأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بصورة فعالة، من كافة النواحي الجوهرية، لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف.

إن ارتباط التأكيد الذي يهدف إلى إصدار رأي تأكيد معقول حول وصف العمليات والضوابط الداخلية وتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية على التقارير المالية للمؤسسة يتطلب القيام بإجراءات للحصول على أدلة حول نزاهة عرض وصف العمليات والضوابط الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل تلك الضوابط. تضمنت إجراءاتنا المتعلقة بالضوابط الداخلية للتقارير المالية، فيما يتعلق بجميع العمليات الهامة، ما يلي:

تقرير التأكيد المستقل

إلى السادة مساهمي مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق)

تقرير حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية (تتمة)

مسؤولياتنا (تتمة)

- الحصول على فهم للضوابط الداخلية على التقارير المالية لجميع العمليات الهامة؛
- تقييم مدى خطورة وجود نقاط الضعف الجوهرية؛ و
- فحص وتقييم تصميم ضوابط الرقابة الداخلية وتنفيذها وفعالية تشغيلها بناءً على تقييم المخاطر.

تعتبر العملية هامة إذا كان الخطأ الواقع بقصد أو بغير قصد في المعاملات أو المبالغ المدرجة في البيانات المالية يتوقع بصورة معقولة أن يؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية. لغرض أعمال هذا الارتباط، العمليات التي تم تحديدها كعمليات هامة هي التمويل، واستلام الودائع، الاستثمار، وإدارة مخاطر الائتمان، وإعداد التقارير التنظيمية، ودفتر الأستاذ العام، والتقارير المالية، والضوابط على مستوى الكيان، والضوابط العامة لتقنية المعلومات.

خلال قيامنا بأعمال الارتباط، حصلنا على فهم للمكونات التالية لنظام الرقابة الداخلية:

1. بيئة الرقابة
   - النزاهة والقيم الأخلاقية
   - الالتزام بالكفاءة
   - مجلس الإدارة ولجنة التدقيق
   - فلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل
   - الهيكل التنظيمي
   - تحديد الصلاحيات والمسؤوليات
   - سياسات وإجراءات الموارد البشرية

2. تقييم المخاطر
   - الأهداف على مستوى البنك
   - الأهداف على مستوى العمليات
   - تحديد وتحليل المخاطر
   - إدارة التغيير

3. أنشطة المراقبة
   - السياسات والإجراءات
   - الأمن (التطبيقات والشبكات)
   - إدارة تغيير التطبيق
   - استمرارية الأعمال / النسخ الاحتياطي
   - الاستعانة بمصادر خارجية

4. المعلومات والاتصالات
   - جودة المعلومات
   - فعالية الاتصال

5. المراقبة
   - المراقبة المستمرة
   - التقييمات المنفصلة
   - الإبلاغ عن أوجه القصور

تتضمن الإجراءات المختارة والمستندة على حكمنا الشخصي، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في مدى ملاءمة التصميم والتنفيذ وفعالية التشغيل سواء نتيجة لاحتيال أو خطأ. تضمنت إجراءاتنا أيضًا تقييم المخاطر التي قد تنتج إذا كان وصف مجلس الإدارة للعمليات وضوابط الرقابة الداخلية غير معروض بصورة عادلة أو أن الضوابط لم يتم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بصورة فعالة لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في تقرير مجلس الإدارة بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

يتضمن ارتباط التأكيد من هذا النوع أيضاً تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة أهداف الرقابة الواردة في تقرير مجلس الإدارة، ويشمل كذلك تنفيذ أي إجراءات أخرى تعتبر ضرورية في مثل هذه الظروف.

باعتقادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وتوفر أساسا ملائما يمكّننا من إبداء نتيجتنا بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

تعريف الضوابط الداخلية على التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمؤسسة هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول حول مدى موثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية لأغراض خارجية وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية. إن الرقابة الداخلية على التقارير المالية لأي مؤسسة تشمل السياسات والإجراءات التي:

تقرير التأكيد المستقل

إلى السادة مساهمي مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق)

تقرير حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية (تتمة)

تعريف الضوابط الداخلية على التقارير المالية (تتمة)

1) تتعلق بحفظ السجلات التي تعكس بدقة ونزاهة، وبتفاصيل معقولة، المعاملات والتصرف في موجودات المؤسسة؛
2) توفر تأكيد معقول بأن المعاملات يتم تسجيلها حسب الضرورة لضمان إعداد بيانات مالية متوافقة مع المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا، وأن فواتير ونفقات المؤسسة لا تتم إلا بترخيص من إدارة المؤسسة؛ و
3) توفر تأكيد معقول حول المنع أو الاكتشاف الفوري لحالات الاختلاس أو الاستخدام أو التصرف غير المصرح به لموجودات المؤسسة بما قد يؤثر بشكل جوهري على البيانات المالية ويتوقع بشكل معقول أن يؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

القيود الضمنية

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، مع الأخذ في الاعتبار خصائص الموضوع والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

ونظراً للقيود الضمنية للضوابط الداخلية على التقارير المالية، بما في ذلك احتمالية التواطؤ أو تجاوز الرقابة، قد تحدث أخطاء مادية نتيجة لاحتيال أو خطأ دون اكتشافها. ولذلك فإن الضوابط الداخلية على التقارير المالية قد لا تمنع أو تكشف جميع الأخطاء أو الإغفالات في معالجة المعاملات أو إعداد التقارير بشأنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيداً مطلقاً باستيفاء أهداف الرقابة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التوقعات بشأن أي تقييم للضوابط الداخلية على التقارير المالية للفترات المستقبلية تكون معرضة لمخاطر أن تصبح تلك الضوابط غير مناسبة في حال تغيرت الظروف أو لم يتم الاستمرار على نفس درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات.

علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتنفيذها وتفعيلها خلال الفترة المشمولة بتقريرنا التأكيدي لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور في الضوابط الداخلية على التقارير المالية كانت موجودة قبل تاريخ تفعيل هذه الضوابط.

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق هذه الإجراءات وتفسيرهم لهدف كل إجراء وتقييمهم لكيفية تنفيذ إجراء الالتزام بشكل فعال، وفي بعض الحالات قد لا يتضمن تقييم الإجراءات الاحتفاظ بمستندات تدقيق كافية. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن تصميم إجراءات الالتزام قد تتبع أفضل الممارسات التي تختلف من مؤسسة لآخرى ومن بلد لآخر، وبالتالي فهي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن المقارنة بها.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

في سياق قيامنا بأعمال الارتباط، التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين («IESBA»)، والتي تأسست على مبادئ النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهني، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. ولقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات وقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين.

تقوم شركتنا بتطبيق المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم (1)، وبالتالي فإن لدينا نظام شامل لمراقبة الجودة يشمل السياسات والإجراءات الموثقة الخاصة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على التقرير السنوي، ولكنها لا تتضمن تقرير مجلس الإدارة بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات هذا، وتقريرنا حوله.

إن نتيجتنا حول تقرير مجلس الإدارة بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها. لقد تم تعييننا من قبل البنك لتقديم تقرير تأكيد محدود منفصل حول تقرير مجلس الإدارة بشأن الالتزام بالقانون الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية («الهيئة») بموجب القرار رقم (5) لعام 2016، والذي تم تضمينه في المعلومات الأخرى.

تقرير التأكيد المستقل

عن إرنست ويونغ

إلى السادة مساهمي مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق)

تقرير حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية (تتمة)

المعلومات الأخرى (تتمة)

فيما يتعلق بارتباطنا بشأن تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى أعلاه، وعند القيام بذلك، الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات تتعارض جوهريًا مع تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال الارتباط، أو أنها تبدو كأخطاء جوهرية.

في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي في المعلومات الأخرى التي تم تزويدنا بها قبل تاريخ تقريرنا هذا وذلك بناءً على أعمال التدقيق التي قمنا بها، فإننا نبدي نتيجة بوجود خطأ جوهري في هذه المعلومات الأخرى، كما يتحتم علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

عند قراءتنا للتقرير السنوي بالكامل وفي حال توصلنا إلى وجود خطأ جوهري حوله، فإن علينا حينها التواصل مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة حول هذا الأمر.

النتائج

بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قمنا بها، في رأينا أن:

أ) تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية يعرض بصورة عادلة نظام البنك المصمم كما في 31 ديسمبر 2022؛ و

ب) الضوابط المتعلقة بأهداف الرقابة قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بفعالية كافية كما في 31 ديسمبر 2022، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً لإطار عمل لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريدواي (COSO).

زياد نادر
سجل مراقبي الحسابات رقم 258
التاريخ: 22 فبراير 2023
الدوحة – دولة قطر

تقرير تحليل السوق

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المنتهية في

31 ديسمبر 2022م

الحمد لله، و الصلاة و السلام على رسول الله، و على آله و صحبه و من والاه. و بعد،،

فقد راجعت الهيئة الشرعية عمليات المصرف، و عقوده، و منتجاته التي عرضت عليها، و اطلعت على القوائم المالية و حساب الأرباح و الخسائر للسنة المالية 2022م، و ترى أنها لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وفق الله الجميع لما يحبه و يرضاه

فضيلة الشيخ الدكتور
وليد بن هادي
رئيس هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور
محمد أحمين
عضو هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور
عبدالعزيز القصار
عضو هيئة الرقابة الشرعية

ريال
قطري

تداول

ألف ريال قطري

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين الكرام مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة لمصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق) («البنك») وشركاته التابعة («المجموعة») كما في 31 ديسمبر 2022، والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2022، وبيان الدخل الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد، وبيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحد، وبيان موارد واستخدامات أموال الأعمال الخيرية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تتضمن ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدالة، من كافة النواحي المادية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2022 وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقًا لمعايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) المعدلة من قبل مصرف قطر المركزي.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق («ISAs»). ويرد لاحقاً في هذا التقرير بيان لمسؤولياتنا بموجب تلك المعايير في فقرة «مسؤولية مراقب الحسابات حول أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة». ووفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) («IESBA Code»)، فإننا كيان مستقل عن المجموعة، وقد قمنا بتلبية مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى ذات الصلة بقيامنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للمتطلبات المهنية الواجبة في دولة قطر، وقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات قانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين. في رأينا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وتوفر أساساً ملائماً يمكننا من إبداء رأينا.

الأمور الهامة حول أعمال التدقيق

إن الأمور الهامة حول أعمال التدقيق، في تقديرنا المهني، هي تلك الأمور الأكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور خلال إجراء أعمال التدقيق للبيانات المالية الموحدة ككل وفي تكوين رأينا حولها، كما وأننا لا نقدم رأيا منفصلا بشأن هذه الامور. وفيما يلي بيان بكيفية تناول كل أمر من هذه الأمور خلال أعمال التدقيق.

لقد وفينا بالمسؤوليات الموضحة في فقرة «مسؤولية مراقب الحسابات حول أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة» من تقريرنا هذا، بما فيها ما يتعلق بهذه الأمور. وبناءً عليه، تضمنت أعمال التدقيق التي قمنا بها تنفيذ إجراءات تهدف إلى تعزيز تقييمنا لمخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة. كما تُوفر نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتخذة لمعالجة الأمور الموضحة أدناه، أساساً لرأينا حول تدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة.

ألف ريال قطري

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين الكرام (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

الأمور الهامة حول أعمال التدقيق (تتمة)

أمور التدقيق الهامة	كيفية معالجة أمور التدقيق الهامة خلال أعمال التدقيق
انخفاض قيمة موجودات التمويل	
نظراً لطبيعة استخدام التقديرات عند احتساب خسائر انخفاض قيمة موجودات التمويل وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم 30 «انخفاض القيمة وخسائر الائتمان والالتزامات المحملة بالأعباء»، فهنالك مخاطر بأن تكون مبالغ انخفاض قيمة موجودات التمويل غير دقيقة. تشمل المسائل الهامة التي تم فيها استخدام التقديرات ما يلي: 1. تحديد التعرضات ذات الانخفاض الهام في جودة الائتمان؛ 2. الافتراضات المستخدمة في نماذج القياس مثل المركز المالي للأطراف الأخرى، والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، والمتغيرات المستقبلية للاقتصاد الكلي، إلخ؛ و 3. ضرورة تطبيق تراكبات إضافية (overlays) لتعكس عوامل خارجية حالية أو مستقبلية قد لا يشملها نموذج القياس المستخدم. يعد تحديد مدى كفاية مخصص انخفاض قيمة موجودات التمويل من المسائل الهامة الخاضعة لتقدير الإدارة. تتطلب لوائح مصرف قطر المركزي أن تقوم البنوك بتقدير مخصص انخفاض القيمة وفقا لمعيار المحاسبة المالية 30 وأحكام لوائح مصرف قطر المركزي ذات الصلة. تعرض الإيضاحات 4(ب) و (10) و (20) للبيانات المالية الموحدة تفاصيل حول انخفاض قيمة موجودات التمويل. نظرًا للحجم المادي لموجودات التمويل، واستخدام التقديرات في تحديد مؤشرات انخفاض القيمة، وعدم اليقين حول التقديرات المستخدمة لقياس مخصصات انخفاض القيمة، فإننا نعتبر هذه المسألة من أمور التدقيق الهامة.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها ما يلي: • اطّلعنا على سياسة انخفاض القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم 30 الخاصة بالمجموعة وقمنا بتقييم مدى الامتثال لمتطلبات معيار المحاسبة المالية رقم 30. • قمنا بتقييم معايير الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان (SICR) المطبقة من قبل المجموعة وأساس تصنيف التعرضات بالمراحل المختلفة في ضوء تأثيرات جائحة كوفيد-19 وإجراءات الدعم المختلفة المقدمة من قبل مصرف قطر المركزي. قمنا باختيار عينة من التعرضات وفحصنا تطبيق المجموعة لمعايير الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان عليها لتقييم الحركة بين المراحل المختلفة. • قمنا بتقييم المتغيرات الاقتصادية المستقبلية المستخدمة من قبل المجموعة من خلال مقارنة عينات منها مع الأدلة الداعمة، حيثما انطبق ذلك، وتقييم مدى معقولية التغييرات التي أجريت على السيناريوهات الاقتصادية لتعكس تأثير جائحة كوفيد-19. • فيما يتعلق باحتمالية عدم الانتظام (PD) المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، قمنا بما يلي: - تقييم احتماليات عدم الانتظام خلال الدورة (TTC PDs) من خلال فحص عينة من التعرضات ومقارنتها بالأدلة الداعمة. - اختيار عينة من التعرضات وفحص امكانية تحويل احتماليات عدم الانتظام خلال الدورة (TTC PDs) إلى احتمالات عدم انتظام في نقطة زمنية معينة (PIT PDs). • فحصنا طريقة احتساب الخسارة بافتراض عدم الانتظام (LGD) المستخدمة من قبل المجموعة في معالجتها المحاسبية للخسائر الائتمانية المتوقعة. • قمنا بتقييم طريقة المحاسبة وفقاً للنموذج عن طريق إعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس العينة. • قمنا بتقييم مخصص انخفاض القيمة لموجودات التمويل المنخفضة بشكل فردي (المرحلة 3) وفقًا لمعيار المحاسبة المالية رقم 30 وأحكام تعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بدراسة وتقييم وفحص الضوابط المتعلقة بإنشاء المعاملات الائتمانية والمراقبة والتسوية، وضوابط احتساب مخصصات انخفاض القيمة.

ألف ريال قطري

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين الكرام (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام 2022

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي لسنة 2022 للمجموعة، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقب الحسابات حولها. إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. يتوقع أن يكون التقرير السنوي لسنة 2022 للمجموعة متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات هذا. إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها.

فيما يتعلق بقيامنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى، والأخذ في الاعتبار خلال ذلك ما إذا كانت هذه المعلومات لا تتماشى بصورة مادية مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال التدقيق، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) المعدلة من قبل مصرف قطر المركزي، وهي كذلك مسؤولة عن إجراءات الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار في عملياتها وفقاً لمبدأ الاستمرارية وكذلك الإفصاح، عند الحاجة، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي، إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية المجموعة أو إنهاء عملياتها، أو أنه ليس لديها بديل واقعي غير ذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤولية مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء المادية، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ، وكذلك إصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه لا يعد ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تقوم دائما بتبيان الأخطاء المادية عند وقوعها. قد تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ وينظر فيها كأخطاء مادية، بصورة فردية أو إجمالية، إذا كان من المحتمل أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

وكجزء من أعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نقوم بممارسة التقديرات المهنية ونحافظ على التزامنا المهني خلال جميع مراحل التدقيق. كما قمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة، سواءً الناتجة عن احتيال أو خطأ، والقيام بإجراءات التدقيق استجابة لهذه المخاطر وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. تعد مخاطر عدم تحديد الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال أعلى من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث قد يشمل الاحتيال التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو العرض الخاطئ أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق بغرض إعداد إجراءات تدقيق مناسبة، وليس لغرض إبداء رأينا حول فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والافصاحات ذات الصلة المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة.
- مراجعة مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، وكذلك تحديد ما إذا كان هناك أحداث أو ظروف مادية تلقي بالشك على قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال اتضح لنا وجود شك مادي، فإن علينا لفت الانتباه في تقرير التدقيق إلى الافصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الافصاحات غير كافية. كما وتعتمد نتيجة المراجعة على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. وعلى الرغم من ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف بعد ذلك التاريخ إلى عدم استمرار المجموعة وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام وبنية ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الافصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية تظهر المعاملات والأحداث الهامة بصورة عادلة.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية بشأن المعلومات المالية للمؤسسات أو الأنشطة التجارية للمجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وتنفيذ أعمال التدقيق للمجموعة، ونبقى نحن مسؤولون فقط عن رأينا حول أعمال التدقيق.

ألف ريال قطري

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين الكرام (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

مسؤولية مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

قمنا بالتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق، إلى جانب أمور أخرى، بنطاق العمل المحدد وتوقيت التدقيق ونتائج أعمال التدقيق الهامة، بما في ذلك أوجه القصور المادية في الرقابة الداخلية والتي قمنا بتحديدها خلال أعمال التدقيق.

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بأخلاقيات المهنة بشأن الاستقلالية، وقمنا بالتواصل معهم حول أية علاقات أو أمور الأخرى قد يعتقد أنها تؤثر على استقلاليتنا، وكذلك الإجراءات المتخدة لتجنب المخاطر والإجراءات الوقائية المطبقة، عند الضرورة.

ومن خلال الأمور التي تم التواصل حولها مع مجلس الإدارة، نحدد الأمور التي تعد أكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، وبناءً عليه نعتبرها أمور التدقيق الهامة، ونقوم بإيضاح هذه الأمور في تقرير مراقب الحسابات إلا في حال وجود قانون أو حكم يمنع الافصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما نقرر، في حالات استثنائية للغاية، أنه لا يجب الافصاح العلني عن أحد الأمور في تقريرنا لأنه من المحتمل أن تفوق الآثار السلبية لذلك أهداف المصلحة العامة من الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا، وحسب علمنا واعتقادنا، لم تقع خلال السنة المالية أية مخالفات للنظام الأساسي للبنك وقانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015 (والمعدل بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021) قد يكون لها تأثير سلبي مادي على المركز المالي للمجموعة أو أدائها المالي.

عن إرنست ويونغ
زياد نادر
سجل مراقبي الحسابات رقم 258
الدوحة في 31 يناير 2023

بيان المركز المالي الموحد

كما في 31 ديسمبر 2022

ألف ريال قطري

	إيضاحات	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	8	**7,951,115**	7,176,507
أرصدة لدى البنوك	9	**3,188,120**	7,460,696
موجودات تمويل	10	**119,284,576**	128,408,527
استثمارات مالية	11	**45,774,186**	44,379,772
استثمارات في شركات زميلة	12	**1,130,376**	1,139,568
استثمارات عقارية	13	**3,320,550**	2,853,997
موجودات ثابتة	14	**557,611**	570,237
موجودات غير ملموسة	15	**217,814**	217,814
موجودات أخرى	16	**2,576,277**	1,708,792
إجمالي الموجودات		**184,000,625**	193,915,910
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة وحقوق الملكية			
المطلوبات			
أرصدة من بنوك	17	**17,382,480**	19,855,882
حسابات العملاء الجارية	18	**19,020,955**	16,907,030
صكوك تمويل	19	**12,453,056**	14,062,725
مطلوبات أخرى	20	**3,868,349**	3,490,633
إجمالي المطلوبات		**52,724,840**	54,316,270
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	21	**103,349,939**	114,187,769
حقوق الملكية			
رأس المال	22(أ)	**2,362,932**	2,362,932
احتياطي قانوني	22(ب)	**6,370,016**	6,370,016
احتياطي مخاطر	22(ج)	**2,641,655**	2,444,872
احتياطي عام	22(د)	**81,935**	81,935
احتياطي القيمة العادلة	22(و)	**197,141**	60,661
احتياطي تحويل عملات أجنبية	22(ز)	**(428,562)**	(466,695)
احتياطيات أخرى	22(ح)	**216,820**	216,820
أرباح نقدية مقترح توزيعها	22(ط)	**1,476,833**	1,358,686
أرباح مدورة	22(هـ)	**10,338,483**	8,306,502
إجمالي الحقوق العائدة للمساهمين في البنك		**23,257,253**	20,735,729
حقوق غير مسيطر عليها	23	**668,593**	676,142
صكوك مؤهلة كرأس مال إضافي	24	**4,000,000**	4,000,000
إجمالي حقوق الملكية		**27,925,846**	25,411,871
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وحقوق الملكية		**184,000,625**	193,915,910

اعتمد مجلس الإدارة هذه البيانات المالية الموحدة بتاريخ 16 يناير 2023 ووقع عليها بالنيابة عنه:

جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

باسل جمال
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

ألف ريال قطري

	إيضاحات	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري
صافي إيرادات أنشطة التمويل	25	**6,502,045**	5,998,636
صافي إيرادات أنشطة الاستثمار	26	**1,451,615**	1,131,982
إجمالي صافي إيرادات أنشطة التمويل والاستثمار		**7,953,660**	7,130,618
إيرادات رسوم وعمولات		**1,095,603**	937,164
مصروفات رسوم وعمولات		**(285,252)**	(210,734)
صافي إيرادات رسوم وعمولات	27	**810,351**	726,430
صافي ربح عمليات النقد الأجنبي	28	**122,353**	200,380
الحصة من نتائج شركات زميلة	12	**73,291**	41,569
إيرادات أخرى		**8,183**	30,876
إجمالي الإيرادات		**8,967,838**	8,129,873
تكاليف الموظفين	29	**(636,652)**	(650,211)
استهلاك وإطفاء	14 و 15	**(88,993)**	(90,140)
حصة حملة الصكوك من الربح		**(416,888)**	(453,042)
مصروفات أخرى	30	**(386,604)**	(344,879)
إجمالي المصروفات		**(1,529,137)**	(1,538,272)
صافي استردادات / (خسائر) انخفاض في قيمة استثمارات مالية	11	**56**	(3,791)
صافي خسائر انخفاض في قيمة موجودات تمويل	10	**(1,194,311)**	(1,326,086)
خسائر انخفاض قيمة أخرى		**(40,893)**	(11,930)
صافي الربح للسنة من العمليات المستمرة قبل الضريبة والعائد لأصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة		**6,203,553**	5,249,794
يخصم: العائد على أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	21	**(2,169,116)**	(1,687,172)
الربح قبل الضريبة		**4,034,437**	3,562,622
مصروف الضريبة	31	**(11,214)**	(9,707)
صافي الربح للسنة		**4,023,223**	3,552,915
صافي ربح السنة العائد إلى:			
حقوق المساهمين في البنك		**4,005,203**	3,555,296
حقوق غير مسيطرة		**18,020**	(2,381)
صافي الربح للسنة		**4,023,223**	3,552,915
العائد على السهم			
العائد الأساسي / المخفف للسهم (ريال قطري للسهم)	34	**1.62**	1.42

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

ألف ريال قطري

	رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي مخاطر	احتياطي عام	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي تحويل عملات أجنبية	احتياطيات أخرى	أرباح نقدية مقترح توزيعها	أرباح مدورة	إجمالي حقوق المساهمين في البنك	حقوق غير مسيطر عليها	صكوك مؤهلة كرأس مال إضافي	إجمالي حقوق الملكية
الرصيد في 31 ديسمبر 2021	2,362,932	6,370,016	2,444,872	81,935	60,661	(466,695)	216,820	1,358,686	8,306,502	20,735,729	676,142	4,000,000	25,411,871
التغيرات في احتياطي تحويل العملات الأجنبية	-	-	-	-	-	38,133	-	-	-	38,133	-	-	38,133
التغير في احتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	136,480	-	-	-	-	136,480	-	-	136,480
صافي ربح السنة	-	-	-	-	-	-	-	-	4,005,203	4,005,203	18,020	-	4,023,223
إجمالي الإيراد والمصروف المحقق للسنة	-	-	-	-	136,480	38,133	-	-	4,005,203	4,179,816	18,020	-	4,197,836
توزيعات أرباح نقدية على المساهمين لسنة 2021 (إيضاح 22)	-	-	-	-			-					-	
محول إلى احتياطي المخاطر (إيضاح 22)	-	-	196,783	-	-	-	-	(1,358,686)	-	(1,358,686)	-	-	(1,358,686)
توزيعات أرباح نقدية مقترحة (إيضاح 22)	-	-	-	-	-	-	-	-	(196,783)	-	-	-	-
المساهمة في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية (إيضاح 39)	-	-	-	-	-	-	-	1,476,833	(1,476,833)	-	-	-	-
أرباح على صكوك مؤهلة كرأس مال إضافي (إيضاح 24)	-	-	-	-	-	-	-	-	(100,130)	(100,130)	-	-	(100,130)
إعادة شراء اسهم (شركة تابعة)	-	-	-	-	-	-	-	-	(187,673)	(187,673)	-	-	(187,673)
أرباح من تسوية استثمارات ذات طبيعة حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	-	-	(11,803)	(11,803)	(6,198)	-	(18,001)
الحركة في حقوق غير مسيطر عليها	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(19,371)	-	(19,371)
الرصيد في 31 ديسمبر 2022	**2,362,932**	**6,370,016**	**2,641,655**	**81,935**	**197,141**	**(428,562)**	**216,820**	**1,476,833**	**10,338,483**	**23,257,253**	**668,593**	**4,000,000**	**27,925,846**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

ألف ريال قطري

	رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي مخاطر	احتياطي عام	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي تحويل عملات أجنبية	احتياطيات أخرى	أرباح نقدية مقترح توزيعها	أرباح مدورة	إجمالي حقوق المساهمين في البنك	حقوق غير مسيطر عليها	صكوك مؤهلة كرأس مال إضافي	إجمالي حقوق الملكية
الرصيد في 31 ديسمبر 2020	2,362,932	6,370,016	2,436,510	81,935	(109,786)	(336,313)	216,820	945,173	6,336,240	18,303,527	902,576	4,000,000	23,206,103
التغيرات في احتياطي تحويل العملات الأجنبية	-	-	-	-		(130,382)	-	-	-	(130,382)	-	-	(130,382)
التغير في احتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	170,447	-	-	-	-	170,447	-	-	170,447
صافي ربح السنة	-	-	-	-	-	-	-	-	3,555,296	3,555,296	(2,381)	-	3,552,915
إجمالي الإيراد والمصروف المحقق للسنة	-	-	-	-	170,447	(130,382)	-	-	3,555,296	3,595,361	(2,381)	-	3,592,980
توزيعات أرباح نقدية على المساهمين لسنة 2020 (إيضاح 22)	-	-	-	-	-	-	-	(945,173)	-	(945,173)	-	-	(945,173)
محول إلى احتياطي المخاطر (إيضاح 22)	-	-	8,362	-	-	-	-	-	(8,362)	-	-	-	-
توزيعات أرباح نقدية مقترحة (إيضاح 22)	-	-	-	-	-	-	-	1,358,686	(1,358,686)	-	-	-	-
المساهمة في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية (إيضاح 39)	-	-	-	-	-	-	-	-	(88,882)	(88,882)	-	-	(88,882)
أرباح على صكوك مؤهلة كرأس مال إضافي (إيضاح 24)	-	-	-	-	-	-	-	-	(196,337)	(196,337)	-	-	(196,337)
إعادة شراء الأسهم من قبل الشركة التابعة	-	-	-	-	-	-	-	-	65,796	65,796	35,809	-	101,605
أرباح من تسوية استثمارات ذات طبيعة حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	-	-	1,437	1,437	-	-	1,437
الحركة في حقوق غير مسيطر عليها	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(259,862)	-	(259,862)
الرصيد في 31 ديسمبر 2021	2,362,932	6,370,016	2,444,872	81,935	60,661	(466,695)	216,820	1,358,686	8,306,502	20,735,729	676,142	4,000,000	25,411,871

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

ألف ريال قطري

	إيضاحات	2022 ألف ريال قطري	2021 ألف ريال قطري
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، صافي ربح السنة قبل الضريبة		**4,034,437**	3,562,622
تعديلات:			
صافي خسائر انخفاض في قيمة موجودات تمويل	10	**1,194,311**	1,326,086
صافي خسائر انخفاض في قيمة استثمارات مالية	11	**(56)**	3,791
خسائر انخفاض قيمة أخرى		**40,895**	11,930
استهلاك وإطفاء	14 و15	**88,993**	90,140
صافي ربح بيع استثمارات مالية		**(56,659)**	(28,704)
الحصة من نتائج شركات زميلة	12	**(73,291)**	(41,569)
إطفاء قسط صكوك		**7,029**	4,379
خسارة / (ربح) قيمة عادلة من استثمارات مالية مسجلة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	26	**19,387**	(7,710)
مصروف مكافآت نهاية الخدمة	20	**22,046**	24,687
الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		**5,277,092**	4,945,652
التغير في حساب الاحتياطي لدى مصرف قطر المركزي		**(118,359)**	(812,722)
التغير في ارصده لدى البنوك		**(49,609)**	(129,834)
التغير في موجودات تمويل		**7,929,640**	(10,662,181)
التغير في موجودات أخرى		**(627,804)**	398,443
التغير في حسابات البنوك		**(2,473,402)**	6,028,136
التغير في حسابات العملاء الجارية		**2,113,925**	(508,663)
التغير في مطلوبات أخرى		**299,483**	(1,662,389)
مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة	20	**(10,173)**	(34,620)
صافي التدفقات النقدية من / (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية		**12,340,793**	(2,438,178)
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
شراء استثمارات مالية		**(4,920,811)**	(14,682,761)
متحصلات من بيع / استرداد استثمارات مالية		**3,471,098**	3,471,062
شراء موجودات ثابتة		**(74,288)**	(47,333)
متحصلات من بيع استثمارات في شركات زميلة		**50,165**	24,325
شراء استثمارات عقارية		**(479,731)**	(1,019)
توزيعات أرباح مستلمة من شركات زميلة		**12,757**	12,757
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		**(1,940,810)**	(11,222,969)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
التغير في حقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة		**(10,837,830)**	13,459,480
صافي الحركة في حقوق غير مسيطر عليها		**(25,569)**	(224,052)
أرباح نقدية موزعة على المساهمين	22 (1)	**(1,358,686)**	(945,173)
أرباح مدفوعة لصكوك مؤهلة كرأس مال إضافي		**(196,337)**	(205,000)
صافي المحصل من صكوك تمويل		**(1,647,497)**	-
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / من أنشطة التمويل		**(14,065,919)**	12,085,255
صافي النقص في النقد وما في حكمه		**(3,665,936)**	(1,575,892)
النقد وما في حكمه في 1 يناير		**8,502,257**	10,078,149
النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر	35	**4,836,321**	8,502,257

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

ألف ريال قطري

التغيرات خلال السنة

استثمار	كما في 1 يناير 2022	استثمارات (سحوبات)	إعادة تقييم	الإيراد الإجمالي	توزيعات أرباح مدفوعة	رسوم البنك بصفته وكيلا	إجمالي القيمة كما في 31 ديسمبر 2022
محفظة عقارية	22,750	-	-	-	-	-	22,750
محفظة أوراق مالية	1,710,284	(1,463,968)	42,355	82,009	(21,902)	(4,575)	344,203
	1,733,034	(1,463,968)	42,355	82,009	(21,902)	(4,575)	366,953

التغيرات خلال السنة

استثمار	كما في 1 يناير 2021	استثمارات (سحوبات)	إعادة تقييم	الإيراد الإجمالي	توزيعات أرباح مدفوعة	رسوم البنك بصفته وكيلا	إجمالي القيمة كما في 31 ديسمبر 2021
محفظة عقارية	24,570	(1,820)	-	-	-	-	22,750
محفظة أوراق مالية	1,585,224	106,917	5,561	51,920	(31,267)	(8,071)	1,710,284
	1,609,794	105,097	5,561	51,920	(31,267)	(8,071)	1,733,034

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان موارد واستخدامات أموال الأعمال الخيرية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

ألف ريال قطري

	2022	2021
موارد أموال الأعمال الخيرية		
إيرادات تحظرها الشريعة خلال السنة	**136**	292
استخدامات أموال الأعمال الخيرية		
أبحاث وتبرعات واستخدامات أخرى خلال السنة	**(6)**	(238)
النقص في الموارد عن الاستخدامات	**130**	54

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

ألف ريال قطري

1. المنشأة الصادر عنها التقرير

مصرف قطر الإسلامي ش.م.ع.ق. (« البنك » أو «المصرف») هو منشأة مقرها في دولة قطر وقد تم تأسيسه بتاريخ 8 يوليو 1982 كمنشأة مساهمة قطرية بموجب المرسوم الأميري رقم 45 لسنة 1982. رقم السجل التجاري للبنك هو 8338. عنوان المقر المسجل للبنك هو الدوحة، دولة قطر، ص.ب 559. تشتمل البيانات المالية الموحدة للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 البنك وشركاته التابعة (ويشار إليها معاً بـ «المجموعة»). يعمل البنك بصفة أساسية في الأعمال المصرفية للشركات والأفراد والاستثمارات وفقا لتعليمات الشريعة الإسلامية التي يتم تحديدها بواسطة هيئة الرقابة الشرعية بالبنك ولديه 23 فرع في دولة قطر وفرع واحد في السودان. الشركة الأم للمجموعة هو مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق). كما أن أسهم البنك مدرجة في بورصة قطر.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 وفقا لقرار مجلس الإدارة بتاريخ 16 يناير 2023.

قامت إدارة المجموعة بعمل تقييم لقدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها الموارد لمواصلة العمل في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فالإدارة ليست على علم بأي شكوك جوهرية يمكن أن تثير شكوكا كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. لذلك قامت بإعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

تتضمن البيانات الموحدة للمجموعة البيانات المالية للمصرف والشركات التابعة الأساسية والشركات ذات الغرض الخاص كما يلي:

	بلد التأسيس	نشاط الشركة الرئيسي	نسبة الملكية الفعلية	
			31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
بيت التمويل العربي	لبنان	أعمال مصرفية	**%99.99**	%99.99
شركة عقار للتطوير والاستثمار العقاري ذ.م.م ("عقار") (1)	قطر	الاستثمار العقاري	**%49.00**	%49.00
درة الدوحة للاستثمار والتطوير العقاري ذ.م.م	قطر	الاستثمار العقاري	**%82.61**	%82.61
شركة مصرف قطر الإسلامي للصكوك المحدودة (2)	جزر كايمان	إصدار صكوك	**%100.00**	%100.00
مصرف قطر الإسلامي (المملكة المتحدة)	المملكة المتحدة	بنك استثماري	**%99.71**	%99.71
كيو إنفست ذ م م	قطر	بنك استثماري	**%65.62**	%65.62
المصرف سليوشنز ذ.م. م(3)	قطر	إدارة خدمات وعمليات تكنولوجيا المعلومات	**%100.00**	%100.00

إيضاحات:

1) المجموعة لديها أغلبية حقوق التصويت في اجتماعات مجلس إدارة شركة عقار بحكم تمثيلها لأكبر عدد من الأعضاء في مجلس الإدارة ما تمنح المجموعة القدرة على توجيه أنشطة عقار.

2) مصرف قطر الإسلامي للصكوك المحدودة تم تأسيسها في جزر كايمان كشركة معفاة ذات مسؤولية محدودة لغرض وحيد من إصدار الصكوك لصالح المصرف.

3) تم تأسيس شركة المصرف سليوشنز ذ.م. م بقطر في 3 أكتوبر 2021 كشركة ذات مسؤولية محدودة خاضعة لرقابة هيئة تنظيم مركز قطر للمال بغرض إدارة خدمات وعمليات تكنولوجيا المعلومات لصالح البنك وبالنيابة عنه.

ألف ريال قطري

2. أساس الإعداد

(أ) بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية الموحدة كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وفقاً لمعايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) وتعديلاتها من قبل مصرف قطر المركزي. أصدر مصرف قطر المركزي التعديلات التالية وفقاً لتعميم مصرف قطر المركزي رقم 2020/13 الصادر في 29 أبريل 2020 (تاريخ السريان)، والذي يعدل متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم (33) «الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة» ومعيار المحاسبة المالية رقم (30) «انخفاض القيمة وخسائر الائتمان والالتزامات المحملة بالأعباء» وتتطلب من البنوك اتباع مبادئ المعيار الدولي للتقارير المالية 9 «الأدوات المالية» فيما يتعلق بالاستثمارات من نوع حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية. بالإضافة إلى ذلك، يعدل تعميم مصرف قطر المركزي 2020/13 أيضاً متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم (1) «العرض العام والإفصاح في البيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية» فيما يتعلق بالتطبيق بأثر رجعي والإفصاحات المتعلقة بالتغيرات في السياسة المحاسبية. وفقًا لذلك، اعتمد البنك التعميم اعتباراً من تاريخ السريان وتم اعتماد التغيرات في السياسات المحاسبية بأثر مستقبلي من قبل البنك، كما هو مبين بالإيضاح 3 (د) (3).

بالإضافة إلى ذلك، أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معيار المحاسبة المالية رقم (32) في عام 2019. ويحسن معيار المحاسبة المالية رقم (32) ويحل محل المعيار المحاسبي المالي 8 – الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك اللذان تم إصدارهما في الأصل عام 1997. ويهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ لتصنيف نوع الإجارة والاعتراف به والقياس والعرض والإفصاح. المعاملات بما في ذلك أشكالها المختلفة التي تدخل فيها المؤسسة، سواء بصفتها كمؤجر أو كمستأجر. يسري هذا المعيار اعتباراً من 1 يناير 2021. أصدر مصرف قطر المركزي تعميماً بتاريخ 11 أبريل 2021 يتطلب من البنوك الإسلامية في قطر إجراء تقييم الأثر لتطبيق معيار المحاسبة المالية رقم (32) على الموجودات والمطلوبات وحساب الدخل والأرباح المرحلية وكفاية رأس المال والسيولة وأي مؤشرات ذات صلة. المؤشرات والنسب التنظيمية. تعمل البنوك الإسلامية في قطر على الامتثال لمتطلبات مصرف قطر المركزي في هذا الصدد، وسيتم تنفيذ المعيار بما يتماشى مع تعليمات مصرف قطر المركزي.

قام البنك بإجراء تقييم الأثر خلال العام وقدم تقريره إلى مصرف قطر المركزي. وفقاً للتقييم الذي تم إجراؤه، فإن التأثير ليس جوهرياً على البيانات المالية الموحدة ككل.

بالنسبة للمسائل التي لا توجد بشأنها معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أو أي إرشادات ذات صلة، تطبق المجموعة المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) ذات الصلة.

(ب) أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات المالية المصنفة على أنها «استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية» و«استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» و«أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية» و«الاستثمارات العقارية» (التي تم قياسها بالقيمة العادلة) وبعض موجودات التمويل المصنفة على أنها بـ «القيمة العادلة من خلال بيان الدخل».

(ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بالريال القطري وهي العملة المستخدمة في أنشطة البنك وفي عرض بياناته المالية. فيما عدا ما تمت الإشارة إليه بخلاف ذلك، تم تقريب المعلومات المالية المعروضة بالريال القطري إلى أقرب ألف ريال قطري.

(د) استخدام التقديرات والافتراضات

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة بموجب معايير المحاسبة المالية من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المفصح عنها للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على نحو مستمر. يتم إدراج التعديلات على التقديرات المحاسبية في السنة التي تتم فيها مراجعة التقديرات وفي أية فترات مستقبلية تتأثر بذلك.

تم الإفصاح عن المعلومات حول الأمور الهامة التي تتضمن افتراضات وأحكام جوهرية في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها الأثر الأهم على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة في الإيضاح 5.

ألف ريال قطري

3. السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية الهامة التالية بشكل يتوافق مع جميع الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحدة وقد تم تطبيقها بشكل متناسق على جميع شركات المجموعة.

خلال الفترة طبقت المجموعة المعايير والتعديلات على المعايير التالية عند إعداد هذه البيانات المالية المرحلية المختصرة الموحدة. المرحلية. لم ينتج عن تطبيق المعايير والتعديلات على المعايير التالية تغييرات في صافي ربح أو حقوق ملكية المجموعة الصادر عنها التقرير سابقا، ولكنه قد ينتج عنها إفصاحات إضافية في نهاية السنة.

. معيار المحاسبة المالية رقم 37 – إعداد التقارير المالية للمؤسسات الوقفية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معيار المحاسبة المالية رقم 38 في عام 2020. يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الوقفية التي يتم إنشاؤها وتعمل وفقًا لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية. ومن المتوقع أن يساهم تطبيق هذا المعيار الشامل بدور في تحسين فعالية وكفاءة عمليات الأوقاف وتعظيم المنفعة للمستفيدين وتشجيع مبادئ المساءلة والإدارة السليمة.

. معيار المحاسبة المالية رقم 38 – الوعد والخيار والتحوط

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معيار المحاسبة المالية رقم 38 في عام 2020. ويهدف هذا المعيار إلى إيضاح مبادئ المحاسبة والإبلاغ للاعتراف والقياس والإفصاح فيما يتعلق بالترتيبات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لكل من «الوعد» و «الخيار» و «التحوط» للمؤسسات المالية الإسلامية.

(أ) المعايير المحاسبية الجديدة وتفسيراتها

(1) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد

. معيار المحاسبة المالية رقم 1 (المعدل في 2021) - العرض العام والإفصاح في البيانات المالية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معيار المحاسبة المالية رقم ا المعدل في عام 2021. ويحل هذا المعيار المعدل محل معيار المحاسبة المالية 1 السابق – العرض العام والإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ويقدم مفاهيم للموجودات أشباه حقوق الملكية المدرجة خارج الميزانية العمومية والخاضعة للإدارة والايرادات الشاملة الأخرى لتعزيز المعلومات المقدمة لمستخدمي البيانات المالية. يسري هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر. تقوم المجموعة حاليًا بتقييم أثر المعيار أعلاه.

• معيار المحاسبة المالية رقم 39 - التقارير المالية للزكاة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معيار المحاسبة المالية رقم 39 في عام 2021. يحسّن هذا المعيار ويحل محل معيار المحاسبة المالية رقم 9 بشأن «الزكاة» ويهدف لتحديد المعالجة المحاسبية للزكاة في دفاتر وسجلات المؤسسات، بما في ذلك العرض والإفصاح من قبل المؤسسة المالية الإسلامية. تنطبق متطلبات المحاسبة وإعداد التقارير المالية، مثل التحقيق والعرض والإفصاح، لهذا المعيار على المؤسسات الملزمة بدفع الزكاة نيابة عن بعض أصحاب المصلحة أو جميعهم. يجب على المؤسسات غير الملزمة بدفع الزكاة تطبيق متطلبات الإفصاح الخاصة بهذا المعيار لبعض أصحاب المصلحة أو جميعهم، حسب الاقتضاء. يسري هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر. تقوم المجموعة حاليًا بتقييم أثر تطبيق المعيار أعلاه.

• معيار المحاسبة المالية رقم 40 - إعداد التقارير المالية لنوافذ التمويل الإسلامي

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معيار المحاسبة المالية رقم 40 في عام 2021. الهدف من هذا المعيار المعدل هو وضع متطلبات إعداد التقارير المالية لنوافذ التمويل الإسلامي، وهو ينطبق على جميع المؤسسات المالية التقليدية التي تقدم خدمات مالية إسلامية من خلال نوافذ التمويل الإسلامي. يحسّن هذا المعيار ويحل محل معيار المحاسبة المالية 18 «الخدمات المالية الإسلامية المقدمة من خلال المؤسسات المالية التقليدية». يسري هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024، مع السماح بالتطبيق المبكر. تقوم المجموعة حاليًا بتقييم أثر تطبيق المعيار أعلاه.

ألف ريال قطري

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ب) أساس التوحيد

(1) دمج الأعمال

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للبنك وشركاتها التابعة كما في 31 ديسمبر 2022. تتحقق السيطرة عندما تكون للمجموعة عائدات متغيرة أو لها حقوق فيها من علاقتها مع المؤسسة المستثمر فيها ولديها المقدرة للتأثير على تلك العائدات خلال سلطتها على المؤسسة المستثمر فيها. وبصفة خاصة تسيطر المجموعة على مؤسسة مستثمر فيها فقط إذا كان لدى المجموعة:

- سيطرة على المؤسسة المستثمر فيها فمثلاً (حقوق قائمة تعطيها القدرة على إدارة الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها).
- لها عائدات متغيرة أو حقوق في عائدات متغيرة من علاقتها مع المؤسسة المستثمر فيها.
- القدرة على إستخدام سلطتها على المؤسسة المستثمر فيها للتأثير على عائداتها.

بصورة عامة، هناك افتراض بأن السيطرة تنتج عن أغلبية حقوق التصويت. لدعم هذا الافتراض وعندما يكون للمجموعة أقل من أغلبية حقوق التصويت الخاصة بالمؤسسة المستثمر فيها أو حقوق مماثلة، تدرس المجموعة جميع الحقائق أو الظروف ذات الصلة لتقدير ما إذا كانت لها سلطة على المؤسسة المستثمر فيها، وتشمل:

- الترتيبات التعاقدية مع الشركاء الآخرين ممن لهم حقوق تصويت في المؤسسة المستثمر فيها.
- حقوق ناشئة من ترتيبات تعاقدية أخرى.
- حقوق تصويت المجموعة وحقوق تصويت محتملة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت تسيطر على المؤسسة المستثمر فيها أم لا إذا كانت الحقائق والظروف تدل على وجود تغيرات في عنصر واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة. يبدأ توحيد بيانات شركة تابعة عندما تسيطر المجموعة على الشركة التابعة وتنتهي عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة. تدرج موجودات ومطلوبات وإيرادات ومصاريف الشركة التابعة المستحوذ عليها أو المستبعدة خلال السنة في البيانات المالية الموحدة من التاريخ الذي تسيطر فيه المجموعة على الشركة التابعة حتى التاريخ الذي تنتهي فيه سيطرة المجموعة على الشركة التابعة.

تنسب الأرباح والخسائر إلى حاملي أسهم الشركة الأم وإلى الحصص غير المسيطر عليها، حتى لو نتج عن هذا عجز في رصيد الحصص غير المسيطر عليها. تعد هذه البيانات المالية الموحدة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات والأحداث الأخرى المتشابهة في الحالات المماثلة. عند الضرورة يتم إدخال تعديلات في البيانات المالية للشركات التابعة لتتطابق سياساتها المحاسبية مع تلك المستخدمة من قبل المجموعة. جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والإيرادات والمصاريف بين شركات المجموعة والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات بين أعضاء المجموعة يتم استبعادها بالكامل عند التوحيد.
التغيير في حصة ملكية الشركة التابعة بدون فقدان السيطرة يتم احتسابه بطريقة حقوق الملكية.

(2) الأعمال المجمعة والشهرة

إذا فقدت المجموعة السيطرة على إحدى مؤسساتها التابعة تقوم بإلغاء تحقيق الموجودات (بما فيها الشهرة) والمطلوبات والحصص غير المسيطرة ومكونات حقوق الملكية الأخرى ذات الصلة بتلك المؤسسة التابعة، وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إلغاء الاعتراف في بيان الدخل الموحد. يتم إدراج أي استثمار محتفظ به بالقيمة العادلة.

يتم احتساب الأعمال المجمعة باستخدام طريقة الاستحواذ. يتم قياس تكلفة أي عملية استحواذ بإجمالي المبلغ المحول بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ وقيمة أي حصة غير مسيطر عليها في الأعمال التي يتم الاستحواذ عليها. في كل أعمال مجمعة تختار المجموعة أن تقيس الحصة غير المسيطرة عليها في الأعمال المستثمر فيها بالقيمة العادلة أو بالحصة النسبية من صافي الموجودات التي يمكن تعيينها للأعمال المستثمر فيها. تكاليف الاستحواذ المتكبدة تحسب كمصاريف وتدرج في المصاريف الإدارية.

مبدئيا يتم قياس الشهرة بالتكلفة (وهي فائض المقابل المجمع المحول والمبلغ المعترف به للمساهمات غير المسيطرة) وأية مساهمة محتفظ بها سابقا على صافي الأصول القابلة للتحديد المقتناة والمطلوبات المتحملة. لو كانت القيمة العادلة لصافي الأصول المقتناة تزيد عن مجموع للمقابل المحول تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت قد حددت بصورة صحيحة جميع الموجودات المقتناة والمطلوبات المتحملة ومراجعة الإجراءات المستخدمة لقياس المبالغ التي ينبغي الاعتراف بها في تاريخ الاقتناء. لو نتج عن إعادة التقييم فائض للقيمة العادلة لصافي الموجودات المقتناة عن إجمالي المقابل المحول عندها يتم الاعتراف بالربح في بيان الدخل الموحد.

بعد الاعتراف المبدئي يتم قياس الشهرة بالتكلفة بعد خصم أي خسائر انخفاض قيمة متراكم. لغرض تقييم الانخفاض في القيمة، يتم توزيع الشهرة المكتسبة ضمن تجميع الأعمال، منذ تاريخ الاستحواذ، على جميع الوحدات المنتجة للنقد للمجموعة، والتي يتوقع أن تستفيد من تجميع الأنشطة، بغض النظر عن تحويل موجودات أو مطلوبات أخرى من المجموعة إلى تلك الوحدات.

ألف ريال قطري

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ب) أساس التوحيد (تتمة)

(2) الأعمال المجمعة والشهرة (تتمة)

عندما تشكل الشهرة جزء من وحدة منتجة للنقد ويتم استبعاد جزء من العملية داخل تلك الوحدة، تضم الشهرة المتعلقة بالعملية المستبعدة إلى القيمة الدفترية للعملية وذلك عند تحديد الربح أو الخسارة من استبعاد العملية. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الحالة على أساس القيم النسبية للعملية المستبعدة والجزء المحتفظ به من وحدة منتجة للنقد.

(3) الشركات الزميلة

الشركات الزميلة هي مؤسسات تخضع لتأثير جوهري من قبل المجموعة. التأثير جوهري هي القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية للمؤسسة المستثمر فيها ولكنها لا تشمل السيطرة أو السيطرة المشترك على تلك القرارات. الاعتبارات التي يتم مراعاتها لتحديد السيطرة المادية أو السيطرة المشتركة تكون مماثلة للاعتبارات الضرورية لتحديد السيطرة على المؤسسات التابعة.

تتم المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة بطريقة حقوق الملكية ويتم الاعتراف بها مبدئيا بالتكلفة (متضمنة تكاليف المعاملة التي تتعلق بصورة مباشرة بالاستحواذ على الاستثمار في الشركة الزميلة). يتضمن استثمار المجموعة في الشركات الزميلة الشهرة (صافية من أي خسائر متراكمة لانخفاض القيمة) التي يتم تحديدها عند الاستحواذ.

يتم الاعتراف بحصة المجموعة في الأرباح أو الخسائر اللاحقة للاستحواذ على الشركات الزميلة في بيان الدخل الموحد بينما يتم الاعتراف بالتغيرات في حصتها من الاحتياطي قبل الاستحواذ في حقوق الملكية. تتم تسوية التغيرات المتراكمة اللاحقة للاستحواذ في مقابل القيمة الدفترية للاستثمار. عندما تتساوى حصة المجموعة في خسائر الشركة الزميلة مع مساهمتها في الشركة الزميلة أو تزيد عنها، بما في ذلك أية ذمم مدينة أخرى غير مضمونة، فان المجموعة لا تقوم بالاعتراف بأية خسائر إضافية ألا إذا أبرمت المجموعة اتفاقا قانونيا أو قامت بسداد دفعات نيابة عن الشركة الزميلة.

تحدد المجموعة في تاريخ بيان المركز المالي ما إذا كان هنالك دليل موضوعي على انخفاض في قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة. في هذه الحالة تقوم المجموعة باحتساب قيمة الانخفاض بالفرق بين القيمة العادلة في الشركة الزميلة والقيمة الحالية ويقوم بتحقيق الفرق في القيمة في بيان الدخل الموحد.

يتم حذف الأرباح فيما بين شركات المجموعة الناتجة من التعاملات بين المجموعة وشركاتها الزميلة بمقدار مساهمة المجموعة في الشركات الزميلة. يتم أيضا استبعاد الخسائر فيما بين شركات المجموعة إلا إذا وفرت المعاملة دليلا على انخفاض قيمة الموجود المحول. لإعداد البيانات المالية الموحدة يتم تطبيق نفس السياسات المحاسبية للمعاملات المماثلة والأحداث الأخرى التي لها في نفس الظروف. أرباح وخسائر انخفاض الملكية في الشركات الزميلة يعترف بها في بيان الدخل الموحد.

تحدد حصة المجموعة من نتائج الشركات الزميلة من واقع البيانات المالية المعدة في تاريخ لا يسبق تاريخ أعداد المركز المالي الموحد بأكثر من ثلاثة أشهر، معدلة بما يتفق مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

(4) إدارة الأموال

تقوم المجموعة بإدارة موجودات محتفظ بها في وحدات مدارة وكيانات استثمار أخرى بالنيابة عن المستثمرين. البيانات المالية لهذه الكيانات غير مضمنة في هذه البيانات المالية الموحدة باستثناء عند وجود سيطرة للمجموعة على الكيان.

(ج) العملات الأجنبية

(1) معاملات وأرصدة بالعملات الأجنبية

تتم ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية أو تلك التي تتطلب سدادا بعملة أجنبية إلى العملة الوظيفية على أساس أسعار الصرف السائدة في تاريخ تنفيذ المعاملة.

تتم ترجمة الموجودات والمطلوبات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. تتم ترجمة الموجودات والمطلوبات غير ذات الطبيعة النقدية المالية بالعملات الأجنبية والتي تقاس بالقيمة العادلة إلى العملة الوظيفية بسعر الصرف السائد في التاريخ الذي يتم فيه تحديد القيمة العادلة، كما تتم ترجمة الموجودات والمطلوبات غير ذات الطبيعة النقدية والتي تقاس بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الصرف السائد في تواريخ المعاملات.

الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم العملات الأجنبية ذات القيمة العادلة غير النقدية واستثمارات المساهمين يتم إدراجها في بيان التغييرات في حقوق الملكية الموحد.

ألف ريال قطري

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ج) العملات الأجنبية (تتمة)

(1) معاملات وأرصدة بالعملات الأجنبية (تتمة)

يتم أدراج فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية الناتجة من سداد المعاملات بالعملات الأجنبية والناتجة عن تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف بتاريخ بيان المركز المالي في بيان الدخل الموحد.

(2) العمليات الأجنبية

النتائج والمركز المالي لجميع شركات المجموعة التي لديها عملات وظيفية مختلفة عن عملة العرض يتم تحويلها إلى عملة العرض كما يلي:

- يتم تحويل الموجودات والمطلوبات لكل بيان مركز مالي معروض باستخدام سعر الإقفال بتاريخ بيان المركز المالي.
- إيرادات ومصروفات كل بيان دخل يتم تحويلها بمتوسط أسعار الصرف (ما لم يكن هذا المتوسط المقارب غير معقول للأثر التراكمي للمعدلات السائدة في تواريخ المعاملات ففي هذه الحالة يتم تحويل الإيرادات والمصروفات في تواريخ المعاملات).
- يتم الاعتراف بجميع فروق صرف العملة في حقوق الملكية.

فروق صرف العملات الناشئة من الطرق المذكورة أعلاه يتم التقرير عنها في حقوق الملكية ضمن «احتياطي تحويل عملات أجنبية».

عند التوحيد، يتم أخذ فروق صرف العملات الناشئة من تحويل صافي الاستثمار في الشركات الأجنبية والقروض وأدوات العملة الأخرى المخصصة كتحوطات لهذه الاستثمارات إلى «حقوق الملكية». عند الاستبعاد الكلي أو الجزئي للعملية الأجنبية يتم الاعتراف بهذه الفروق في بيان الدخل الموحد كجزء من ربح أو خسارة البيع.

تعامل الشهرة وتعديلات القيمة العادلة الناشئة من الاستحواذ على منشأة أجنبية كموجودات ومطلوبات للمنشأة الأجنبية ويتم تحويلها بسعر الإقفال الفوري.

عندما يكون سداد بند نقدي مدين أو دائن للعملية الأجنبية غير مخطط له وغير محتمل في المستقبل المنظور، تعتبر أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناشئة من هذا البند النقدي على أنها تشكل جزء من صافي الاستثمار في العملية الأجنبية ويتم الاعتراف بها في حقوق الملكية وعرضها في احتياطي تحويل العملات الأجنبية ضمن حقوق الملكية.

(د) الاستثمارات المالية

تشمل الاستثمارات المالية على استثمارات في أدوات ذات طبيعة أدوات الدين واستثمارات في أدوات حقوق ملكية.

(1) التصنيف

بموجب معيار المحاسبة المالية رقم 33 «الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة» يتم تصنيف كل استثمار على أنه استثمار في:

أ. أدوات حقوق ملكية
ب. أدوات دين (متضمنة أدوات الدين النقدية وغير النقدية)
ج. وأدوات استثمارات أخرى

ما لم تتم ممارسة خيارات الاعتراف المبدئي غير قابلة للإلغاء المنصوص عليها في الفقرة ١٠ من المعيار يجب على المؤسسة تصنيف الاستثمارات لاحقا على أنها مقاسة إما (1) بالتكلفة المطفأة؛ (2) القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية؛ أو (3) القيمة العادلة من خلال بيان الدخل وذلك على أساس كل من:

أ. نموذج أعمال البنك لإدارة الاستثمارات؛ و
ب. خصائص التدفق النقدي المتوقع للاستثمار بما يتماشى مع طبيعة عقود التمويل الإسلامي الأساسية.

التكلفة المطفأة
يجب قياس استثمار بالقيمة العادلة من خلال التكلفة المطفأة في حالة استيفاء كل الشرطين التاليين:

أ. يتم الاحتفاظ بالاستثمار ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بمثل هذا الاستثمار بغرض تحصيل تدفقات نقدية متوقعة حتى تاريخ استحقاق الأداة؛ و
ب. يمثل الاستثمار إما أداة دين أو أداة استثمار أخرى لها معدل عائد فعلي معقول قابل للتحديد

القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
يجب قياس استثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في حالة استيفاء كل الشرطين التاليين:

أ. يتم الاحتفاظ بالاستثمار ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه بتحصيل كل من التدفقات النقدية المتوقعة وبيع الاستثمار؛
ب. ويمثل الاستثمار إما أداة دين غير نقدية أو أداة استثمار أخرى لها معدل عائد فعلي معقول قابل للتحديد القيمة العادلة من خلال بيان الدخل

القيمة العادلة من خلال بيان الدخل
يجب قياس الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل ما لم يتم قياسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو لو كان قد تم التصنيف غير القابل للإلغاء عند الاعتراف المبدئي.

ألف ريال قطري

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(د) الاستثمارات المالية (تتمة)

(1) التصنيف (تتمة)

التصنيف غير القابل للإلغاء عند الاعتراف المبدئي

قد تقوم المجموعة باختيار غير قابل للإلغاء لتخصيص استثمار محدد عند الاعتراف الأولي كون أن:

أ. أداة حقوق ملكية كانت بخلاف ذلك تقاس بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل لعرض التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية؛ و

ب. أداة دين غير نقدية أو أداة استثمار أخرى، مقاسة القيمة العادلة من خلال بيان الدخل لو كان القيام بذلك يزيل أو يخفض على نحو كبير عدم الانسجام في القياس أو الاعتراف قد ينشأ بخلاف ذلك من قياس الأصول أو الالتزامات ذات الصلة أو الاعتراف بالأرباح أو الخسائر منها على أسس مختلفة.

(2) الاعتراف وإلغاء الاعتراف

يتم الاعتراف بالاستثمارات المالية في تاريخ المتاجرة، على سبيل المثال، التاريخ الذي تتعاقد فيه المجموعة لشراء أو بيع موجود وفي ذلك التاريخ تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة، ويتم إلغاء تحقيق الاستثمارات المالية عند انتهاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بتحويل جزء كبير من جميع مخاطر وعوائد الملكية.

(3) القياس

القياس المبدئي

يتم القياس المبدئي للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة مضافا إليها تكلفة المعاملة باستثناء تكلفة المعاملة التي يتم تكبدها في الاستحواذ على استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والتي يتم تحميلها على بيان الدخل الموحد.

القياس اللاحق

الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ المركز المالي ويتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة عن إعادة القياس في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تنشأ فيها. بعد الاعتراف المبدئي تقاس الاستثمارات المصنفة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي ناقصا خسارة الانخفاض في القيمة. يتم الاعتراف بجميع الأرباح أو الخسائر الناشئة من عملية الإطفاء وتلك الناشئة من إلغاء الاعتراف أو خسارة الانخفاض في قيمة الاستثمارات في بيان الدخل الموحد.

(4) القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

يعاد قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بقيمتها العادلة في نهاية كل فترة تقرير ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة للاستثمارات في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد ويتم عرضها في احتياطي منفصل للقيمة العادلة ضمن حقوق الملكية.

قد تختار المجموعة أن تعرض ضمن القيمة العادلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية بعض لاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي يحتفظ بها للمتاجرة. يتم الاختيار على أساس كل أداة منفردة عند الاعتراف المبدئي وهو اختيار غير قابل للإلغاء. الأرباح والخسائر من أدوات حقوق الملكية المذكورة لا يعاد تصنيفها لاحقا على الإطلاق في بيان الدخل الموحد، ويتضمن ذلك الاستبعاد. مع ذلك فإن الأرباح والخسائر المتراكمة المعرف بها في احتياطيات القيمة العادلة يتم تحويلها إلى الأرباح المدورة عند استبعاد الاستثمار خسائر انخفاض القيمة (ورد خسائر انخفاض القيمة) لا يعلن عنها بصورة منفصلة من التغييرات الأخرى في القيمة العادلة. توزيعات الأرباح، عندما تمثل عائدا على تلك الاستثمارات، يستمر الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد، ما لم تمثل بصورة واضحة استردادا لجزء من تكلفة الاستثمار، ففي هذه الحالة يتم الاعتراف بها في بيان التغيرات في حقوق الملكية.

بينما بالنسبة للاستثمارات ذات طبيعة أدوات دين والمصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى بيان الدخل الموحد.

(5) مبادئ القياس

قياس التكلفة المطفأة

التكلفة المطفأة للموجود أو الالتزام المالي هو المبلغ الذي يقاس به الأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي مخصوما منه مدفوعات السداد الأصلية مضافا إليه أو مخصوما منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المبدئي المعترف به ومبلغ الاستحقاق ناقصا أي تخفيض لخسارة الانخفاض في القيمة. كما يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي جميع الرسوم المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءً متمماً لمعدل الربح الفعلي.

ألف ريال قطري

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(د) الاستثمارات المالية (تتمة)

(5) مبادئ القياس (تتمة)

قياس القيمة العادلة
القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة موجود أو سداد التزام بين طرفين (بائع ومشتري) مطلعين وراغبين في معاملة تجارية ضمن الأنشطة الاعتيادية. وتقيس المجموعة القيمة العادلة للاستثمارات المسعرة باستخدام سعر إقفال السوق لتلك الأداة. بالنسبة للاستثمار الذي ليس لديه سعر متداول بالسوق، يتم تحديد تقرير معقول للقيمة العادلة من خلال الرجوع إلى القيمة الحالية بالسوق لأداة أخرى، والتي هي مماثلة لها إلى حد كبير، أو بناءً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. تحدد المجموعة قيم البنود المماثلة للنقد عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية على معدلات الربح الحالية لعقود ذات شروط أو مخاطر مماثلة.

(هـ) موجودات تمويل

تشتمل موجودات تمويل على تمويل ملتزم بالشريعة تقدمه المجموعة بمدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد. تتضمن هذه الموجودات، التمويل المقدم من خلال المرابحة والمضاربة والمشاركة والمساومة والإجارة والاستصناع والوكالة وطرق التمويل الإسلامي الأخرى. يتم إثبات موجودات التمويل بتكلفتها المطفأة ناقصا مخصصات خسائر الانخفاض في القيمة (إن وجدت) باستثناء بعض المرابحة التي تصنف وتقاس بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

المرابحة والمساومة
ذمم المرابحة والمساومة المدينة هي مبيعات بشروط مؤجلة. تقوم المجموعة بترتيب معاملات المرابحة والمساومة عن طريق شراء السلعة (التي تمثل موضوع المرابحة) وبيعها إلى المرابح (المستفيد) بهامش ربح على التكلفة. يتم سداد سعر البيع (التكلفة زائدا هامش الربح) في أقساط من جانب المرابح على مدى فترة زمنية متفق عليها. يتم إثبات ذمم المرابحة المدينة بالصافي من الأرباح المؤجلة ومخصص خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجدت). استناداً إلى تعليمات مصرف قطر المركزي يقوم البنك بتطبيق قاعدة إلزام مُصدر أمر الشراء بوعده في البيع بالمرابحة وعدم الدخول في أية معاملة مرابحة لا يتعهد فيها مُصدر أمر الشراء بقبول البضائع في حالة وفائها بالمواصفات.

يتم عرض الذمم المدينة من المساومة بصافي الأرباح المؤجلة ومخصص انخفاض القيمة (إن وجد). عند الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف وقياس الذمم المدينة من المرابحة وفقا لما يلي:

- بالتكلفة المطفأة عندما ينتج، في تواريخ محددة، عن الشروط التعاقدية للذمم المدينة من المرابحة تدفقات نقدية التي ليست إلا مدفوعات لأصل الدين وربح عن أصل المبلغ القائم؛ أو
- بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عندما لا ينتج، في تواريخ محددة، عن الشروط التعاقدية للذمم المدينة من المرابحة تدفقات نقدية ليست إلا مدفوعات لأصل الدين وربح عن أصل المبلغ القائم.

المضاربة
تمويل المضاربة هي شراكات تساهم فيها المجموعة برأس المال. ويتم إثبات هذه العقود بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع ناقصا مخصص خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجد).

المشاركة
تمويلات المشاركة هي شراكات تساهم فيها المجموعة برأس المال. يتم إثبات هذه العقود بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع ناقصا مخصص خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجد).

الإجارة
تنشأ ذمم الإجارة المدينة من هياكل التمويل عندما يكون الشراء والإجارة الفورية للأصل بالتكلفة مضافا إليها ربح متفق عليه (وهي تشكل القيمة العادلة في مجملها). يتم سداد المبلغ على أساس الدفعات المؤجلة، يتم تسجيل ذمم الإجارة المدينة بإجمالي الحد الأدنى من مدفوعات الإجارة ناقصا الإيراد المؤجل (وهي تشكل التكلفة المطفأة في مجملها) ومخصص خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجد).

الاستصناع
الاستصناع هو عقد بيع تتصرف فيه المجموعة بصفتها «الصانع» (البائع) مع «المستصنع» (المشتري) وتقوم بمزاولة تصنيع أو اقتناء منتج استنادا إلى المواصفات المستلمة من المشتري بناء على سعر متفق عليه.

الوكالة
تمثل عقود الوكالة اتفاقية وكالة بين طرفين. يقوم أحد الطرفين، وهو الذي يوفر التمويل (الموكل) بتعيين الطرف الآخر (الوكيل) لاستثمار أموال الموكل في معاملة تلتزم بالشريعة الإسلامية. يستخدم الوكيل الأموال استنادا إلى طبيعة العقد وهو يقدم عائدا متوقعا للموكل. تثبت عقود الوكالة بالتكلفة المطفأة.

ألف ريال قطري

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(و) الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى

(1) الاعتراف والقياس المبدئي

تعترف المجموعة مبدئيا بالأرصدة لدى البنوك وموجودات التمويل وحسابات العملاء الجارية وأرصدة حسابات البنوك وصكوك التمويل وبعض الموجودات والمطلوبات الأخرى في التاريخ الذي تنشأ فيه. جميع الموجودات والمطلوبات المالية يتم الاعتراف بها مبدئيا في تاريخ السداد وهو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفا في النصوص التعاقدية للأداة.

يقاس الأصل أو الالتزام المالي مبدئيا بالقيمة العادلة مضافا إليها، بالنسبة للبند الذي لا يكون بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، تكاليف المعاملة التي تنسب بصورة مباشرة إلى استحواذه أو إصداره.

بعد القياس المبدئي، تقاس الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي بعد استبعاد أي قيم تم إعدامها ومخصص انخفاض القيمة.

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالموجود المالي عند انتهاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الموجود المالي أو عند قيامها بتحويل الموجود المالي في معاملة يتم فيها تحويل جميع مخاطر وعوائد ملكية الموجود المالي أو في الحالة التي لا تحتفظ فيها المجموعة ولا تحول جزء كبيرا من مخاطر وعوائد الملكية كما أنها لا تحتفظ بالسيطرة على الموجود المالي. يتم الاعتراف بأية مصلحة في الموجودات المالية المحولة والتي تؤهل لإلغاء الاعتراف والتي يتم خلقها أو الاحتفاظ بها من جانب المجموعة كموجود أو مطلوب مالي منفصل في بيان المركز المالي الموحد. عند إلغاء الاعتراف بالموجود مالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للموجود (أو القيمة الدفترية المخصصة لجزء من الموجود المحول) والمقابل المستلم (متضمنا أي موجود جديد يتم الحصول عليه ناقصا أي مطلوب جديد يتم تحمله) في بيان الدخل الموحد.

(2) إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالموجود المالي عند انتهاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الموجود المالي أو عند قيامها بتحويل الموجود المالي في معاملة يتم فيها تحويل جميع مخاطر وعوائد ملكية الموجود المالي أو في الحالة التي لا تحتفظ فيها المجموعة ولا تحول جزء كبيرا من مخاطر وعوائد الملكية كما أنها لا تحتفظ بالسيطرة على الموجود المالي. يتم الاعتراف بأية مصلحة في الموجودات المالية المحولة والتي تؤهل لإلغاء الاعتراف والتي يتم خلقها أو الاحتفاظ بها من جانب المجموعة كموجود أو مطلوب مالي منفصل في بيان المركز المالي الموحد. عند إلغاء الاعتراف بالموجود مالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للموجود (أو القيمة الدفترية المخصصة لجزء من الموجود المحول) والمقابل المستلم (متضمنا أي موجود جديد يتم الحصول عليه ناقصا أي مطلوب جديد يتم تحمله) في بيان الدخل الموحد.

تدخل المجموعة في معاملات تقوم فيها بتحويل موجودات معترف بها في بيان مركزها المالي ولكنها تحتفظ إما بجميع أو بجزء كبير من المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو لجزء منها. في حالة الاحتفاظ بجميع أو بجزء كبير من المخاطر والعوائد عندها لا يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المحولة.
في المعاملات التي لا تحتفظ فيها المجموعة ولا تقوم بتحويل جميع أو جزء كبير من مخاطر وعوائد ملكية الموجودات المالية وتحتفظ بالسيطرة على الأصل، تستمر المجموعة في الاعتراف بالموجود إلى حد مشاركتها المستمرة والتي يتم تحديدها بالحد الذي تتعرض فيه إلى التغييرات في قيمة الموجود المحول.

في بعض المعاملات تحتفظ المجموعة بالتزام خدمة الموجود المالي مقابل الرسوم. يتم إلغاء الاعتراف بالموجود المالي عندما يحقق معايير إلغاء الاعتراف. يتم تحقيق موجود أو التزام في عقد خدمة استنادا إلى ما إذا كانت رسوم الخدمة أكثر من (موجود) كاف أو أقل من (التزام) كاف لأداء الخدمة. تلغي المجموعة الاعتراف بالتزام مالي عند التفرغ من أو إلغاء أو انتهاء التزاماتها التعاقدية.

(3) المقاصة

يتم إجراء مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية فقط عندما يكون هناك حق قانوني أو شرعي قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المعترف بها وترغب المجموعة إما في السداد على أساس الصافي أو في تحقيق الموجود وسداد الالتزام في نفس الوقت.

ألف ريال قطري

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(4) تعديل الموجودات والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

في حالة تعديل أحكام الموجود المالي تقيم المجموعة ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجود المعدل مختلفة على نحو كبير. في حالة اختلاف التدفقات النقدية على نحو كبير عندها تعتبر الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية التعاقدية من الموجود المالي الأصلي على أنها قد انتهت. في هذه الحالة يلغى الاعتراف عن الموجود المالي الأصلي ويتم الاعتراف بموجود مالي جديد بالقيمة العادلة ويتم إعادة احتساب معدل ربح فعلي جديد للموجود. نتيجة لذلك يعتبر تاريخ إعادة التفاوض على أنه تاريخ الاعتراف المبدئي لغرض احتساب انخفاض القيمة، متضمنا غرض تحديد ما إذا حدثت زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

لو لم تكن التدفقات النقدية للموجود المعدل مختلفة على نحو كبير عندها لن ينتج عن التعديل إلغاء الاعتراف بالموجود المالي. في هذه الحالة تعيد المجموعة احتساب إجمالي القيمة الدفترية للموجود المالي استنادا إلى التدفقات النقدية المعدلة للموجودات المالية وتعترف بالمبلغ الناشئ عن تعديل إجمالي القيمة الدفترية على أنه ربح أو خسارة تعديل في بيان الدخل الموحد. في حالة القيام بهذا التعديل بسبب الصعوبات المالية لدى الطرف المقابل الذي تم تمويله عندها يتم عرض الربح أو الخسارة بجانب خسائر الانخفاض في القيمة. في حالات أخرى يتم عرضه في صافي الدخل من أنشطة التمويل.

المطلوبات المالية

تلغي المجموعة الاعتراف عن مطلوب مالي عندما يتم تعديل أحكامه وتصبح التدفقات النقدية للمطلوب المعدل مختلفة على نحو كبير. في هذه الحالة يتم الاعتراف بمطلوب مالي جديد بالقيمة العادلة استنادا إلى الأحكام المعدلة. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوب المالي المنتهي والمطلوب المالي الجديد بأحكام معدلة في بيان الدخل الموحد.

(ز) انخفاض قيمة الموجودات المالية (بخلاف استثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية)

تقوم المجموعة بالاعتراف بمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية والتي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:

- الموجودات المالية التي هي أدوات دين؛
- عقود الضمان المالي الصادرة؛ و
- التزامات التمويل الصادرة.

يتم استخدام انخفاض القيمة والخسارة الائتمانية المتوقعة بصورة تبادلية في كل هذه البيانات المالية الموحدة.

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسارة بمبلغ مساوي لعمر الخسائر الائتمانية المتوقعة، باستثناء ما يلي، والتي يتم قياسها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرا:

- الإستثمارات المالية ذات طبيعة أدوات دين و التي تَقَرَّرَ أن لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير؛ و
- الأدوات المالية الأخرى التي لم تزداد المخاطر الائتمانية لها بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي بها.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي ينتج عن الأحداث الافتراضية على أداة مالية ممكنة خلال 12 شهرًا بعد تاريخ التقرير.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير مرجح للخسائر الائتمانية. تقاس على النحو التالي:

- الموجودات المالية غير منخفضة القيمة الائتمانية في تاريخ التقرير: بالقيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للجهة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).
- الموجودات المالية التي تنخفض قيمتها الائتمانية في تاريخ التقرير: بالفرق بين القيمة الدفترية الإجمالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.
- التزامات القروض غير المسحوبة: بالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة في حالة سحب الالتزام والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها؛ و
- عقود الضمان المالي: المدفوعات المتوقعة لتعويض حاملها ناقصًا أي مبالغ تتوقع المجموعة استردادها

إعادة هيكلة الموجودات المالية

إذا تمت إعادة التفاوض على شروط الموجود المالي أو تعديلها أو استبدال أحد الموجودات المالية القائمة بموجود جديد بسبب الصعوبات المالية للمقترض، عندها يتم تقييم ما إذا كان يجب استبعاد الموجود المالي وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على النحو التالي:

- إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة لن تؤدي إلى استبعاد الموجودات القائمة، فإن التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة عن الموجود المالي المعدل يتم إدراجها في حساب العجز النقدي من الموجودات القائمة؛

ألف ريال قطري

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ز) انخفاض قيمة الموجودات المالية (بخلاف استثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية) (تتمة)

إعادة هيكلة الموجودات المالية (تتمة)

- إذا أدت إعادة الهيكلة المتوقعة إلى إلغاء الاعتراف بالموجود القائم، عندها يتم التعامل مع القيمة العادلة المتوقعة للموجود الجديد على أنها التدفق النقدي النهائي من الموجود المالي القائم في وقت استبعاده. يتم تضمين هذا المبلغ في حساب العجز النقدي من الموجودات المالية القائمة التي تم خصمها من التاريخ المتوقع لإلغاء الاعتراف بها إلى تاريخ التقرير باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للموجود المالي القائم.

موجودات مالية منخفضة القيمة الائتمانية

تقوم المجموعة، في تاريخ كل تقرير، بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة منخفضة القيمة الائتمانية أم لا. يعتبر الموجود المالي «منخفض ائتمانياً» عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجود المالي.

تتضمن الأدلة على أن موجود مالي منخفض القيمة الائتمانية البيانات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- صعوبة مالية كبيرة للمقترض أو المصدر؛
- مخالفة العقد مثل حالات التعثر أو التأخر؛
- إعادة هيكلة موجود تمويلي من قبل المجموعة بشروط لم تكن المجموعة لتأخذ بغيرها؛
- أصبح من المحتمل أن المقترض سيدخل في حالة إفلاس أو أي حالة إعادة تنظيم مالي أخرى؛ أو
- اختفاء سوق نشط لورقة مالية بسبب صعوبات مالية.

(ح) النقد وما في حكمه

يتضمن النقد وما في حكمه أوراقا نقدية وعملات معدنية بالصندوق وأرصدة غير خاضعة لقيود محتفظ بها لدى مصارف مركزية وموجودات مالية عالية السيولة ذات فترات استحقاق لثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاستحواذ والتي تخضع لمخاطر غير هامة من التغييرات في قيمتها العادلة ويتم استخدامها من جانب المجموعة في إدارة ارتباطاتها قصيرة الأجل.

يتم تسجيل النقد وما في حكمه في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة المطفأة.

(ط) الاستثمارات العقارية

الاستثمارات العقارية التي يتم الاحتفاظ بها بغرض الإيجار أو لأغراض الزيادة الرأسمالية يتم قياسها بالقيمة العادلة مع الاعتراف بأي تغيير عليها في حقوق الملكية كاحتياطي قيمة عادلة. أية خسائر غير محققة ناتجة عن إعادة قياس الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة يتم تسجيلها في بيان المركز المالي الموحد ضمن احتياطي القيمة العادلة حتى نفاذ الرصيد المتوفر في الاحتياطي وفي الحالة التي تزيد فيها الخسائر عن الرصيد المتوفر يتم إدراج الخسائر في بيان الدخل الموحد. الخسائر أو الأرباح الغير محققة الناتجة من إعادة قياس الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة. في حالة وجود خسائر غير محققة مسجلة سابقا في بيان الدخل الموحد في سنة مالية سابقة، يتم إدراج الأرباح غير المحققة في بيان الدخل الموحد للسنة إلى الحد اللازم لعكس الخسائر السابقة المسجلة في بيان الدخل الموحد. أي زيادة في هذه الأرباح عن خسائر السنة السابقة يتم أضافته إلى احتياطي القيمة العادلة.

(ي) أدوات إدارة المخاطر

تدخل المجموعة في أدوات المشتقات المالية الإسلامية لإدارة التعرض لمخاطر سعر الصرف الأجنبي، بما في ذلك وعد لشراء / بيع العملات من جانب واحد. ويتم تحويل هذه المعاملات وفقا لأسعار الصرف السائدة.

(ك) الموجودات الثابتة

الاعتراف والقياس

تقاس بنود الموجودات الثابتة بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة المتراكمة. تتضمن التكلفة المصروفات التي تنسب بصورة مباشرة لاقتناء الموجود. تتضمن تكلفة الموجودات المكونة داخليا تكلفة المواد والعمالة المباشرة وأية تكاليف متعلقة بصفة مباشرة لجعل الموجودات في حالة عمل وفقا لأغراض الاستخدام المطلوبة منها وتكاليف تفكيك وإزالة البنود وإرجاع الموقع الكائنة عليه إلى وضعه السابق وتكاليف الاقتراض المرسملة.

تتم رسملة البرنامج المشترى الذي يشكل جزء مكملا لوظيفة المعدات ذات الصلة كجزء من تلك المعدات. عندما يكون لأجزاء بند الموجودات الثابتة أعمار إنتاجية مختلفة، تتم المحاسبة عنها كبنود مستقلة (مكونات رئيسية) للموجودات الثابتة.

ألف ريال قطري

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ك) الموجودات الثابتة (تتمة)

الاعتراف والقياس (تتمة)
الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد أحد بنود الموجودات الثابتة يتم تحديدها بمقارنة متحصلات البيع مع القيمة الدفترية للموجودات الثابتة ويتم الاعتراف بها بالصافي في الإيرادات الأخرى / المصروفات الأخرى في بيان الدخل الموحد.

التكاليف اللاحقة
يتم الاعتراف بتكلفة استبدال أحد مكونات الموجودات الثابتة في القيمة الدفترية للبند إذا كان من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في ذلك المكون للمجموعة وإمكانية قياس تكلفتها بصورة موثوق بها. يتم إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية للجزء المستبدل. يتم الاعتراف بتكاليف الخدمة اليومية للموجودات الثابتة في بيان الدخل الموحد عند تكبدها.
يتم الاعتراف بالاستهلاك في بيان الدخل الموحد بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لكل جزء من بند الموجودات الثابتة حيث أن هذه هي أفضل مقارب يعكس النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في الأصل وهي تستند إلى تكلفة الأصل ناقصا قيمته الباقية المقدرة. يتم استهلاك الموجودات المستأجرة بموجب إيجارات تمويلية على مدى فترة الإيجار أو أعمارها الإنتاجية، أيهما أقصر. لا يتم استهلاك الأرض.

الأعمار الإنتاجية المقدرة للسنة الحالية وسنوات المقارنة على النحو التالي:

	السنوات
مباني	20
معدات تقنية المعلومات	5-3
أثاث وتركيبات	7-5
سيارات	5

تتم مراجعة طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم الباقية للموجودات في تاريخ بيان المركز المالي، وتسويتها مستقبلاً إن كان ذلك ملائما.

(ل) الموجودات غير الملموسة

يتم قياس الموجودات غير الملموسة عند اقتناءها المبدئي بشكل منفصل بالتكلفة. تكلفة الموجودات الغير الملموسة التي تم اقتناءها في تجميع الأعمال يمثل القيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ. بعد التسجيل المبدئي، يتم قياس الموجودات الغير ملموسة بالتكلفة ناقص الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض المتراكمة، الموجودات الغير ملموسة المطورة داخليا باستثناء تكاليف التطوير المحملة لا يتم رسملتها ويتم عكس التكاليف في بيان الدخل الموحد في السنة التي تم فيها تحمل التكاليف.
يتم تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الغير ملموسة كمحددة أو غير محددة.

الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار محددة يتم إطفاؤها على مدى الأعمار الاقتصادية ويتم تقدير الانخفاض في القيمة عند وجود مؤشرات على أن الموجود غير الملموس قد انخفضت قيمته. فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء للموجودات التي لها أعمار إنتاجية محددة يتم مراجعتها في كل سنة مالية. التغيرات في الأعمار الإنتاجية المتوقعة أو طريقة الاستخدام المتوقعة يتم المحاسبة عليها بتغير فترة الإطفاء أو الطريقة، كما هو مناسب، ويتم اعتبارها متغيرات في التقديرات المحاسبية.

يتم تسجيل مصروف الإطفاء للموجودات الغير ملموسة التي لها أعمار إنتاجية محددة في بيان الدخل الموحد ضمن طبيعة المصروف بطريق تتناسب مع طبيعة الموجود غير الملموس.

الموجودات الغير ملموسة التي ليس لها أعمار إنتاجية محددة لا يتم إطفاؤها ولكن يتم اختبارها بشكل سنوي لدارسة الانخفاض في القيمة إما بشكل فردي أو على مستوى الوحدة المدرة للنقد. تتم مراجعة تقدير العمر الإنتاجي الغير محدد بشكل سنوي لتحديد إذا كان ذلك صحيحا. إذا ظهر عكس ذلك، يتم عمل التعديل من الموجود غير الملموس بعمر إنتاجي غير محدد إلى محدد بشكل مستقبلي.

ملخص الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة الخاصة بالمجموعة وطرق الإطفاء باستثناء الشهرة هي كما يلي:

	شهرة	علامات تجارية	برمجيات
الأعمار الإنتاجية	غير محددة	محددة (10 سنوات)	محددة (3-5 سنوات)
طريقة الإطفاء المستخدمة	يتم اختبار انخفاض القيمة إما بشكل فردي أو على مستوى الوحدة المولدة للنقد	مطفأة على أساس القسط الثابت على مدى فترات توافرها	مطفأة على أساس القسط الثابت على مدى فترات توافرها
مولدة داخليا أو مشتراه	مشتراه	مشتراه	مشتراه

ألف ريال قطري

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(م) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

يتم مراجعة القيمة الدفترية لموجودات المجموعة الغير مالية في تاريخ بيان المركز المالي لتحديد وجود مؤشر على الانخفاض في القيمة، في حاله وجود أي مؤشر يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد. بالنسبة للشهرة والموجودات الغير ملموسه التي ليس لها أعمار إنتاجيه محددة أو التي ليست متوفرة حاليا للاستخدام، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد في كل سنه وفي نفس الوقت يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة إذا زادت القيمة الدفترية للموجود أو الوحدة المنتجة للنقد عن القيمة المقدرة القابلة للاسترداد.

المبلغ القابل للاسترداد للموجود أو لوحدته المدرة للنقد هي قيمة قيد الاستخدام وقيمته العادلة ناقصا تكاليف البيع، أيهما أكثر. عند تقدير القيمة قيد الاستخدام يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة الذي يعكس التقديرات السوقية الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للموجود أو للوحدة المنتجة للنقد.

لغرض اختبار انخفاض القيمة يتم تجميع الموجودات التي لا يمكن اختبارها بصورة فردية معا في أصغر مجموعة من الموجودات التي تنتج تدفقات نقدية داخلة من الاستخدام تكون مستقلة بصورة أكبر من التدفقات النقدية الداخلة من الموجودات أو الوحدات المدرة للنقد الأخرى. بدون الإخلال باختبار سقف القطاع التشغيلي، لأغراض اختبار انخفاض قيمة الشهرة، يتم تجميع الوحدات المنتجة للنقد التي تم تخصيص الشهرة لها بحيث يعكس المستوى الذي يتم إجراء اختبار انخفاض القيمة فيه المستوى الأدنى الذي يتم فيه رصد الشهرة لأغراض التقارير الداخلية. يتم تخصيص الشهرة المستحوذ عليها في تجميع أعمال على مجموعات من الوحدات المنتجة للنقد التي يتوقع أن تستفيد من منافع التجميع.

لا تنتج موجودات المجموعة كشركة تدفقات نقدية داخلة منفصلة ويتم استخدامها من قبل أكثر من وحدة واحدة منتجة للنقد. يتم تخصيص موجودات الشركة على الوحدات المنتجة للنقد على أساس معقول ومنسجم ويتم اختبار انخفاض قيمتها كجزء من اختبار الوحدة المنتجة للنقد التي تم تخصيص الموجود لها.

يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل الموحد. يتم تخصيص خسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها فيما يتعلق بالوحدات المدرة للنقد أولا لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة المخصصة للوحدة المدرة للنقد (مجموعة الوحدات المنتجة للنقد) ومن ثم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات الأخرى في الوحدة المدرة للنقد (مجموعة الوحدات المنتجة للنقد) بالتناسب.

لا يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة المتعلقة بالشهرة. فيما يتعلق بالموجودات الأخرى يتم تقييم خسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها في الفترات السابقة في كل تاريخ تقرير لتحديد ما إذا كانت هناك أية مؤشرات تدل على نقص أو انتفاء خسارة الانخفاض في القيمة. يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة لو كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد المبلغ القابل للاسترداد.

يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة فقط إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه القيمة الدفترية للموجود للقيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها، بالصافي بعد أي استهلاك أو إطفاء، في حالة عدم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة.

(ن) حسابات العملاء الجارية

يتم الاعتراف بالأرصدة في الحسابات الجارية عند استلامها من قبل المجموعة. يتم قياس المعاملات بالمبلغ المستلم من قبل المجموعة في وقت التعاقد. في نهاية فترة التقرير تقاس هذه الحسابات بالتكلفة المطفأة.

(س) حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق

حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق هي أموال تحتفظ بها المجموعة ويمكن استثمارها حسب تقديرها الخاص. يفوض صاحب حساب الاستثمار المجموعة لاستثمار أموال صاحب حساب الاستثمار بالصورة التي ترى المجموعة أنها مناسبة بدون وضع قيود بخصوص متى وكيف وما هو الغرض الذي يجب أن تُستثمر فيه الأموال.

تقوم المجموعة باحتساب أتعاب الإدارة (أتعاب مضارب) على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق، من إجمالي الدخل من حسابات الاستثمار فإن الدخل المنسوب إلى أصحاب الحسابات يتم تخصيصه على حسابات الاستثمار بعد طرح المخصصات والاحتياطيات وخصم حصة المجموعة كمضارب في الربح. يتم تحديد تخصيص الدخل من جانب إدارة المجموعة ضمن حدود مشاركة الربح المسموح بها حسب أحكام وشروط حسابات الاستثمار المطلق.

ألف ريال قطري

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ع) توزيع الربح بين حقوق أصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين

تلتزم المجموعة بتوجيهات مصرف قطر المركزي كما يلي:

- يتم التوصل إلى صافي الربح بعد الأخذ في الاعتبار جميع الإيرادات والمصروفات في نهاية السنة المالية ويتم توزيعها بين أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة والمساهمين.
- تحتسب حصة ربح أصحاب حسابات الاستثمار على أساس أرصدة إيداعاتهم اليومية على مدار السنة بعد خصم حصة المضاربة المتفق عليها والمعلنة للمجموعة.
- في حالة وجود مصروف أو خسارة تنشأ من إهمال المجموعة بسبب عدم التزامه بلوائح وتوجيهات مصرف قطر المركزي، عندها يجب عدم تحمل تلك المصروفات أو الخسائر من جانب أصحاب حسابات الاستثمار المطلق. يخضع هذا الموضوع إلى قرار مصرف قطر المركزي.
- في الحالة التي تكون فيها نتائج المجموعة في نهاية السنة صافي خسائر عندها سيقوم مصرف قطر المركزي، بصفته الجهة المسؤولة عن تحديد مسؤولية البنك عن هذه الخسائر، باتخاذ قرار عن كيفية معالجة هذه الخسائر بدون الإخلال بقواعد الشريعة الإسلامية.
- بسبب تجميع أموال الاستثمارات مع أموال المجموعة لأغراض الاستثمار، لا يتم إعطاء أولوية لأي طرف عند تخصيص الربح.

(ف) حسابات الاستثمار المقيدة

تمثل حسابات الاستثمار المقيدة الموجودات التي تم اقتناؤها بأموال مدفوعة من قبل أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وما يعادلها والتي تتم إدارتها من قبل المجموعة بصفتها كمدير استثمار استنادا إلى إما عقد مضاربة أو عقد وكالة. حسابات الاستثمار المقيدة هي بصورة حصرية للاستثمار في مشاريع محددة حسب توجيهات أصحاب حسابات الاستثمار. الموجودات التي يتم الاحتفاظ بها بهذه الصفة لا يتم تضمينها في موجودات المجموعة في البيانات المالية الموحدة.

(ص) صكوك تمويل

يمثل تمويل الصكوك مساهمة مشتركة في ملكية موجودات أو منافع أو خدمات تحمل ربحا نصف سنوي ثابت وتستحق بعد ٥ سنوات من تاريخ الإصدار. يتم الاعتراف بهذا الربح على نحو دوري وحتى تاريخ الاستحقاق. يتم أثبات الصكوك بالتكلفة المطفأة. يتم تصنيف هذه الصكوك كبند منفصل في البيانات المالية الموحدة ضمن بند «صكوك تمويل».

(ق) المخصصات

يتم الاعتراف بمخصص عندما يكون لدى المجموعة التزام قانوني أو حكمي حالي نتيجة لحدث سابق يمكن قياسه بصورة موثوق بها ومن المحتمل أن يتطلب تدفق خارج للمنافع الاقتصادية لسداد ذلك الالتزام.

(ر) منافع الموظفين

(1) خطة المساهمات المحددة

تحتسب المجموعة مخصص لاشتراكات في صندوق التقاعد الذي تديره الدولة بالنسبة للموظفين القطريين وفقا لقانون التقاعد ويتم إدراج المصروف الناتج عن ذلك ضمن تكلفة الموظفين ضمن المصروفات العمومية والإدارية في بيان الدخل الموحد. ليس لدى المجموعة أية التزامات دفع أخرى بمجرد دفع المساهمة. يتم الاعتراف بالمساهمات عند حلول موعد استحقاقها.

(2) مخصص مكافأة نهاية الخدمة

تحتسب المجموعة مخصصا لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين وفقا لسياسات المجموعة. تحتسب المكافأة بناءاً على راتب الموظف وفترة الخدمة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد.

(3) منافع الموظفين قصيرة الأجل

تقاس مكافآت نهاية الخدمة قصيرة الأجل للموظفين على الأساس غير المخصوم ويتم دفعها عند تقديم الخدمة ذات الصلة. يتم الاعتراف بالمطلوب للمبلغ المتوقع دفعه بموجب خطط الحافز النقدي قصير الأجل أو خطط مشاركة الربح لو كان لدى المجموعة التزام قانوني أو استدلالي بدفع هذا المبلغ نتيجة لخدمة سابقة تم تقديمها من جانب الموظف ومن الممكن قياس الالتزام بصورة موثوق بها.

(ش) رأس المال والاحتياطيات

توزيعات الأرباح للأسهم العادية

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح للأسهم العادية في حقوق الملكية في الفترة التي يتم اعتمادها من جانب مساهمي البنك.

ألف ريال قطري

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ت) الاعتراف بالإيرادات

المرابحة والمساومة
يتم الاعتراف بالربح من معاملات المرابحة والمساومة عندما يكون الدخل قابلا للتحديد تعاقديا ويمكن تحديد مبلغه عند بدء المعاملة. يتم تحقيق هذا الدخل على أساس التناسب الزمني على مدى فترة المعاملة. عندما يكون دخل العقد غير قابل للتحديد ولا يمكن تحديد مبلغه يتم الاعتراف به عندما يكون الاعتراف مؤكدا على نحو معقول أو عند تحققه فعليا. يتم استبعاد الدخل من الحسابات المتعثرة من بيان الدخل الموحد.

المضاربة
يتم الاعتراف بإيراد تمويل المضاربة عندما ينشأ الحق في استلام الدفعات أو عند توزيع المضاربة بينما يتم تحميل الخسائر على بيان الدخل الموحد عند الإعلان عن ذلك من جانب المضارب. في حالة خسارة رأس المال قبل البدء في الأعمال دون وجود إهمال أو تقصير من قبل المضارب يتم عندئذ خصم الخسائر من رأس مال المضاربة وتعامل كخسارة للمجموعة. في حالة الإنهاء أو التسييل فإن الجزء غير المدفوع من قبل المضارب يسجل كذمم مدينة تستحق من المضارب.

المشاركة
يتم الاعتراف بإيراد تمويل المشاركة عندما يحين الحق في استلام الدفعات أو عند التوزيع.

الإجارة
يتم الاعتراف بالدخل من الإجارة على أساس التناسب الزمني على مدى فترة الإيجار. يتم استبعاد الدخل من الحسابات المتعثرة من بيان الدخل الموحد.

الاستصناع
يتم الاعتراف بالإيراد وهامش الربح في بيان الدخل الموحد للمجموعة وفقا لطريقة نسبة الإنجاز أو طريقة المقاولة المنتهية مع الأخذ في الاعتبار الفرق بين إجمالي الإيرادات (سعر الشراء النقدي) والتكاليف التقديرية للمجموعة. بمجرد أن تصبح الخسائر على عقود الاستصناع متوقعة تقوم، المجموعة بالاعتراف بتلك الخسائر.

الوكالة
يتم الاعتراف بالدخل من ودائع الوكالة على أساس التناسب الزمني بغرض جني معدل عائد دوري ثابت استنادا إلى الرصيد القائم.

الإيرادات من خدمات الأعمال المصرفية الاستثمارية
يتم الاعتراف بإيرادات خدمات الأعمال المصرفية الاستثمارية المصرفية (التي يتم عرضها في إيراد الرسوم والعمولات)، متضمنة رسوم الودائع ورسوم التسويق والأداء حسب الأحكام التعاقدية عندما يتم تقديم الخدمة وتحقق الإيراد. يكون ذلك في العادة عندما تقوم المجموعة بأداء جميع التصرفات الهامة المتعلقة بالمعاملة ومن المحتمل على نحو كبير أن تتدفق المنافع الاقتصادية من المعاملة للمجموعة. يتم تحديد التصرفات الهامة المتعلقة بالمعاملة استنادا إلى الأحكام المتفق عليها في العقود لكل معاملة. يستند تقييم ما إذا كانت المنافع الاقتصادية من المعاملة ستصب في مصلحة المجموعة على مدى الارتباطات المؤكدة الملزمة المستلمة من الأطراف الأخرى.

إيرادات الرسوم والعمولات
يتم إدراج إيراد الرسوم والعمولات التي تعتبر جزء متمما لمعدل الربح الفعلي على الأصل المالي المسجل بالتكلفة المطفأة ويتم إدراجه في قياس معدل الربح الفعلي للموجود المالي. يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات الأخرى متضمنة رسوم خدمة الحسابات وعمولات المبيعات وعمولات دراسة الجدوى ورسوم الإدارة والترتيب والمشاركة في التمويل عند أداء الخدمات ذات الصلة بها.

إيراد توزيعات الأرباح
يتم تحقيق إيراد توزيعات الأرباح عندما ينشأ الحق في استلام الإيراد.

(ث) مصروف الضريبة

يتم احتساب الضرائب استنادا إلى القوانين واللوائح الضريبية في الاختصاصات التي تعمل فيها المجموعة. مبلغ الضريبة المستحقة الدفع أو المستلمة هو أفضل تقدير لمبلغ الضريبة التي يتوقع دفعها أو استلامها والذي يعكس الشك المتعلق بضرائب الدخل. يشتمل مصروف الضريبة على ضريبة حالية وضريبة مؤجلة. يتم الاعتراف بالضريبة الحالية والضريبة المؤجلة في بيان الدخل الموحد فيما عدا إلى الحد الذي تتعلق فيه ببنود معترف بها مباشرة في حقوق الملكية. الضريبة الحالية هي الضريبة المتوقع سدادها أو استلامها من دخل أو خسارة السنة الخاضعة للضريبة باستخدام معدلات الضريبة المطبقة أو التي تطبق على نحو واسع في تاريخ التقرير وتتم تسويتها مع الضريبة المستحقة الدفع فيما يتعلق بسنوات سابقة.

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة فيما يتعلق بالفروق المؤقتة بين القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات لأغراض التقارير المالية والمبالغ المستخدمة لأغراض الضريبة. لا يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة إلى:

ألف ريال قطري

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ث) مصروف الضريبة (تتمة)

- الفروق المؤقتة بين الاعتراف المبدئي بالموجودات أو المطلوبات في معاملة لا تعتبر بمثابة تجميع أعمال ولا تؤثر على بيان الدخل الموحد المحاسبي أو الخاضع للضريبة.
- الفروق المؤقتة المتعلقة بالاستثمارات في شركات تابعة إلى الحد الذي يكون من المحتمل معه ألا يتم عكسها في المستقبل المنظور،
- الفروق المؤقتة الناشئة من الاعتراف المبدئي بالشهرة.

يتم قياس الضريبة المؤجلة بالمعدلات الضريبية التي يُتَوَقَّع تطبيقها على الفروق المؤقتة عند عكسها، وذلك باستخدام معدلات الضريبة المطبقة أو السارية بشكل جوهري في تاريخ التقرير، وتعكس حالة عدم اليقين المتعلقة بضرائب الدخل، إن وجدت.

تتم مقاصة موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة لو كان هناك حق قانوني قابل للتطبيق في مقاصة المطلوبات الضريبية الحالية مقابل الموجودات الضريبية الحالية وهي تتعلق بالضرائب التي يتم تحصيلها من نفس الاختصاص الضريبي على نفس المنشأة الخاضعة للضريبة أو على منشآت ضريبية مختلفة ولكنه يقصد منها سداد مطلوبات وموجودات ضريبة حالية على أساس الصافي أو سيتم تحقيق موجوداتها ومطلوباتها الضريبية في نفس الوقت.

يتم الاعتراف بأصل الضريبة المؤجلة بالنسبة للخسائر الضريبية غير المستخدمة والأرصدة الضريبية والفروق المؤقتة المسموح بخصمها إلى الحد الذي يكون من المحتمل معه توفر أرباح مستقبلية خاضعة للضريبة يمكن استخدامها في مقابلها. تتم مراجعة موجودات الضريبة المؤجلة في كل تاريخ تقرير ويتم تخفيضها إلى الحد الذي يصبح من غير المحتمل معه تحقيق المنفعة الضريبية ذات الصلة.

(خ) العائدات على السهم

يقوم البنك بعرض بيانات العائد الأساسي والمخفف للسهم بالنسبة لأسهمها العادية. يحتسب العائد الأساسي للسهم بقسمة الربح أو الخسارة المنسوبة لحاملي الأسهم العادية بالبنك بعد خصم الربح المستحق للصكوك المؤهلة كرأس مال إضافي على العدد المتوسط المرجح للأسهم القائمة خلال الفترة. يتم تحديد العائدات المخففة للسهم بتسوية الربح أو الخسارة المنسوبة إلى حاملي الأسهم العادية والعدد المتوسط المرجح للأسهم العادية القائمة بأثر جميع الأسهم العادية المخففة المحتملة.

(ذ) التقرير القطاعي

قطاع التشغيل هو أحد مكونات المجموعة التي تقوم بمزاولة أنشطة أعمال يمكن للمجموعة أن تجني منها إيرادات وتتكبد مصروفات ويتضمن ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالتعاملات مع أي من المكونات الأخرى بالمجموعة والتي تتم مراجعة نتائجها التشغيلية بصورة منتظمة من قبل لجنة الإدارة بالمجموعة (بصفتها كبير صانعي القرار التشغيلي) بهدف وضع قرارات عن الموارد المخصصة لكل قطاع وتقييم أدائه والذي تتوفر له معلومات مالية متميزة.

(أ أ) الضمان المعاد حيازته

يتم إثبات الضمانات المعاد حيازتها مقابل سداد الموجودات المالية ضمن بيان المركز المالي الموحد تحت بند «موجودات أخرى» بقيمتها العادلة، ويتم المحاسبة عنها بما يتماشى مع سياسة المجموعة الخاصة بالاستثمارات العقارية كما في إيضاح 3 (1).

(ب ب) الإيرادات التي تحظرها الشريعة

تلتزم المجموعة بعدم تحقيق أية إيرادات من مصادر لا تتفق مع الشريعة الإسلامية، وعليه تقوم بتجنيب أية إيرادات من مصادر غير شرعية في حساب خيري يتم استخدامه من قبل المجموعة للصرف على أنشطة اجتماعية مختلفة متضمنة البحوث والدراسات الشرعية حسب ما تحدده هيئة الرقابة الشرعية.

(ج ج) مطلوبات الوكالات

تقبل المجموعة ودائع من العملاء بموجب عقد وكالة والتي بموجبها يتم الاتفاق على الأرباح المستحقة للعملاء. لا يوجد أي قيود على المجموعة لاستخدام الأموال التي وردت في إطار اتفاقيات عقود الوكالة. تسجل قيمة الوكالات الدائنة بالتكلفة إضافة إلى الأرباح المستحقة.

(د د) الضمانات المالية

تقوم المجموعة في سياق العمل الاعتيادي، بإصدار ضمانات مالية تشتمل على اعتمادات مستندية وخطابات ضمان وخطابات قبول. تدرج هذه الضمانات المالية مبدئياً بقيمتها العادلة وهي الرسوم المستلمة في تاريخ إصدار الضمان، ويتم إطفاء القيمة العادلة المبدئية على مدى العمر الإنتاجي للضمان المالي. بعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس مطلوبات المجموعة بموجب هذا الضمان بالقيمة المطفأة أو المصروفات التقديرية المطلوبة لسداد أي التزامات مالية تنشأ في تاريخ بيان المركز المالي أيهما أعلى. تحدد هذه التقديرات بناء على الصفقات المماثلة والخسائر المتكبدة تاريخياً ومدعومة بتقديرات الإدارة.

ألف ريال قطري

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(هـ هـ) المطلوبات المحتملة

تتضمن المطلوبات المحتملة خطابات الضمان والاعتمادات المستندية والتزامات المجموعة فيما يتعلق بتعهدات أحادية الجانب لشراء/ بيع عملات وغيرها. هذه المطلوبات غير مدرجة في بيان المركز المالي الموحد، ولكن تم الإفصاح عنها في الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة ما لم تكون بعيدة.

(و و) أرقام المقارنة

فيما عدا في الحالات التي يسمح فيها معيار أو تفسير أو يتطلب خلاف ذلك يجب الإبلاغ أو الإفصاح عن جميع المبالغ مع معلومات مقارنة.

(ز ز) أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الاسلامية

يتعامل البنك مع العديد من أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بما في ذلك العقود الآجلة على أساس الوعد للعملات الأجنبية، والمقايضات على أساس الوعد لمعدل الربح، والمقايضات على أساس العملات والخيارات التي يتم الدخول فيها على أساس الوعد للتحوط من تقلبات العملة و معدلات الربح و المخاطر المالية الأخرى.

المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر ومحاسبة التحوط

تتضمن المشتقات التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض إدارة المخاطر جميع الموجودات والمطلوبات المشتقة التي لم يتم تصنيفها كموجودات أو مطلوبات للمتاجرة. تقاس المشتقات التي يحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد. تقوم المجموعة بتخصيص بعض المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر إضافة إلى بعض الأدوات المالية غير المشتقة كأدوات تحوط في العلاقات المؤهلة للتحوط. عند التخصيص المبدئي للتحوط تقوم المجموعة رسميا بتوثيق العلاقة بين الأداة أو الأدوات المشتقة للتحوط والبنود المتحوط لها، متضمنا هدف واستراتيجية إدارة المخاطر عند القيام بالتحوط بجانب الطريقة التي سيتم استخدامها لتقييم فعالية علاقة التحوط. تقوم المجموعة بإجراء تقييم عند البدء في علاقة التحوط وعلى نحو مستمر أيضا للتعرف على ما إذا كان من المتوقع أن تكون أداة (أدوات)التحوط ذات فعالية عالية في مقاصة التغيرات في القيمة العادلة للتدفقات النقدية للبند (البنود) المتحوط لها خلال الفترة التي يتم تخصيص التحوط لها وما إذا كانت النتائج الفعلية لكل تحوط تقع ضمن مدى نسبة تتراوح ما بين 80 إلى 125 في المائة. تقوم المجموعة بإجراء تقييم لتحوط التدفق النقدي بالنسبة لمعاملة متوقعة إذا كان احتمال حدوث المعاملة المتوقعة عاليا ويشكل تعرضا لاختلافات في التدفقات النقدية التي يمكن أن تؤثر في النهاية على الربح أو الخسارة.

تحوطات القيمة العادلة

عندما يتم تخصيص مشتقة كأداة تحوط في تحوط للتغير في القيمة العادلة لموجودات أو مطلوبات معترف بها أو ارتباط مؤكد قد يؤثر على بيان الدخل الموحد، يتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة للمشتقة مباشرة في بيان الدخل الموحد بجانب التغيرات في القيمة العادلة للبند المتحوط له التي تعود إلى الخطر المتحوط له. في حالة انتهاء أو بيع أو إنهاء مشتقة التحوط أو عندما ينتفي وفاء التحوط بمعايير محاسبة التحوط بالقيمة العادلة أو إلغاء تخصيص التحوط، يتم إيقاف محاسبة التحوط بأثر مستقبلي. يتم إطفاء أية تسوية حتى ذلك الوقت على البند المتحوط له باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي في بيان الدخل الموحد كجزء من معدل الفائدة الفعلي للبند على مدى عمره المتبقي.

تحوطات التدفقات النقدية

عند تخصيص مشتقة كأداة تحوط في تحوط التغير في التدفقات النقدية العائد إلى خطر محدد مصاحب للموجودات أو المطلوبات المعترف بها أو معاملة متوقعة على نحو كبير يمكن أن تؤثر على بيان الدخل الموحد فإن الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقة يتم الاعتراف به في الدخل الشامل الآخر في احتياطي التحوط. يعاد تصنيف المبلغ المعترف به في نفس الفترة كتحوط للتدفقات النقدية إلى بيان الدخل كتسوية لإعادة التصنيف في نفس الفترة التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتحوط لها على بيان الدخل الموحد وبنفس البند في بيان الدخل الشامل. أي جزء غير فعال في التغيرات في القيمة العادلة للمشتقة يتم الاعتراف به مباشرة في بيان الدخل الموحد. في حالة انتهاء أو بيع أو إنهاء مشتقة التحوط أو عندما ينتفي وفاء التحوط بمعايير محاسبة التحوط بالقيمة العادلة أو إلغاء تخصيص التحوط يتم إيقاف محاسبة التحوط بأثر مستقبلي. في التحوط المتوقف لمعاملة متوقعة فإن المبلغ التراكمي المعترف به في الدخل الشامل الآخر من الفترة التي يصبح فيها التحوط فعالا يعاد تصنيفه من حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد كتسوية إعادة تصنيف عندما تحدث المعاملة المتوقعة وتأثر على بيان الدخل. في حالة عدم توقع حدوث المعاملة المتوقعة يعاد تصنيف الرصيد المتبقي في الدخل الشامل الآخر مباشرة إلى بيان الدخل الموحد كتسوية إعادة تصنيف.

ألف ريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية

(أ) مقدمة ولمحة عامة

الأدوات المالية

تتضمن الأدوات المالية جميع الموجودات والالتزامات المالية للمجموعة تتضمن الموجودات المالية النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية وأرصدة لدى البنوك والاستثمارات المالية وموجودات تمويل ومشتقات الأدوات المالية وموجودات أخرى محددة تتضمن الالتزامات المالية حسابات العملاء الجارية وأرصدة حسابات البنوك وصكوك تمويل ومطلوبات أخرى محددة. كما تتضمن الأدوات المالية حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق والمطلوبات المحتملة والتعهدات المدرجة ضمن بنود خارج الميزانية العمومية.

إدارة المخاطر

تتعرض المجموعة للمخاطر التالية من استخدامها للأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- المخاطر التشغيلية
- المخاطر الأخرى

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول تعرض المجموعة لكل من المخاطر أعلاه وأهداف المجموعة وسياساتها وعملياتها لقياس وإدارة المخاطر ورأس المال للمجموعة.

تشتمل أعمال المجموعة على تحمل مخاطر بالصورة المستهدفة وإدارتها بصورة مهنية. الوظائف الأساسية لإدارة المخاطر بالمجموعة هي تحديد جميع المخاطر الرئيسية بالمجموعة وقياس تلك المخاطر وإدارة مراكز الخطر وتحديد السقوف. تقوم المجموعة بالمراجعة المنتظمة لسياسات وأنظمة المخاطر لديها لتعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات وأفضل الممارسات بالسوق.

هدف المجموعة هو تحقيق توازن مناسب بين المخاطر والعوائد وتقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للمجموعة، تعرف المجموعة المخاطر على إنها احتمال الخسائر أو الأرباح الضائعة، والتي قد تكون ناجمة عن عوامل داخلية أو خارجية.

إطار إدارة المخاطر

يتولى أعضاء مجلس الإدارة («المجلس») المسؤولية العامة عن وضع الإطار العام لإدارة المخاطر للمجموعة والإشراف عليه.

شكل المجلس عدة لجان متخصصة تقوم بتقديم تقاريرها للمجلس مباشرة كما تقوم نيابة عن المجلس بدعم كفاءة أعمال الإدارة والتي تتضمن أساساً من اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمخاطر ولجنة السياسات والإجراءات ولجنة الترشيحات والتعويضات والمزايا ولجنة الحوكمة.

تتكون اللجنة التنفيذية من أعضاء في المجلس بمشاركة الرئيس التنفيذي للمجموعة بالإضافة إلى كبار المسؤولين عن تداول المعلومات والبيانات المطروحة للنقاش. وقد قام المجلس بتعيين اللجنة التنفيذية لمساعدته في القيام بمسؤولياته وذلك لتمكين اللجان من ممارسة صلاحيات من خلال: التفويض الممنوح لها بين اجتماعات المجلس حول المسائل العاجلة التي يتم الاحتفاظ بها عادة لقرار المجلس نفسه. وتنفيذ المسؤوليات التي يفوض بها المجلس، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. وفي حين أن المجلس له السلطة النهائية فيما يتعلق بالمسائل الائتمانية، فإن اللجنة التنفيذية، بموجب التفويض الحالي من المجلس، هي المسؤولة عن تطبيق سياسة الائتمان والاستثمار في سبيل تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمجلس.

اللجنة التنفيذية هي بمثابة أداة لتنسيق أعمال المؤسسة. يأتي على رأس مهام اللجنة التنفيذية ومسؤولياتها تزويد المجلس بكل ما يستجد من معلومات عن التطورات التجارية والمعاملات ذات الطبيعة الخاصة والمراجعة المنتظمة لأداء وأعمال مختلف القطاعات والتشاور مع إبداء الرأي للمجلس في القرارات الاستراتيجية وإعداد قرارات منح الائتمان التي تكون ضمن صلاحياتها. تعمل اللجنة على وضع مقترحات خطط عمل المجموعة تمهيداً لعرضها على مجلس الإدارة.

إن الهدف الرئيسي لعمل لجنة السياسات والإجراءات هو دراسة وإعداد وتطوير الاستراتيجيات والأهداف والسياسات ونظم وموازنات وإجراءات أدلة العمل تتكفل اللجنة بأن تسير سياسات وممارسات المصرف وفقاً للمعايير المستقرة للعمل المصرفي، كما تقوم بمراجعة كفاءة التشغيل لكل واحدة من تلك المهام والاعتراف من أن الإجراءات الوظيفية متوائمة مع أهداف وعمليات المؤسسة. ومن مسؤوليات اللجنة أيضاً مراقبة أداء المصرف الفصلي على ضوء خطة العمل الاستراتيجية والموازنات المعتمدة. ويشمل لك مراجعة وتعزيز تطوير الأعمال ومواءمة المنتجات وتوزيع الموارد لمختلف قطاعات العمل بالمصرف، وتتولى اللجنة كذلك تسليط الضوء على مظاهر وحالات الانحراف عن السياسات والإجراءات المنصوص عليها في المعايير القياسية ورفعها لإدارة المصرف من حين لآخر لاتخاذ الخطوات التصحيحية اللازمة، وهي مسؤولة أيضاً عن رسم سياسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على القيم التي تمثل إليها المجموعة وشعارها.

ألف ريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(أ) مقدمة ولمحة عامة (تتمة)

إطار إدارة المخاطر (تتمة)

إن لجنة الترشيحات والتعويضات والمزايا هي المسئولة عن وضع سياسة المكافآت لجذب الموظفين والمحافظة عليهم وتحفيزهم وإدارة أعلى مستوى من الكفاءة لديهم والمهارات اللازمة لتحقيق أهداف البنك على أساس سنوي. إن اللجنة مسؤولة عن التأكد من أنها توازن بين مصالح المساهمين والبنك وموظفيه. وتجتمع اللجنة عدة مرات خلال السنة لأداء مهامها والالتزام بها بالتفويض الممنوح لها.

إن الهدف الرئيسي لعمل لجنة التدقيق والمخاطر هو مساعدة المجلس على استيفاء متطلبات الحوكمة والتزامات الرقابة المنوطة بها. ويشمل ذلك تقديم التقارير المالية، ونظام الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر الفعلية، ومهام التدقيق الداخلي والخارجي والإجراءات المتبعة لرصد مدى التقيد بالقوانين ونظم سلوك العمل للمجموعة. كما يشمل دور اللجنة بوجه خاص رفع تقارير إلى المجلس وتقديم المشورة والتوصيات المناسبة بشأن المسائل ذات الصلة بما تقوم بها من أعمال التدقيق وبميثاق عمل لجنة المخاطر من أجل تسهيل اتخاذ القرارات من قبل المجلس.

لجنة التدقيق والمخاطر تتم مساعدتها في هذه المهام من قبل إدارتي التدقيق الداخلي والالتزام.

بالإضافة إلى اللجان المذكورة أعلاه، فقد قامت الإدارة بتكوين عدة لجان داخلية متعددة المهام مثل لجنة الإدارة ولجنة الائتمان والاستثمار ولجنة الموجودات والالتزامات (ALCO) ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية (ORMC) ولجنة الأصول الخاصة (SAC) وهي مسؤولة عن تطوير ومراقبة سياسات المخاطر في مجالها المحدد.

تقدم مجموعة إدارة المخاطر والتي تعمل بصورة مستقلة برفع تقاريرها إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة وتقوم لجنة التدقيق والمخاطر بمساعدة المجلس على الرقابة على الأعمال.

سياسات وإجراءات مجموعة المخاطر تم وضعها للتعرف على وتحليل المخاطر التي يواجهها المصرف، وذلك لوضع حدود مناسبة للمخاطر وسبل الرقابة وكذلك لمتابعة المخاطر الخاصة بالحدود الموضوعة يتم مراجعة السياسات والنظم الخاصة بمجموعة المخاطر بشكل دوري ومستمر لكي تعكس التغيرات في ظروف السوق والمنتجات وكذلك التغيرات في الخدمات المقدمة.

يحدد بيان قابلية تحمل المخاطر درجة تحمل البنك للمخاطر التي تترجم في إطار من سقوف المخاطر أو الأهداف أو المقاييس الخاصة بفئات المخاطر الرئيسية من خلال البنك والمجموعة المصرفية. ومن ثم، فإن وضع القابلية للمخاطرة يضمن إدارة المخاطر بشكل استباقي في إطار العمل.

يقوم مجلس الإدارة وكذلك الإدارة التنفيذية للبنك بمراجعة واعتماد قابلية المخاطر وإطار العمل على أساس سنوي للتأكد من توافقه مع بيئة عمل البنك ومتطلبات أصحاب المصلحة والاستراتيجية. يتم تحديد مستويات تحمل المخاطر على مستويات مختلفة من المحفزات، مع خطط واضحة ومحددة للتصعيد وخطط العمل.

(ب) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر إخفاق أحد العملاء أو الطرف المقابل للموجودات المالية من الوفاء بالتزاماته التعاقدية مما يؤدي إلى تكبد المجموعة خسائر مالية وتنشأ هذه المخاطر بشكل أساسي من موجودات التمويل وأرصدة لدى البنوك واستثمارات مالية وموجودات أخرى محددة.

يشتمل الإطار العام لإدارة مخاطر الائتمان للمجموعة على التالي:

- وضع هيكل صلاحيات وسقوف للموافقة على تجديد الأنشطة التمويلية.
- مراجعة وتقييم مخاطر التعرض الائتماني وفقا لهيكل الصلاحيات والسقوف قبل اعتماد التسهيلات للعملاء. وتخضع عمليات التجديد ومراجعة الأنشطة التمويلية لنفس عملية المراجعة.
- تنويع أنشطة التمويل والاستثمار.
- الحد من التركيزات الائتمانية في القطاعات الصناعية والمواقع الجغرافية ولدى الأطراف الأخرى.
- المراجعة المستمرة لمدى الالتزام بالسقوف المعتمدة للتعرض فيما يتعلق بالأطراف الأخرى والقطاعات والبلدان ومراجعة السقوف بما يتماشى مع استراتيجية إدارة المخاطر وتوجهات السوق.

ويوجد إطار شامل لسقوف مخاطر الائتمان التي تقوم بمراقبة الجودة الشاملة لمحفظة الائتمان للبنك بالإضافة إلى المحافظ الأساسية. بالإضافة إلى ذلك يتم تحديد مستويات مخاطر تركز محددة على مستوى المنتج، والجغرافيا، والأطراف الأخرى والتي تتدرج في المنظمة المعنية.

ألف ريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

تتولى لجنة الائتمان والاستثمار المسؤولية اليومية عن جميع الأمور المتعلقة بمخاطر الائتمان، بما في ذلك تفسير وتطبيق سياسة الائتمان والاستثمار ومراقبة محفظة التعرض وحدود الدول. تقوم لجنة الائتمان والاستثمار بمراجعة وإدارة سياسات مخاطر الموجودات والموافقات والتعرضات والاسترداد المتعلقة بالمخاطر الائتمانية والتشغيلية ومخاطر الامتثال. وهي تعمل كمنتدى عام لمناقشة أي جانب من جوانب المخاطر التي تواجه أو التي من المحتمل أن تواجه المصرف مما يؤدي إلى إضرار بسمعة المصرف أو خسارة مالية له. كما تشرف أيضا على عمليات لجنة إدارة المخاطر التشغيلية ولجنة الموجودات الخاصة.

إضافة إلى ذلك، تدير المجموعة مخاطر التعرض الائتماني بالحصول على ضمانات حيثما كان ذلك مناسباً وبتحديد مدة التعرض. قد تعمد المجموعة في بعض الحالات إلى إنهاء عمليات معينة أو التنازل عنها لأطراف أخرى لتخفيف مخاطر الائتمان.

وتجري مراجعة منتظمة لوحدات الأعمال، والسياسات الائتمانية للمجموعة من قبل إدارتي التدقيق الداخلي/ والالتزام.

(1) الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان قبل الضمانات المحتفظ بها أو أية تعزيزات ائتمانية أخرى

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لعناصر قائمة المركز المالي. يظهر الحد الأقصى للمخاطر بإجمالي الأرصدة قبل تأثير التخفيف عن طريق استخدام اتفاقيات المقاصة الأساسية والضمانات.

التعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بموجودات مالية مسجلة في بيان المركز المالي الموحد كما يلي:

	2022	2021
أرصدة لدى بنوك مركزية	**7,074,912**	6,406,783
أرصدة لدي بنوك	**3,188,120**	7,460,696
موجودات تمويل	**119,284,576**	128,408,527
استثمارات مالية - ذات طبيعة أدوات دين	**41,789,582**	40,614,061
	171,337,190	182,890,067

التعرض لمخاطر الائتمان الأخرى كما يلي:

خطابات ضمان	**8,531,533**	8,393,739
تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	**8,380,788**	7,731,497
اعتمادات مستنديه	**1,254,952**	6,193,367
	18,167,273	22,318,603

يمثل الجدول أعلاه سيناريو أسوأ الحالات لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان، بدون الأخذ في الاعتبار أي ضمان محتفظ به للتعزيزات الائتمانية الأخرى المرفقة. بالنسبة للموجودات المسجل في بيان المركز المالي الموحد، استندت المخاطر الواردة أعلاه على صافي القيم الدفترية الواردة في بيان المركز المالي الموحد.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بضمان مالي هو كامل المبلغ الذي قد يكون بإمكان المجموعة دفعه في حالة استدعاء الضمان. الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بالتزام تمويل هو المبلغ الكامل للالتزام. في كلتا الحالتين فإن الحد الأقصى للتعرض للمخاطر أكبر بكثير من المبلغ المعترف به كمطلوبات في بيان المركز المالي الموحد.

ألف ريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

(2) تركيز مخاطر الائتمان لموجودات مالية ذات تعرض لمخاطر الائتمان

القطاعات الجغرافية

يحلل الجدول التالي مخاطر ائتمان المجموعة بقيمها الدفترية (بدون الأخذ في الاعتبار أي ضمان يتم الاحتفاظ به أو أي تعزيز ائتماني آخر) بحسب المناطق الجغرافية. استنادا إلى مقر إقامة أطرافها المقابلة:

31 ديسمبر 2022 موجودات مسجلة في بيان المركز المالي الموحد:	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	أخرى	الإجمالي
أرصدة لدى بنوك مركزية	6,574,149	-	430,314	70,449	7,074,912
أرصدة لدي بنوك	1,172,455	10,814	113,823	1,891,028	3,188,120
موجودات تمويل	112,177,084	1,115,974	197,200	5,794,318	119,284,576
استثمارات مالية - ذات طبيعة أدوات دين	40,441,796	848,245	22,548	476,993	41,789,582
	160,365,484	1,975,033	763,885	8,232,788	171,337,190

31 ديسمبر 2021 موجودات مسجلة في بيان المركز المالي الموحد:	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	أخرى	الإجمالي
أرصدة لدى بنوك مركزية	5,887,753	-	483,531	35,499	6,406,783
أرصدة لدي بنوك	3,769,602	1,215,227	132,852	2,343,015	7,460,696
موجودات تمويل	121,257,866	1,117,585	590,335	5,442,741	128,408,527
استثمارات مالية - ذات طبيعة أدوات دين	39,741,904	460,128	17,835	394,194	40,614,061
	170,657,125	2,792,940	1,224,553	8,215,449	182,890,067

بنود خارج الميزانية العمومية 31 ديسمبر 2022	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	دول أخرى	الإجمالي
خطابات ضمان	7,342,042	16,439	2,772	1,170,280	8,531,533
تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	8,322,297	-	2	58,489	8,380,788
اعتمادات مستنديه	607,607	-	-	647,345	1,254,952
	16,271,946	16,439	2,774	1,876,114	18,167,273

بنود خارج الميزانية العمومية 31 ديسمبر 2021	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	دول أخرى	الإجمالي
خطابات ضمان	8,192,027	16,654	3,630	181,428	8,393,739
تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	7,710,167	5,312	2	16,016	7,731,497
اعتمادات مستنديه	904,445	447	-	5,288,475	6,193,367
	16,806,639	22,413	3,632	5,485,919	22,318,603

ألف ريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

(2) تركيز مخاطر الائتمان لموجودات مالية ذات تعرض لمخاطر الائتمان

قطاعات الصناعة

فيما يلي تحليل قطاعات الصناعة طبقاً للحد الأقصى لمخاطر الائتمان التي تتعرض لها المجموعة من عناصر المركز المالي الموحد. يظهر الحد الأقصى للتعرض للمخاطر بالقيمة الإجمالية قبل احتساب تأثير التخفيف من خلال استبعاد العمليات المتقابلة واتفاقيات الضمانات.

ممولة وغير ممولة	صافي التعرض للمخاطر 2022	صافي التعرض للمخاطر 2021
حكومة	**57,912,763**	68,905,160
المؤسسات غير المصرفية	**11,327,923**	11,180,455
صناعة	**5,909,813**	5,533,093
تجارية	**12,296,747**	14,865,529
خدمات	**16,336,729**	18,862,437
مقاولات	**6,059,144**	6,356,689
عقارات	**27,370,552**	24,587,993
أفراد	**32,329,014**	30,406,730
أخرى	**1,794,505**	2,191,981
مطلوبات محتملة	**18,167,273**	22,318,603
الإجمالي	**189,504,463**	205,208,670

يعرض الجدول تحليل للأطراف المقابلة عن طريق تعيين وكالة تصنيف:

درجات متساوية	2022	2021
AAA إلى AA–	**62,544,294**	78,138,149
A+ إلى A–	**7,823,423**	10,307,303
BBB إلى BBB–	**88,042,518**	92,373,642
BB+ إلى B–	**24,702,717**	19,967,948
غير مصنفة	**6,391,511**	4,421,628
الإجمالي	**189,504,463**	205,208,670

(3) الجودة الائتمانية

تدير المجموعة الجودة الائتمانية للموجودات المالية باستخدام تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية والخارجية. تتبع مجموعة آلية التقييم الداخلي لعلاقة التصنيف ضمن الموجودات التمويلية.

تستخدم المجموعة مقياس يتراوح من 1 الى 10 للعلاقة الائتمانية، إذ تدل الدرجات 1-7 على ائتمان عامل، و8 و9 و10 تدل على ائتمان متعثر. يتم منح جميع الائتمانات تصنيفاً وفقا لمعايير محددة.

تسعى المجموعة باستمرار لإدخال تحسينات على منهجيات تصنيف مخاطر الائتمان الداخلية وسياسات وممارسات إدارة مخاطر الائتمان لتعكس المخاطر الائتمانية الحقيقية للمحفظة وثقافة الائتمان في المجموعة. تتم مراجعة جميع علاقات التمويل مرة واحدة على الأقل في السنة وأكثر من ذلك في حالة الموجودات المتعثرة.

ألف ريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

(3) الجودة الائتمانية (تتمة)

تحليل الجودة الائتمانية

يقدم الجدول التالي تفاصيل عن الجودة الائتمانية:

	2022				2021			
الموجودات التمويلية العاملة (الدرجات من 1 إلى 7)	**المرحلة 1**	**المرحلة 2**	**المرحلة 3**	**الإجمالي**	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي
المبلغ الإجمالي	**110,176,122**	**30,363,329**	**-**	**140,539,451**	116,502,731	21,737,813	-	138,240,544
الربح المؤجل	**(9,846,627)**	**(7,307,733)**	**-**	**(17,154,360)**	(6,050,348)	(1,333,504)	-	(7,383,852)
القيمة الدفترية	**100,329,495**	**23,055,596**	**-**	**123,385,091**	110,452,383	20,404,309	-	130,856,692
المتعثرة (الدرجات من 8 إلى 10)								
المبلغ الإجمالي	**-**	**-**	**2,022,478**	**2,022,478**	-	-	2,671,936	2,671,936
الربح المؤجل	**-**	**-**	**(97,688)**	**(97,688)**	-	-	(281,802)	(281,802)
القيمة الدفترية	**-**	**-**	**1,924,790**	**1,924,790**	-	-	2,390,134	2,390,134
مخصص انخفاض القيمة	**(3,289,772)**	**(898,563)**	**(1,773,853)**	**(5,962,188)**	(2,215,969)	(797,773)	(1,768,841)	(4,782,583)
الربح المعلق	**-**	**-**	**(63,117)**	**(63,117)**	-	-	(55,716)	(55,716)
صافي القيمة الدفترية	**97,039,723**	**22,157,033**	**87,820**	**119,284,576**	108,236,414	19,606,536	565,577	128,408,527
استثمارات مالية - دين (التكلفة المطفأة)								
عاملة (AAA إلى B- و NR)	**41,495,772**	**-**	**-**	**41,495,772**	40,181,188	101,701	-	40,282,889
دون المستوى (CCC+ إلى D)	**-**	**-**	**109,337**	**109,337**	-	-	109,337	109,337
	41,495,772	**-**	**109,337**	**41,605,109**	40,181,188	101,701	109,337	40,392,226
مخصص انخفاض القيمة	**(455)**	**-**	**(103,222)**	**(103,677)**	(153)	(358)	(103,222)	(103,733)
القيمة الدفترية	**41,495,317**	**-**	**6,115**	**41,501,432**	40,181,035	101,343	6,115	40,288,493

ألف ريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

(3) الجودة الائتمانية (تتمة)

	2022				2021			
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي
مستحق من بنوك مركزية								
عاملة (AAA إلى B- و NR)	**6,644,597**	**-**	**-**	**6,644,597**	5,923,252	-	-	5,923,252
دون المستوى (CCC+ إلى D)	**-**	**-**	**662,487**	**662,487**	-	-	701,531	701,531
	6,644,597	**-**	**662,487**	**7,307,084**	5,923,252	-	701,531	6,624,783
مخصص انخفاض القيمة	**-**	**-**	**(232,172)**	**(232,172)**	-	-	(218,000)	(218,000)
القيمة الدفترية	**6,644,597**	**-**	**430,315**	**7,074,912**	5,923,252	-	483,531	6,406,783
مستحق من بنوك								
عاملة (AAA إلى B- و NR)	**3,161,100**	**27,350**	**-**	**3,188,450**	7,407,654	53,227	-	7,460,881
دون المستوى (CCC+ إلى D)	**-**	**-**	**19,665**	**19,665**	-	-	19,945	19,945
	3,161,100	**27,350**	**19,665**	**3,208,115**	7,407,654	53,227	19,945	7,480,826
مخصص انخفاض القيمة	**(329)**	**(1)**	**(19,665)**	**(19,995)**	(182)	(3)	(19,945)	(20,130)
القيمة الدفترية	**3,160,771**	**27,349**	**-**	**3,188,120**	7,407,472	53,224	-	7,460,696
التزامات القروض والضمان المالي								
عاملة (درجات 1 إلى 7)	**16,561,521**	**1,466,711**	**-**	**18,028,232**	21,638,755	540,798	-	22,179,553
متعثرة (درجات من 8 إلى 10)	**-**	**-**	**139,041**	**139,041**	-	-	139,050	139,050
	16,561,521	**1,466,711**	**139,041**	**18,167,273**	21,638,755	540,798	139,050	22,318,603
مخصص انخفاض القيمة	**(14,470)**	**(4,361)**	**(48,437)**	**(67,268)**	(19,359)	(1,074)	(27,678)	(48,111)
القيمة الدفترية	**16,547,051**	**1,462,350**	**90,604**	**18,100,005**	21,619,396	539,724	111,372	22,270,492

ألف ريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

(3) الجودة الائتمانية (تتمة)

النقد وما في حكمه

تحتفظ المجموعة بنقد وما في حكمه بمبلغ 1,828 مليون ريال قطري في 31 ديسمبر 2022 (2021: 1,171مليون ريال قطري). يتم الاحتفاظ بالنقد وما في حكمه لدى بنوك مركزية ومؤسسات مالية في الأطراف المقابلة مصنفة في التصنيفات AA- إلى ++ AA الأقل استنادا إلى تصنيفات من وكالات خارجية فيما عد مبلغ 467 مليون ريال قطري (2021: 461 مليون ريال قطري) غير مصنفة.

الضمانات

تحصل المجموعة على ضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى في سياق الأعمال العادية من الأطراف المقابلة. وبصفة عامة، لم يكن هناك خلال السنة تدهور ملحوظ في جودة الضمانات الإضافية المحتفظ بها من قبل المجموعة. وبالإضافة إلى ذلك، لم تكن هناك تغييرات في سياسات الضمانات للمجموعة.

القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها مقابل موجودات التمويل منخفضة القيمة الائتمانية كما في 31 ديسمبر 2022 هي 270.4 مليون ريال قطري (2021: 945.9 مليون ريال قطري).

إن قيمة المبلغ التعاقدي للموجودات المالية المشطوبة خلال الفترة، خاضعاً لنشاط الإنفاذ كما في 31 ديسمبر 2022 هو 570 مليون ريال قطري (2021: 294 مليون ريال قطري).

موجودات التمويل المعاد التفاوض بشأنها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة ترتيبات لتمديد فترة السداد واعتماد خطط إدارية خارجية وتعديل وتأجيل السداد. تستند سياسات وممارسات إعادة الهيكلة إلى مؤشرات أو معايير وبحسب تقدير الإدارة فإنه من المرجح جدا استمرار الدفع. تتم مراجعة هذه السياسات على نحو مستمر.

(4) الضمان المعاد حيازته

يتم بيع العقارات المعاد حيازتها في أقرب وقت عملي ممكن مع استخدام المتحصلات لتخفيض المديونية القائمة. يتم تصنيف العقارات المعاد حيازتها في بيان المركز المالي الموحد ضمن الموجودات الأخرى.

(5) سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب موجود تمويلي أو رصيد الاستثمار في أدوات ذات طبيعة دين وأية مخصصات خاصة بخسائر الانخفاض في القيمة عندما تحدد إدارة الائتمان بالمجموعة أن الموجود التمويلي أو الضمان الخاص به غير قابل للتحصيل وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف قطر المركزي.

يتم القيام بهذا التحديد بعد الأخذ في الاعتبار المعلومات مثل حدوث تغييرات كبيرة في المركز المالي للعميل/ المصدر مثل عدم مقدرة العميل/ المصدر على سداد الالتزام أو عدم كفاية متحصلات الضمان لسداد المبلغ بكامله. بالنسبة للموجودات التمويلية القياسية ذات المبالغ الصغيرة، تستند قرارات الشطب عموما على مركز تجاوز المنتج المحدد لموعد استحقاقه.

(6) المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة

الزيادة الكبيرة في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كان خطر التخلف عن سداد أداة مالية قد ازداد بشكل ملحوظ منذ الاعتراف الأولي، تأخذ المجموعة في الاعتبار معلومات معقولة ومدعومة ذات صلة ومتوفرة دون تكلفة أو جهد لا لزوم له. وهذا يشمل المعلومات الكمية والنوعية والتحليل بما في ذلك نظام التصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان، وتصنيف المخاطر الخارجية، إن وجدت، وحالة الحسابات المتأخرة في السداد، والحكم الائتماني، وحيثما كان ممكنا، الخبرة التاريخية ذات الصلة. قد تقوم المجموعة أيضا بتحديد أن التعرض للمخاطر شهد زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية على أساس مؤشرات نوعية معينة ترى أنها تدل على ذلك وقد لا ينعكس تأثيرها بشكل كامل في التحليل الكمي لها في الوقت المناسب.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة كبيرة منذ الاعتراف المبدئي، يتم أخذ المعايير التالية في الاعتبار:

1. انخفاض درجتين للتصنيف من 1 إلى 4 أو انخفاض درجة واحدة للتصنيفات من 5 إلى 6.
2. التسهيلات المعاد هيكلتها خلال الاثني عشر شهرًا الماضية .
3. التسهيلات متأخرة السداد بعدد 60 يوما كما في تاريخ التقرير.
4. أي سبب آخر وفقا لتقدير الإدارة أن الأدلة على حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان

ألف ريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

(6) المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة (تتمة)

تصنيف مخاطر الائتمان

يتم تحديد تصنيف مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تشير إلى خطر التعثر. تختلف هذه العوامل بناءً على طبيعة التعرض ونوع المقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، والتي قد تؤدي إلى نقل تعرض إلى درجة مخاطر ائتمان مختلفة.

وضع هيكل المدة لاحتمالية التعثر

تستخدم المجموعة نماذج تحليلية لتحليل البيانات المجمعة ووضع تقديرات للتعرضات لمخاطر احتمالية التعثر وكيفية توقع تغيرها نتيجة لمرور الوقت. يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التعثر والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي الأساسية في مختلف المناطق الجغرافية التي يتعرض فيها المجموعة لمخاطر.

الموجودات المالية المعاد التفاوض عليها

الأحكام التعاقدية للتمويل قد يتم تعديلها لعدة أسباب متضمنة التغير في ظروف السوق واحتفاظ العميل وعوامل أخرى لا تتصل بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. التمويل القائم والذي يتم تعديل أحكامه قد يلغى الاعتراف عنه والاعتراف بدلا عنه بتمويل معاد التفاوض عليه كتمويل جديد بالقيمة العادلة. متى كان ذلك ممكنا، تسعى المجموعة لإعادة هيكلة التمويل بدلا عن حيازة الضمانات الإضافية، إن وجدت. قد يتضمن هذا توفير ترتيبات دفع وتوثيق اتفاقية تمويل بشروط جديدة. تقوم الإدارة بصفة مستمرة بمراجعة التمويل المعاد التفاوض عليه للتأكد من استيفاء جميع المعايير وأنه من المرجح أن تحدث جميع المدفوعات المستقبلية.

سيتم تصنيف الحسابات المعاد هيكلتها لأسباب ائتمانية في الـ 12 شهرا الماضية تحت المرحلة 2.

عريف التعثر

تعتبر المجموعة أن الموجود المالي متعثر عندما:

- يكون من غير المرجح أن يدفع الطرف الذي يتم تمويله التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، بدون الرجوع من جانب المجموعة إلى إجراءات كتحصيل الضمان (لو كان يتم الاحتفاظ بأي ضمان)؛ أو
- – يكون الطرف الذي يتم تمويله قد تجاوز موعد الاستحقاق بأكثر من 90 يوما بخصوص أي التزام ائتماني هام للمجموعة؛ أو

تم التصنيف الداخلي على أنه 8 أو 9 أو 10 بما يتماشى مع تصنيفات مصرف قطر المركزي لفئات دون القياسية أو المشكوك في تحصيلها أو الخسارة على التوالي.

عند تقييم ما إذا كان المقترض متعثرا تدرس المجموعة المؤشرات:

- الكمية، أي مركز تجاوز موعد الاستحقاق وعدم الدفع لأي التزام آخر من جانب نفس المصدر إلى المجموعة؛ و
- استنادا إلى البيانات المطورة داخليا والتي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

قد تتغير مدخلات التقييم لما إذا كانت الأداة المالية متعثرة ومدى أهميتها عبر الزمن لتعكس التغيرات في الظروف. إن تعريف التعثر يتماشى على نحو كبير مع ذلك المطبق من جانب المجموعة لأغراض رأس المال النظامي

إدراج المعلومات المستقبلية في نماذج خسائر الإئتمان المتوقعة

يتضمن تقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان (SICR) وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) على حد سواء المعلومات المستقبلية. أجرى البنك تحليل الارتباط التاريخي وحدد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة لكل محفظة. تم اختبار هذه المتغيرات الاقتصادية لكل من اتجاه الارتباط ومستوى الارتباط بمحفظة البنك الخاصة ومعدلات التخلف عن السداد على مستوى السوق.

تختلف هذه المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على إحتمالية التعثر والتعرض عند التعثر والخسارة عند التعثر باختلاف الأداة المالية. يتم تحديث تنبؤات هذه المتغيرات الاقتصادية («السيناريو الاقتصادي الأساسي») من التوقعات الاقتصادية العالمية؛ بيانات صندوق النقد الدولي الخاصة بالدول والتوقعات الاقتصادية التي ينشرها بشكل دوري البنك الدولي (Pink Sheet) ومصرف قطر المركزي، والتي تقدم أفضل عرض تقديري للاقتصاد وأسعار السلع خلال الفترة القادمة إلى خمس سنوات. يتم الحصول على توقعات متغير الاقتصاد الكلي حتى العمر المتبقي للتعرضات بعد خمس سنوات من خلال تحليل السلاسل الزمنية، أي المتوسط المتحرك / متوسط الارتداد حسب الاقتضاء. يتم الحصول على تأثير هذه المتغيرات الاقتصادية على إحتمالية التعثر باستخدام النموذج الهيكلي «merton-vasicek» لجميع المحفظة باستثناء محفظة التجزئة. يتم إجراء تحليل الانحدار لالتقاط آثار متغيرات الاقتصاد الكلي المستقبلية على محفظة التجزئة.

ألف ريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

(6) المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة (تتمة)

إدراج المعلومات المستقبلية في نماذج خسائر الإئتمان المتوقعة (تتمة)

وقد نظر البنك في تأثير الشكوك المحتملة بسبب الحرب الروسية وما نتج عنها من اضطرابات في سلسلة التوريد وارتفاع معدلات الأرباح العالمية من خلال بناء السيناريو المجهد وأوزانه. استخدم البنك أحدث التوقعات الاقتصادية المنشورة في أكتوبر 2022، والتي تتضمن التأثير المستمر للانكماش الاقتصادي على مستوى العالم بسبب الصراع الجيوسياسي وارتفاع التضخم. لا تزال التوقعات بالنسبة لدولة قطر إيجابية بعد استضافة البلاد بنجاح لكأس العالم لكرة القدم 2022 ومن المتوقع أن يستمر النمو بطريقة قوية على مدى السنوات ال 5 المقبلة. وقد أدى ذلك إلى جانب ارتفاع أسعار النفط خلال العام إلى قيام البنك بالنظر في سيناريو حالة أفضل اعتبارا من 31 ديسمبر 2022. ومع ذلك، تواصل الإدارة الحفاظ على نظرة حذرة وجميع الاحتمالات التراكمية لجميع سيناريوهات الانكماش المعقولة مع الأخذ في الاعتبار توقعات القاعدة كنقطة انطلاق كوزن احتمالي للسيناريو المجهد لمعالجة مخاوف الانكماش الاقتصادي. ".

بالإضافة إلى السيناريو الاقتصادي الأساسي، يقدم فريق مخاطر الائتمان بالبنك أيضًا سيناريوهات أخرى محتملة جنبًا إلى جنب مع ترجيح السيناريوهات. يتم تعيين عدد السيناريوهات الأخرى المستخدمة بناءً على تحليل كل نوع منتج رئيسي لضمان تسجيل الأحداث المعقولة. يتم إعادة تقييم عدد السيناريوهات وخصائصها في تاريخ كل تقرير. في 31 ديسمبر 2022، بالنسبة لجميع المحافظ، خلص البنك إلى أن ثلاثة سيناريوهات تصور بشكل مناسب أوجه عدم اليقين في توقعات الاقتصاد الكلي، أي السيناريو الأساسي: النظر في توقعات الاقتصاد الكلي المنشورة، والسيناريو المحسن والسيناريو المجهد: النظر في المدى الطويل مصطلح التقلب الملحوظ في توقعات الاقتصاد الكلي. يتم تحديد ترجيح السيناريو من خلال مزيج من التحليل الإحصائي وأحكام ائتمان الخبراء، مع مراعاة مجموعة النتائج المحتملة التي يمثلها كل سيناريو مختار. إن أوزان السيناريو المأخوذة في الاعتبار لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة اعتبارًا من 31 ديسمبر 2022 هي السيناريو الأساسي: 50-65%، السيناريو المحسن: 3-12% والسيناريو المجهد: 23-47%. يتم إجراء تقييم الزيادات الكبيرة في مخاطر الائتمان بناءً على تقييم مخاطر الائتمان وفقًا لتعليمات مصرف قطر المركزي وتقييم الإدارة تحت كل من السيناريوهات الأساسية، والسيناريوهات الأخرى، مضروبة في ترجيحات السيناريو ذات الصلة. يحدد هذا ما إذا كانت الأداة المالية بأكملها في المرحلة 1 أو المرحلة 2 أو المرحلة 3 وبالتالي ما إذا كان يجب تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً أو على مدى فترة الإستحقاق بالكامل. بعد هذا التقييم، يقيس البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة على أنها إما الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً (المرحلة 1)، أو الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى كامل الفترة (المراحل 2).

كما هو الحال مع أي تنبؤات اقتصادية، فإن احتمالات التنبؤ الأساسي تخضع لدرجة عالية من عدم اليقين المتأصل وبالتالي قد تختلف النتائج الفعلية بشكل كبير عن تلك المتوقعة. يعتبر البنك أن هذه التوقعات تمثل أفضل تقدير للنتائج المحتملة ويتم اعتبار السيناريوهات على أنها تلتقط أوجه عدم اليقين في توقعات السيناريو الأساسي.

افتراضات اقتصادية متغيرة

كانت أهم افتراضات نهاية الفترة المستخدمة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2022 هي أسعار النفط (2023-2024: 86 دولار أمريكي للبرميل (النسبة المئوية لتركيز ائتمان القطاع الخاص (24-2023: 66.48%(ونسبة التغير في حجم الصادرات (24-2023:0.44%).

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

المدخلات الرئيسية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي هيكل المصطلحات للمتغيرات التالية:

- احتمالية التعثر (PD)؛
- الخسارة عند التعثر (LGD)؛
- قيمة التعرض عند التعثر (EAD).

تستمد هذه المعايير عمومًا من النماذج الإحصائية التي تم وضعها داخليًا وبيانات تاريخية أخرى. يتم تعديلها لتعكس معلومات مستقبلية كما هو موضح أعلاه.

تقديرات احتمالية التعثر (PD) هي تقديرات في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس نماذج التقييم الإحصائية. تستند هذه النماذج الإحصائية إلى البيانات المجمعة داخليًا والتي تشتمل على عوامل كمية ونوعية على حد سواء ويتم استكمالها ببيانات احتمالية التعثر الخارجية عند توفرها.

ألف ريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

(6) المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة (تتمة)

افتراضات اقتصادية متغيرة (تتمة)

الخسارة عند التعثر (LGD) هو حجم الخسارة المحتملة في حالة التعثر عن السداد. تقدر المجموعة معلمات الخسارة عند التعثر بناءً على تاريخ معدلات الاسترداد للمطالبات ضد الأطراف المقابلة المتعثرة بنسبة 50% قيمة التعرض عند التعثر بما يتماشى مع مقررات لجنة بازل (BCBS) والتي اقترحت قيمة التعرض عند التعثر غير المضمون بنسبة 45%. تأخذ نماذج قيمة الخسارة عند التعثر في الاعتبار القيمة الإضافية المتوقعة لفئة الضمانات العقارية ويفترض البنك أن النسبة العالية جداً للخصومات المطبقة على قيمة الضمان وفقاً لمصرف قطر المركزي تعوض أي عوامل أخرى تؤثر على قيمة الخسارة عند التعثر كعامل خصم أو استرداد أو تكاليف إدارية.

تمثل قيمة التعرض عند التعثر (EAD) التعرض المتوقع في حالة التخلف عن السداد. تستمد المجموعة قيمة التعرض عند التعثر من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغيرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن قيمة التعرض عند التعثر من موجود مالي هو إجمالي قيمته الدفترية. بالنسبة لالتزامات الإقراض والضمانات المالية، تشتمل قيمة التعرض عند التعثر على المبلغ المسحوب، بالإضافة إلى المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناءً على الملاحظات التاريخية والتوقعات المستقبلية.

مخصص الخسارة

يعرض الجدول التالي تسويات بين رصيد الافتتاح والإغلاق لمخصص الخسارة حسب فئة الأدوات المالية. تمثل المبالغ المقارنة حساب المخصص للخسائر الائتمانية وتعكس أساس القياس وفقا لمعيار المحاسبة المالية ذي الصلة.

ألف ريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

مخصص الخسارة (تتمة)

الموجودات التمويلية	2022 المرحلة 1	2022 المرحلة 2	2022 المرحلة 3	2022 إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة	2021 المرحلة 1	2021 المرحلة 2	2021 المرحلة 3	2021 إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة
الرصيد في 1 يناير	2,215,969	797,773	1,768,841	4,782,583	1,666,290	689,093	1,545,715	3,901,098
التحويلات للمرحلة 1	356	-	(356)	-	-	-	-	-
التحويلات للمرحلة 2	(51,114)	93,478	(42,364)	-	(43,282)	43,282	-	-
التحويلات للمرحلة 3	(1,490)	(12,839)	14,329	-	(13,254)	(85,535)	98,789	-
مخصص انخفاض القيمة للفترة، بالصافي	1,125,946	20,151	48,214	1,194,311	607,612	150,933	567,541	1,326,086
المبالغ المستردة/ المشطوبة	-	-	(9,427)	(9,427)	-	-	(443,204)	(443,204)
تحويل وتعديلات عملات أجنبية	105	-	(5,384)	(5,279)	(1,397)	-	-	(1,397)
الرصيد في 31 ديسمبر	3,289,772	898,563	1,773,853	5,962,188	2,215,969	797,773	1,768,841	4,782,583

أدوات دين مسجلة بالتكلفة المطفأة	2022 المرحلة 1	2022 المرحلة 2	2022 المرحلة 3	2022 إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة	2021 المرحلة 1	2021 المرحلة 2	2021 المرحلة 3	2021 إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة
الرصيد في 1 يناير	153	358	103,222	103,733	253	1,666	98,126	100,045
مخصص انخفاض القيمة للفترة، بالصافي	302	(358)	-	(56)	3	(1,308)	5,096	3,791
تحويل وتعديلات عملات أجنبية	-	-	-	-	(103)	-	-	(103)
الرصيد في 31 ديسمبر	455	-	103,222	103,677	153	358	103,222	103,733

ألف ريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

مخصص الخسارة (تتمة)

	2022				2021			
مستحق من بنوك مركزية	**المرحلة 1**	**المرحلة 2**	**المرحلة 3**	**إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة**	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة
الرصيد في 1 يناير	**-**	**-**	**218,000**	**218,000**	-	-	218,000	218,000
مخصص انخفاض القيمة للفترة، بالصافي	**-**	**-**	**14,172**	**14,172**	-	-	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر	**-**	**-**	**232,172**	**232,172**	-	-	218,000	218,000

	2022				2021			
مستحق من بنوك	**المرحلة 1**	**المرحلة 2**	**المرحلة 3**	**إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة**	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة
الرصيد في 1 يناير	**182**	**3**	**19,945**	**20,130**	561	-	20,647	21,208
مخصص انخفاض القيمة للفترة، بالصافي	**147**	**(2)**	**(280)**	**(135)**	(415)	3	(702)	(1,114)
تحويل وتعديلات عملات أجنبية	**-**	**-**	**-**	**-**	36	-	-	36
الرصيد في 31 ديسمبر	**329**	**1**	**19,665**	**19,995**	182	3	19,945	20,130

	2022				2021			
الائتمان خارج الميزانية العمومية الخاضع لمخاطر الائتمان	**المرحلة 1**	**المرحلة 2**	**المرحلة 3**	**إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة**	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة
الرصيد في 1 يناير	**19,359**	**1,074**	**27,678**	**48,111**	14,346	2,829	33,349	50,524
التحويلات للمرحلة 1	**-**	**-**	**-**	**-**	-	-	-	-
التحويلات للمرحلة 2	**(1,299)**	**1,299**	**-**	**-**	(15)	15	-	-
التحويلات للمرحلة 3	**-**	**-**	**-**	**-**	-	-	-	-
مخصص انخفاض القيمة للفترة، بالصافي	**(3,590)**	**1,988**	**20,759**	**19,157**	5,028	(1,770)	(5,671)	(2,413)
الرصيد في 31 ديسمبر	**14,470**	**4,361**	**48,437**	**67,268**	19,359	1,074	27,678	48,111

ألف ريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ج) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر المتمثلة في عدم تمكن المجموعة من مقابلة التزاماتها عند حلول موعد استحقاقها، مثال على ذلك، نتيجة لسحب ودائع العملاء أو النقد اللازم للارتباطات التعاقدية أو التدفقات النقدية الخارجة الأخرى مثل استحقاقات أدوات الدين أو طلب التأمينات النقدية بالنسبة لأدوات إدارة المخاطر وخلافها. ستؤدي هذه التدفقات الخارجة إلى نقص الموارد المالية المتاحة لتمويل العملاء وأنشطة المتاجرة والاستثمارات. في ظل الظروف القاسية قد ينتج عن عدم توفر السيولة تخفيضات في بيان المركز المالي الموحد ومبيعات الموجودات أو احتمال عدم المقدرة على الوفاء بارتباطات التمويل. إن المخاطر التي لا يمكن للمجموعة أن تقوم بمعالجتها موجودة في جميع العمليات التشغيلية المصرفية ويمكن أن تتأثر بمجموعة من الأحداث المحددة الخاصة بالمؤسسة وأحداث على مستوى السوق بأكمله ويتضمن ذلك أحداث ائتمان واندماج واستحواذ والصدمات المنتظمة والكوارث الطبيعية.

(1) إدارة مخاطر السيولة

تحتفظ المجموعة بمحفظة من الموجودات السائلة عالية الجودة والتي تتكون إلى حد كبير من صكوك مصرف قطر المركزي واستثمارات متاجرة قصيرة الأجل، والودائع بين البنوك قصيرة الأجل، كما تحتفظ المجموعة باحتياطي قانوني لدى مصرف قطر المركزي. تراقب إدارة مخاطر السوق مخاطر السيولة للبنك على أساس يومي من خلال لوحة إدارة السيولة التي تلتقط العديد من مؤشرات السيولة في ظل ظروف السوق العادية والمتوترة على حد سواء. تشمل لوحة إدارة السيولة على النقاط التي سوف تساعد مسبقا في تحديد نقص السيولة، والإجراءات العلاجية التي سيتم اتخاذها في إطار كل حالة جنبا إلى جنب مع الأشخاص المسؤولين.

جميع سياسات وإجراءات السيولة تخضع لمراجعة وموافقة أعضاء مجلس الإدارة و(ALCO).

تقوم المجموعة بمراقبة مخاطر السيولة وفقاً لتعليمات المصرف المركزي على ضوء بازل 3 من خلال نسبتين رئيسيتين نسبة تغطية السيولة (LCR) لمراقبة المرونة قصيرة الأجل (30 يوم) لسيولة البنك ونسبة الرافعة المالية غير المعتمدة على المخاطر كمقياس إضافي موثوق معتمداً على متطلبات رأس المال.

نسبة السيولة محسوبة على أساس توجيهات مصرف قطر المركزي هي 125.6% (2021: 118.9%).

(2) التعرض لمخاطر السيولة

القياس الرئيس الذي يتم استخدامه من جانب المجموعة لإدارة مخاطر السيولة هو نسبة صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء مثال على ذلك، إجمالي الموجودات على إجمالي الالتزامات تبعاً لتواريخ استحقاقهم. يتضمن صافي الموجودات السائلة النقد وما يعادله واستثمار في أدوات ذات طبيعة دين والتي يوجد لها سوق نشط ناقصا الودائع من البنوك وأدوات ذات طبيعة دين والقروض الأخرى والارتباطات التي تستحق خلال الشهر التالي. يتم استخدام احتساب مماثل، ولكنه غير مطابق، لقياس التزام المجموعة بحدود السيولة الموضوعة من مصرف قطر المركزي.

(3) تحليل الاستحقاق

يتم إجراء تحليل سيولة موجودات ومطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق للمجموعة على أساس الفترة المتبقية في 31 ديسمبر إلى تاريخ استحقاقاتها التعاقدية. في حالة عدم وجود استحقاق تعاقدي متفق عليه للموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق، يتم عندئذ تحليل الاستحقاق بناء على الاستحقاقات المتوقعة.

ألف ريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ج) مخاطر السيولة (تتمة)

(3) تحليل الاستحقاق (تتمة)

2022	حتى 3 أشهر	3-6 أشهر	6 أشهر - سنة	سنة- 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	الاجمالي
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	1,827,704	-	21,946	-	6,101,465	7,951,115
أرصدة لدى البنوك	3,149,890	1,030	37,200	-	-	3,188,120
موجودات تمويل	29,309,084	20,826,092	12,592,834	14,174,991	42,381,575	119,284,576
استثمارات مالية	2,678,760	1,062,360	1,033,204	20,734,257	20,265,605	45,774,186
استثمارات في شركات زميلة	-	-	-	-	1,130,376	1,130,376
استثمارات عقارية	-	-	-	-	3,320,550	3,320,550
موجودات ثابتة	115	10,030	10,259	114,561	422,646	557,611
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	217,814	217,814
موجودات أخرى	356,786	64,883	93,762	247,720	1,813,126	2,576,277
إجمالي الموجودات	37,322,339	21,964,395	13,789,205	35,271,529	75,653,157	184,000,625
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة						
المطلوبات						
أرصدة حسابات البنوك	8,299,799	1,398,858	1,436,944	4,552,634	1,694,245	17,382,480
حسابات العملاء الجارية	18,974,228	534	4,316	15,733	26,144	19,020,955
صكوك تمويل	277,001	546,000	728,000	10,738,000	164,055	12,453,056
مطلوبات أخرى	2,896,204	56,898	141,565	96,812	676,870	3,868,349
إجمالي المطلوبات	30,447,232	2,002,290	2,310,825	15,403,179	2,561,314	52,724,840
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	57,634,619	13,046,548	19,043,864	13,242,052	382,856	103,349,939
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	88,081,851	15,048,838	21,354,689	28,645,231	2,944,170	156,074,779
فجوة الاستحقاق	(50,759,512)	6,915,557	(7,565,484)	6,626,298	72,708,987	27,925,846

ألف ريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ج) مخاطر السيولة (تتمة)

(3) تحليل الاستحقاق (تتمة)

2021	حتى 3 أشهر	6-3 أشهر	6 أشهر - سنة	سنة- 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	الاجمالي
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	1,171,395	-	29,105	-	5,976,007	7,176,507
أرصدة لدى البنوك	7,424,274	36,422	-	-	-	7,460,696
موجودات تمويل	29,311,921	17,728,743	24,220,714	26,991,631	30,155,518	128,408,527
استثمارات مالية	739,357	339,077	1,306,971	21,794,426	20,199,941	44,379,772
استثمارات في شركات زميلة	-	-	-	-	1,139,568	1,139,568
استثمارات عقارية	-	-	-	50,232	2,803,765	2,853,997
موجودات ثابتة	180	196	3,435	152,776	413,650	570,237
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	217,814	217,814
موجودات أخرى	78,418	31,483	87,026	47,323	1,464,542	1,708,792
إجمالي الموجودات	38,725,545	18,135,921	25,647,251	49,036,388	62,370,805	193,915,910
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة						
المطلوبات						
أرصدة حسابات البنوك	7,913,850	2,136,467	2,660,734	6,384,064	760,767	19,855,882
حسابات العملاء الجارية	16,858,664	3,281	5,473	18,194	21,418	16,907,030
صكوك تمويل	-	2,791,694	-	5,083,031	6,188,000	14,062,725
مطلوبات أخرى	2,553,789	95,542	113,205	163,830	564,267	3,490,633
إجمالي المطلوبات	27,326,303	5,026,984	2,779,412	11,649,119	7,534,452	54,316,270
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	71,148,114	11,901,901	23,285,292	7,687,554	164,908	114,187,769
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	98,474,417	16,928,885	26,064,704	19,336,673	7,699,360	168,504,039
فجوة الاستحقاق	(59,748,872)	1,207,036	(417,453)	29,699,715	54,671,445	25,411,871

ألف ريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ج) مخاطر السيولة (تتمة)

(3) تحليل الاستحقاق (تتمة)

تحليل استحقاق التدفقات النقدية غير المخصومة

2022	القيمة الدفترية	إجمالي التدفقات النقدية غير المخصومة	حتى 3 أشهر	6-3 أشهر	6 أشهر -سنة	سنة- 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات
مطلوبات مالية غير مشتقة							
أرصدة حسابات البنوك	17,382,480	18,328,782	8,859,736	1,561,246	1,253,747	6,217,253	436,800
حسابات العملاء الجارية	19,020,955	18,975,964	18,904,518	25,253	4,316	15,733	26,144
صكوك تمويل	12,453,056	13,238,770	328,330	638,300	944,840	11,147,450	179,850
مطلوبات أخرى	3,868,349	3,943,541	3,503,406	8,929	91,082	31,940	308,184
إجمالي المطلوبات	52,724,840	54,487,057	31,595,990	2,233,728	2,293,985	17,412,376	950,978
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	103,349,939	106,988,467	58,438,832	13,428,948	20,095,743	14,668,902	356,042
	156,074,779	161,475,524	90,034,822	15,662,676	22,389,728	32,081,278	1,307,020

2021	القيمة الدفترية	إجمالي التدفقات النقدية غير المخصومة	حتى 3 أشهر	6-3 أشهر	6 أشهر -سنة	سنة- 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات
مطلوبات مالية غير مشتقة							
أرصدة حسابات البنوك	19,855,882	20,446,672	7,967,293	2,199,381	2,802,841	6,684,503	792,654
حسابات العملاء الجارية	16,907,030	16,907,030	16,858,664	3,281	5,473	18,194	21,418
صكوك تمويل	14,062,725	15,125,740	82,290	2,841,510	187,170	5,732,440	6,282,330
مطلوبات أخرى	3,490,633	3,405,143	3,003,099	71,792	34,513	5,269	290,470
إجمالي المطلوبات	54,316,270	55,884,585	27,911,346	5,115,964	3,029,997	12,440,406	7,386,872
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	114,187,769	116,495,239	72,010,266	12,117,727	24,001,753	8,300,704	64,789
	168,504,039	172,379,824	99,921,612	17,233,691	27,031,750	20,741,110	7,451,661

ألف ريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(د) مخاطر السوق

تتعرض المجموعة لمخاطر السوق وهي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق. تنجم مخاطر السوق من مراكز مفتوحة في معدلات الربح ومؤشرات العملات والأسهم وكل ما يتعرض لتغيرات عامة أو محددة في السوق والتقلب في مستوى التغيرات في معدلات أو أسعار السوق مثل معدلات الربح وتوزيعات الائتمان وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.

تتركز مخاطر السوق الناجمة عن أنشطة المتاجرة وغير المتاجرة في مجموعة الخزينة ويتم مراقبتها بشكل يومي قبل إدارة مخاطر السوق بمجموعة المخاطر. يتم رفع تقارير بشكل منتظم إلى لجنة الأصول والخصوم (ALCO) ورؤساء وحدات العمل.

إصلاح معدل الإقراض بين البنوك (آيبور)

تبعاً لقرار الهيئات التنظيمية العالمية بالتخلص التدريجي من استخدام معدلات الاقراض بين البنوك (آيبور)، توقف نشر أسعار الليبور للجنيه الإسترليني والين الياباني والفرنك السويسري واليورو بعد 31 ديسمبر 2021، في حين أن معظم فترات إستحقاق الليبور بالدولار الأمريكي (أي الفترات بين اليوم و الليلة، شهر واحد، ثلاثة أشهر، ستة أشهر و 12 شهراً) سيستمر نشرها حتى 30 يونيو 2023.

يرعى المشروع المدير المالي للمجموعة ويديره مجموعة من كبار موظفي الإدارة العليا بجميع إدارات المصرف بما في ذلك فرق العمل التي تتعامل مع العملاء، والشؤون القانونية والمالية والعمليات وتقنية المعلومات. وتتم الإحاطة بسير أعمال المشروع بصورة شهرية إلى إدارة المشروع وبصورة نصف سنوية إلى لجنة التدقيق. خلال العام 2021، بدأ البنك في نقل تعرضات آيبور لديه إلى معدلات خالية من المخاطر (RFR) ووضع خطط وعمليات وإجراءات تفصيلية لدعم انتقال باقي التعرضات. بعد التقدم الذي تم إحرازه خلال العام 2021، يعتقد المصرف أن لديه القدرة التشغيلية لإتمام الانتقالات المتبقية إلى معدلات خالية من المخاطر لمعايير أسعار فائدة مثل سعر ليبور الدولار الأمريكي والذي سيتوقف العمل بها بعد 30 يونيو 2023.

خلال العام ، قام البنك بتحويل جميع العقود المقومة بالجنيه الإسترليني إلى معدل عائد بين البنوك لليلة واحدة بعملة الجنيه الإسترليني « SONIA». بالإضافة إلى ذلك ، استندت جميع العقود المقومة بالدولار الأمريكي ذات السعر المعوم و التي تم إبرامها خلال العام إلى المعدل المضمون للتمويل خلال الليلة الواحدة «SoFR». سيتم نقل العقود القديمة المتبقية بالدولار الأمريكي إما عند تجديد العقد أو بعد 30 يونيو 2023.

يوضح الجدول التالي انتقال العقود المنفذة خلال العام والتعرضات التي تظل معلقة حتى توقف الليبور «Libor» وبالتالي ستخضع للانتقال في المستقبل.

31 ديسمبر 2022	ا تم تحويله إلى مؤشر الأسعار البديلة (ARR)	ليبور الدولار المستحق قبل الإنتقال	ليبور الدولار المستحق بعد الإنتقال
التمويل بالمرابحة	9,436,986	1,228,327	9,339,618
التمويل بالإجارة	-	-	1,366,152
الإستثمارات	-	-	13,598,250
أرصدة لدى البنوك	-	2,457,000	3,640,000
صكوك	-	199,500	1,150,000
	9,436,986	3,884,827	29,094,020
مقايضات معدل الفائدة	-	728,175	5,120,703
مقايضات العملات	512,159	-	-
	512,159	728,175	5,120,703

تم تسجيل الموجودات والمطلوبات المالية بقيمتها الدفترية وتعكس المشتقات المفاهيم التالية:

(1) إدارة مخاطر السوق

تسند الصلاحية الكلية عن مخاطر السوق إلى لجنة الموجودات والالتزامات (ALCO). إدارة مخاطر السوق بمجموعة المخاطر هي المسؤولة عن وضع سياسات تفصيلية لإدارة مخاطر السوق (تخضع لمراجعة وموافقة مجلس الادارة / لجنة الموجودات والالتزامات) والمراجعة اليومية لتطبيقها. الهدف الرئيسي لإدارة مخاطر السوق هو تحديد وتصنيف وإدارة مخاطر السوق بطريقة مناسبة لضمان وحماية مصالح جميع المساهمين. تنظر المجموعة إلى إدارة مخاطر السوق ككفاءة أساسية والغرض منها ليس لتحييد مخاطر السوق، ولكن بدلا من ذلك تعظيم المفاضلة بين المخاطر/ العائد ضمن حدود واضحة المعالم. وجود مخاطر السوق يتطلب قياس حجم التعرض. هذا الإجراء هو مقدمة أساسية لإدارة المخاطر التي تتمثل في تخفيض التعرض والتحوط أو الحفاظ على رأس مال كاف لحماية المجموعة من خطر ضعف القدرة التشغيلية.

ألف ريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(د) مخاطر السوق (تتمة)

(2) التعرض لمخاطر السوق – محافظ المتاجرة

الأداة الأساسية المستخدمة لقياس ومراقبة التعرض لمخاطر السوق ضمن محافظ المتاجرة للمجموعة هي القيمة المعرضة للمخاطر (VaR). القيمة المعرضة للمخاطر في محافظ المتاجرة هي الخسارة المقدرة التي ستقع على المحفظة على مدى فترة محددة من الزمن (فترة الاحتفاظ) من تغيرات سلبية للسوق باحتمالية محددة (مستوى الثقة). نموذج القيمة المعرضة للمخاطر المستخدم من قبل المجموعة يستند إلى مستوى ثقة بنسبة 99% ويفترض فترة الاحتفاظ هي 10 أيام. يستند نموذج القيمة المعرضة للمخاطر بشكل رئيسي إلى المحاكاة التاريخية. بالأخذ في الاعتبار بيانات السوق للسنتين السابقتين والعلاقات الملاحظة بين أسواق وأسعار مختلفة، يقدم النموذج نطاق واسع من السيناريوهات المستقبلية المنطقية الحدوث لتغيرات أسعار السوق.

بالرغم من أن نموذج القيمة المعرضة للخطر(VaR) هو أداة هامة لقياس مخاطر السوق إلا أن الافتراضات التي يستند إليها النموذج ينتج عنها بعض القيود وتتضمن ما يلي:

- تفترض فترة الاحتفاظ البالغة 10 أيام أنه من الممكن أن يتم التحوط أو الاستبعاد للمراكز خلال هذه الفترة. قد لا ينطبق ذلك على الموجودات غير القابلة للسيولة أو في الحالات التي يشهد فيها السوق نقص شديد في السيولة.
- إن مستوى الثقة بنسبة 99% لا يعكس الخسائر التي يمكن أن تقع بعد هذا المستوى. حتى ضمن النموذج المستخدم فإن هناك احتمال بنسبة 1% أن تتجاوز الخسائر القيمة المعرضة للخطر.
- يتم احتساب القيمة المعرضة للخطر بشكل يومي ولا يعكس التعرض الذي قد يحدث للمراكز خلال المتاجرة اليومية.
- استخدام البيانات التاريخية كأساس لتحديد النطاق المحتمل للعوائد المستقبلية قد لا يغطي دائما كافة السيناريوهات المحتملة، خاصة تلك ذات الطبيعة الاستثنائية.

يخضع الهيكل العام لحدود القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) للمراجعة والموافقة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات. يتم تخصيص سقوف للقيمة المعرضة للمخاطر لمحافظ المتاجرة. تتم مراقبة القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) وإبلاغ الإدارة العليا بها يومياً.

فيما يلي ملخص لمركز القيمة المعرضة للخطر لمحافظ المتاجرة للمجموعة في 31 ديسمبر وخلال السنة:

2022	في 31 ديسمبر	متوسط	حد أقصى	حد أدنى
مخاطر سعر السهم 10 أيام (VaR) 99%	**15,039**	**14,763**	**25,303**	**6,503**
2021				
مخاطر سعر السهم 10 أيام (VaR) 99%	23,054	23,693	28,022	16,956

قيود نموذج القيمة المعرضة للخطر تتم بهياكل مراكز وقياس الحساسية، متضمنة حدودا لمعالجة مخاطر التركز المحتملة ضمن كل محفظة متاجرة. إضافة إلى ذلك فإن المجموعة تستخدم نطاقا واسعا من اختبارات الجهد لتجسيد الأثر المالي لمختلف السيناريوهات الاستثنائية للسوق، في الفترات التي تحدث فيها قلة سيولة ممتدة في السوق، على محافظ المتاجرة الفردية والمركز الكلي للمجموعة.

(3) التعرض لمخاطر معدل الربح – محافظ لغير المتاجرة

المخاطر الرئيسة التي تتعرض لها محافظ غير المتاجرة هي مخاطر الخسارة الناتجة من التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية، بسبب التغيرات في معدلات الربح في السوق. تتم إدارة مخاطر معدلات الربح بشكل رئيسي من خلال مراقبة فجوات معدلات الربح والحصول على حدود موافق عليها مسبقا لنطاقات إعادة التسعير. إن لجنة الموجودات والالتزامات هي الجهة المراقبة للالتزام بهذه الحدود وتساندها الخزينة المركزية للمجموعة ضمن أنشطة رقابتها اليومية.

ألف ريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(د) مخاطر السوق (تتمة)

(3) التعرض لمخاطر معدل الربح – محافظ لغير المتاجرة (تتمة)

فيما يلي ملخص لمركز فجوة معدل الربح للمجموعة على المحافظ لغير المتاجرة:

2022	القيمة الدفترية	إعادة تسعير خلال: أقل من 3 أشهر	12-3 شهر	5-1 سنوات	أكثر من خمس سنوات	غير حساسة للربح	سعر الربح الفعلي %
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	7,951,115	1,825,423	21,947	250,313	-	5,853,432	-
أرصدة لدي بنوك	3,188,120	1,581,550	37,200	-	-	1,569,370	%4.75
موجودات تمويل	119,284,576	69,833,002	37,535,551	10,476,284	1,164,810	274,929	%6.14
استثمارات مالية	45,774,186	2,503,749	25,548,214	12,974,872	1,649,787	3,097,564	%4.55
	176,197,997	75,743,724	63,142,912	23,701,469	2,814,597	10,795,295	-
أرصدة بنوك	17,382,480	16,038,448	1,193,724	150,308	-	-	%3.02
صكوك تمويل	12,453,056	5,008,998	-	7,444,058	-	-	%3.14
	29,835,536	21,047,446	1,193,724	7,594,366	-	-	-
حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	103,349,939	57,634,609	32,090,432	13,624,898	-	-	%3.38
	133,185,475	78,682,055	33,284,156	21,219,264	-	-	-
فجوة حساسية معدل الربح	43,012,522	-2,938,331	29,858,756	2,482,205	2,814,597	10,795,295	-
فجوة حساسية معدل الربح المتراكم	-	43,012,522	45,950,853	16,092,097	13,609,892	10,795,295	-

ألف ريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(د) مخاطر السوق (تتمة)

(3) التعرض لمخاطر معدل الربح – محافظ لغير المتاجرة (تتمة)

2021	القيمة الدفترية	إعادة تسعير خلال					
		أقل من 3 أشهر	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من خمس سنوات	غير حساسة للربح	سعر الربح الفعلي %
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	7,176,507	1,169,242	29,105	257,484	-	5,720,676	-
أرصدة لدي بنوك	7,460,696	4,438,103	-	-	-	3,022,593	%0.47
موجودات تمويل	128,408,527	79,667,763	37,065,248	10,048,721	1,436,060	190,735	%4.15
استثمارات مالية	44,379,772	10,478,340	14,852,157	12,395,439	3,351,576	3,302,260	%3.06
	187,425,502	95,753,448	51,946,510	22,701,644	4,787,636	12,236,264	-
أرصدة بنوك	19,855,882	15,749,733	3,523,201	582,948	-	-	%0.88
صكوك تمويل	14,062,725	4,973,874	2,730,000	6,358,851	-	-	%2.55
	33,918,607	20,723,607	6,253,201	6,941,799	-	-	-
حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	114,187,769	71,148,114	35,187,193	7,852,462	-	-	%1.57
	148,106,376	91,871,721	41,440,394	14,794,261	-	-	-
فجوة حساسية معدل الربح	39,319,126	3,881,727	10,506,116	7,907,383	4,787,636	12,236,264	-
فجوة حساسية معدل الربح المتراكم	-	39,319,126	35,437,399	24,931,283	17,023,900	12,236,264	-

ألف ريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(د) مخاطر السوق (تتمة)

(3) التعرض لمخاطر معدل الربح – محافظ لغير المتاجرة (تتمة)

تحليل الحساسية – تتمة

إن إدارة مخاطر معدلات الربح مقابل حدود فجوة معدل الربح تكملها مراقبة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة لمختلف السيناريوهات المعيارية وغير المعيارية لمعدلات الربح. السيناريوهات المعيارية التي تؤخذ في الاعتبار بشكل شهري تتضمن 100 نقطة أساس لهبوط أو صعود متناظر في كافة منحنيات العائدات حول العالم و50 نقطة أساس صعوداً أو هبوطاً في أكبر من جزء الاثني عشر شهرا في كافة منحنيات العائدات. فيما يلي تحليل لحساسية المجموعة لزيادة أو نقصان في معدلات ربح السوق بافتراض عدم وجود حركة لا متماثلة في منحنيات العائدات ومركز مالي ثابت:

حساسية صافي الربح	زيادة متناظرة 100 نقطة أساس	نقصان متناظر 100 نقطة أساس
2022		
في 31 ديسمبر	**202.04 مليون**	**(202.04 مليون)**
2021		
في 31 ديسمبر	169.04مليون	(169.04مليون)

تدار المراكز الشاملة لمخاطر معدل الربح لغير المتاجرة من قبل إدارة الخزينة للمجموعة، والتي تستخدم الاستثمارات المالية والدفعات المقدمة للبنوك والودائع من بنوك وأدوات إدارة المخاطر لإدارة المركز الشامل الناشئ عن أنشطة المجموعة لغير المتاجرة. تستخدم أدوات إدارة المخاطر لإدارة مخاطر معدلات الربح.

(4) التعرض لمخاطر السوق الأخرى – محافظ لغير المتاجرة

التعاملات بالعملات الأجنبية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بنتائج المراكز الهيكلية لصرف العملات الأجنبية على صافي استثمارات المجموعة في الشركات التابعة الأجنبية والفروع الأجنبية. إن سياسة المجموعة هي فقط التحوط من مثل هذه المخاطر عندما يكون لعدم القيام بذلك أثرا هاما على معدلات رأس المال التنظيمي للمجموعة وشركاتها التابعة المصرفية. نتائج هذه السياسة هي أن التحوط بشكل عام يصبح ضروريا فقط عندما يكون معدل المخاطر الهيكلية في عملة بعينها إلى موجودات مرجحة بالمخاطر مسجلة بتلك العملة تختلف بشكل جوهري عن معدل رأس المال للمنشأة قيد النظر. تقوم المجموعة إضافة إلى مراقبة القيمة المعرضة للمخاطر فيما يتعلق بالعملة الأجنبية بمراقبة أية مخاطر تركز فيما يتعلق بأية عملة فردية بخصوص تحويل تعاملات العملة الأجنبية والموجودات والمطلوبات النقدية إلى العملة الوظيفية المعنية للمجموعة وفيما يتعلق بتحويل العمليات الأجنبية إلى عملة العرض للمجموعة

صافي التعرض المفتوح لمخاطر العملة الأجنبية 31 ديسمبر (ألف ريال قطري)

صافي التعرض لمخاطر العملات الأجنبية:	2022	2021
جنيه إسترليني	**(32,082)**	4,120
دولار	**(19,450,547)**	(28,217,559)
يورو	**10,593**	4,810
عملات أخرى	**134,610**	112,445

تم تثبيت سعر صرف الريال القطري للدولار الأميركي وتعرض المجموعة لمخاطر العملة محدود بذلك القدر، تقوم المجموعة باستخدام عقود تبادل آجلة بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية من أجل الحد من مخاطر تقلب العملات الأخرى.

يبين الجدول التالي تأثير التغير المنطقي الممكن حدوثه في معدلات صرف العملات مقابل الريال القطري على صافي الربح للسنة، بافتراض ثبات العوامل الأخرى المتغيرة:

التغير بنسبة 5% في معدل صرف العملة	زيادة / (انخفاض)	
	2022	2021
جنيه إسترليني	**(1,604)**	206
دولار الأمريكي	**(972,527)**	(1,410,878)
يورو	**530**	241
عملات أخرى	**6,731**	5,622

مخاطر سعر السهم

مخاطر سعر السهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستوى مؤشرات الأسهم والأسهم الفردية. ينشأ التعرض لمخاطر سعر السهم غير المتاجر به من أسهم حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

ألف ريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(د) مخاطر السوق (تتمة)

(4) التعرض لمخاطر السوق الأخرى – محافظ لغير المتاجرة (تتمة)

مخاطر سعر السهم (تتمة)

تتعرض المجموعة أيضا إلى مخاطر سعر السهم وفيما يلي تحليل الحساسية لتلك المخاطر:

مؤشرات الأسواق	التغير في أسعار الأسهم %	الأثر على حقوق المساهمين		الأثر على الربح والخسارة	
		2022	2021	2022	2021
بورصة قطر	+/- 10%	965	946	20,076	34,598
سوق البحرين للأوراق المالية	+/- 10%	625	1,150	-	-

تم إعداد التحليل أعلاه على افتراض بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة مثل معدلات الربح وأسعار صرف العملات الأجنبية إلى آخرة. ويستند إلى الارتباط التاريخي لأسهم حقوق الملكية بالمؤشر ذي الصلة. قد تكون التغيرات الفعلية مختلفة عن المعروضة أعلاه.

(هـ) المخاطر التشغيلية

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية، والكوادر والنظم أو من أحداث خارجية، والتي تشمل ولكن لا تقتصر على، المخاطر القانونية ومخاطر الامتثال الشرعي؛ إلا أنها لا تغطي مخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية.

إن هدف المجموعة هو وضع هيكل لإطار عمل قوي وديناميكي ومستدام لإدارة المخاطر التشغيلية لتحديد وتقييم وقياس ومراقبة وضبط والتقرير عن المخاطر.

تقع المسؤولية الرئيسية عن تطوير وتنفيذ الضوابط لمعالجة المخاطر التشغيلية على الإدارة العليا من خلال كل وحدة أعمال والوحدات الوظيفية. يتم دعم هذه المسؤولية من خلال تطوير معايير على مستوى المجموعة ككل لإدارة مخاطر التشغيل في المجالات التالية:

- تحديد المخاطر التشغيلية وتقييمها بصورة منتظمة
- إدارة الحوادث والوقائع، ووضع حلول للمشاكل ورفع تقارير المخاطر بصورة مستمرة على مستوى البنك.
- الإنذار المبكر بزيادة التعرض للمخاطر من خلال رصد مؤشرات المخاطر الرئيسية.
- الفصل بين الواجبات والرقابة الثنائية.
- مطابقة ومراقبة العمليات.
- الامتثال للمتطلبات التنظيمية وغيرها من المتطلبات القانونية.
- السياسات والإجراءات المناسبة.
- تطوير خطط التعافي من الكوارث وخطط استمرارية العمل.
- حماية أمن المعلومات.
- التدريب والتطوير المهني؛
- المعايير الأخلاقية ومعايير التجارية.
- المخاطر المنقولة، بما في ذلك التأمين والاستعانة بمصادر خارجية متى ما كان ذلك فعالا.

ألف ريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

د) مخاطر الامتثال

تشمل مخاطر الامتثال مخاطر الامتثال التنظيمي والقانوني. مخاطر الامتثال هي مخاطر تعرض المجموعة لمخاطر مالية أو مخاطر تتعلق بالسمعة من خلال فرض عقوبات أو غرامات نتيجة عدم الالتزام بالقوانين والقواعد واللوائح المعمول بها و أفضل ممارسات السوق (بما في ذلك المعايير الأخلاقية). تسعى إدارة الامتثال في المجموعة بشكل استباقي إلى تعزيز إدارة مخاطر الامتثال وإطار عمل الرقابة الداعم. تعمل المجموعة في سوق يوجد فيه مستوى كبير من نشاط التغيير التنظيمي، وبالتالي فإن مخاطر الامتثال هي مجال تركيز رئيسي للإدارة العليا. يراقب الدور الذي يقوم به الامتثال هذه المخاطر من خلال الرجوع إلى المقاييس ذات الصلة بالمجموعة، ومراجعة تقارير وتقييمات الوقائع، وتقييمات المخاطر والرقابة المتعلقة بِخَطِّي الدفاع الأول والثاني، ونتائج التقييمات التنظيمية، ومراجعة نتائج التدقيق الداخلي والخارجي تقارير التدقيق. وتتم معالجة الضوابط في الوقت المناسب.

(و) إدارة رأس المال

رأس المال النظامي

إن سياسة المجموعة هي الاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية من أجل الحرص على ثقة المستثمر والمقرض والسوق ولاستدامة التطوير المستقبلي للأعمال. يتم أيضا الاعتراف بأثر مستوى رأس المال على عائد المساهمين وتعترف المجموعة بالحاجة إلى الإبقاء على التوازن بين العائدات الأعلى التي يمكن تحقيقها بمعدل مديونية أعلى والمنافع والضمان الذين يمكن الحصول عليهما بمركز رأس مال متين.

لقد التزمت المجموعة وعملياتها المنظمة بشكل فردي خلال السنة بكافة متطلبات رأس المال المفروضة خارجيا.

يتم احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا لإرشادات لجنة بازل 3 التي تم تبنيها من قبل مصرف قطر المركزي كما اعتمد من مصرف قطر المركزي.

مركز رأس المال النظامي للمجموعة بموجب بازل 3 ولوائح مصرف قطر المركزي في 31 ديسمبر كما يلي:

	2022 بازل 3	2021 بازل 3
حقوق الملكية المشتركة من الفئة 1	**21,877,023**	19,716,441
رأس المال من الفئة 1	**25,930,518**	23,765,517
رأس المال من الفئة 2	**1,621,777**	1,579,436
إجمالي رأس المال النظامي	**27,552,295**	25,344,953

الموجودات المرجحة بالمخاطر

	2022 بازل 3	2021 بازل 3
الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر فيما يتعلق بمخاطر الائتمان	**126,262,578**	122,428,774
الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر فيما يتعلق بمخاطر السوق	**531,302**	776,794
الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية	**11,776,318**	10,839,628
إجمالي موجودات مرجحة بالمخاطر	**138,570,198**	134,045,196
رأس المال النظامي	**27,552,295**	25,344,953
نسبة حقوق الملكية المشتركة من الفئة 1	**%15.8**	%14.7
نسبة كفاية إجمالي رأس المال	**%19.9**	%18.9

الحد الأدنى لمتطلبات نسبة كفاية رأس المال بموجب بازل 3 حسب لوائح مصرف قطر المركزي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 على النحو التالي:

	الفعلي	الحد الأدنى حسب مصرف قطر المركزي
نسبة حقوق الملكية المشتركة من الفئة 1 بدون احتياطي رأس المال	**%15.8**	%6.00
نسبة حقوق الملكية المشتركة من الفئة 1 متضمنة احتياطي رأس المال	**%15.8**	%8.50
نسبة رأس المال من الفئة 1 متضمنة احتياطي رأس المال	**%18.7**	%10.50
إجمالي نسبة راس المال متضمنة احتياطي رأس المال	**%19.9**	%12.50
إجمالي رأس المال متضمنا احتياطي رأس المال والاحتياطي المحلي النظامي للبنوك الهامة	**%19.9**	%13.00
إجمالي رأس المال متضمنا احتياطي رأس المال والاحتياطي المحلي النظامي للبنوك الهامة ومصروف عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي حسب الدعامة 2	**%19.9**	%14.63

ألف ريال قطري

5. استخدام التقديرات والأحكام

(أ) المصادر الرئيسية للشك حول التقديرات

تقوم المجموعة بإجراء تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات الصادر عنها التقرير. يتم إجراء تقييم مستمر للتقديرات والأحكام وهي تستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متضمنة توقعات أحداث مستقبلية يعتقد على أنها معقولة بالنظر إلى الظروف.

(1) مخصص خسائر الائتمان

تقييم ما إذا زادت المخاطر الائتمانية للموجود المالي زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي وإدخال معلومات مستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، راجع إيضاح 4 (ب) (6) المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة لمزيد من المعلومات.

(2) تحديد القيم العادلة

إن تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي ليس لها سعر سوق يمكن تحديده باستخدام أساليب التقييم التي تم شرحها في السياسات المحاسبية الهامة. بالنسبة للأدوات المالية التي تتم المتاجرة بها بشكل غير متكرر، والتي تمتاز بشفافية قليلة في السعر، فإن القيمة العادلة لها تكون أقل موضوعية وتتطلب درجات متفاوتة من الأحكام استنادا إلى مخاطر السيولة والتركز والشك حول عوامل السوق وافتراضات التسعير ومخاطر أخرى تؤثر على الأداة بحد ذاتها.

تحدد القيمة العادلة لكل استثمار على حده وفقاً لسياسات التقييم العامة وهي كالتالي:

1. بالنسبة للاستثمارات المدرجة، تحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى أفضل أسعار عرضه مدرجة في السوق عند إقفال اليوم في تاريخ بيان المركز المالي.
2. بالنسبة للاستثمارات غير المدرجة، تحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى أحدث عمليات البيع أو الشراء الهامة مع أطراف أخرى والتي تمت أو هي في طور الانتهاء، عند عدم وجود عمليات حديثة قد تمت أو هي في طور الانتهاء، عندئذ تحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لاستثمارات مماثلة، أما بالنسبة لغيرها، فإن القيمة العادلة تكون بناء على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة أو غيرها من طرق التقييم ذات الصلة.
3. بالنسبة للاستثمارات التي لها تدفقات نقدية ثابتة أو من الممكن تقديرها، فإن القيمة العادلة تكون بناء على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من قبل المجموعة باستخدام معدلات الأرباح الحالية لاستثمارات مماثلة في الشروط والخصائص.
4. بالنسبة للاستثمارات التي لا يمكن قياس القيمة العادلة لها باستخدام أي من الطرق الواردة أعلاه فإنها تسجل بالتكلفة ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة.

(ب) الأحكام المحاسبية الرئيسية المتبعة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة

(3) تقييم الأدوات المالية

السياسة المحاسبية للمجموعة المتعلقة بقياس القيمة العادلة تمت مناقشتها في قسم السياسات المحاسبية الهامة. تقوم المجموعة بقياس القيم العادلة باستخدام القيمة العادلة وفقا للتدرج التالي الذي يعكس أهمية المدخلات المستخدمة في إجراء القياس:

- المستوى 1: الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.
- المستوى 2: أساليب تقييم استنادا إلى مدخلات يمكن ملاحظتها سواء بشكل مباشر (مثل الأسعار) أو غير مباشر (مثل المشتقات من الأسعار). تتضمن هذه الفئة أدوات تم تقييمها باستخدام: أسعار سوق مدرجة في السوق النشطة لأدوات مماثلة أو أسعار مدرجة لأدوات مطابقة أو مماثلة في أسواق تعتبر أقل نشاطا أو أساليب تقييم أخرى حيث يمكن بشكل مباشر أو غير مباشر ملاحظة المدخلات الهامة من بيانات السوق.
- المستوى 3: أساليب تقييم باستخدام مدخلات هامة لا يمكن ملاحظتها. تتضمن هذه الفئة كافة الأدوات حيث يتضمن أسلوب التقييم مدخلات لا تستند إلى بيانات يمكن ملاحظتها ويكون للمدخلات التي لا يمكن ملاحظتها أثر هام على تقييم الأداة. تتضمن هذه الفئة أدوات تم تقييمها استنادا إلى أسعار مدرجة لأدوات مماثلة حيث تكون التعديلات أو الافتراضات الهامة التي لا يمكن ملاحظتها مطلوبة لتعكس الاختلافات بين الأدوات.

تستند القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتاجر بها في سوق نشطة إلى أسعار سوق مدرجة أو عروض أسعار المتعاملين. تقوم المجموعة بالنسبة لكافة الأدوات المالية الأخرى بتحديد القيم العادلة باستخدام أساليب التقييم.

ألف ريال قطري

5. استخدام التقديرات والأحكام (تتمة)

(ب) الأحكام المحاسبية الرئيسية المتبعة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة (تتمة)

(3) تقييم الأدوات المالية (تتمة)

تتضمن أساليب التقييم صافي القيمة الحالية ونماذج التدفق النقدي المخصوم مقارنة بأدوات مماثلة حيث تتوفر أسعار السوق التي يمكن ملاحظتها وطرق تقييم أخرى. تتضمن الافتراضات والمدخلات المستخدمة في أساليب التقييم معدلات فائدة خالية من المخاطر وقياسية وتوزيعات ائتمان وطرق أخرى مستخدمة في تقدير معدلات الخصم وأسعار الصكوك والأسهم ومعدلات صرف العملة الأجنبية والأسهم وأسعار مؤشرات الأسهم والتغيرات المتوقعة للأسعار وارتباطاتها. إن هدف أساليب التقييم هو التوصل إلى تحديد قيمة عادلة تعكس سعر الأداة المالية في تاريخ بيان المركز المالي والذي كان من الممكن تحديده من قبل المشاركين في السوق وفق معاملة تجارية ضمن الأنشطة الاعتيادية.

كما أخذت مجموعة المصرف في الإعتبار التأثيرات المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية في تحديد المبالغ المعلنة للموجودات المالية وغير المالية للمجموعة، والتي تعتبر أفضل تقييم للإدارة بناءً على المعلومات المتاحة أو التي يمكن ملاحظتها. ومع ذلك، لا تزال الأسواق متقلبة والمبالغ المسجلة تظل حساسة لتقلبات السوق.

(4) تصنيف الموجود المالي

يحلل الجدول أدناه الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في نهاية السنة وفق مستوى القيمة العادلة الذي يصنف فيه قياس القيمة العادلة:

قياس القيمة العادلة باستخدام

2022	الإجمالي	أسعار السوق في أسواق مالية نشطة (المستوى ١)	مدخلات أخرى يمكن ملاحظتها (المستوى 2)	مدخلات أخرى لا يمكن ملاحظتها (المستوى 3)
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (موجودات):	504,557	-	504,557	-
استثمارات مالية:				
استثمارات مالية مدرجة ذات طبيعة حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	200,800	200,800	-	-
استثمارات مالية مدرجة ذات طبيعة أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	9,939	9,939	-	-
استثمارات مالية غير مدرجة ذات طبيعة أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	278,211	-	278,211	-
استثمارات مالية غير مدرجة ذات طبيعة أدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	1,183,302	-	11,519	1,171,783
استثمارات مالية مدرجة ذات طبيعة حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	1,531,590	508,207	1,023,383	-
استثمارات مالية غير مدرجة ذات طبيعة حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	1,068,912	-	605,026	463,886
موجودات تمويل مصنفة على أنها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدحل	463,536	-	-	463,536
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (مطلوبات)	186,569	-	186,569	-

ألف ريال قطري

5. استخدام التقديرات والأحكام (تتمة)

(ب) الأحكام المحاسبية الرئيسية المتبعة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة (تتمة)

(4) تصنيف الموجود المالي (تتمة)

2021	الإجمالي	قياس القيمة العادلة باستخدام: أسعار السوق في أسواق مالية نشطة (المستوى 1)	مدخلات أخرى يمكن ملاحظتها (المستوى 2)	مدخلات أخرى لا يمكن ملاحظتها (المستوى 3)
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (موجودات):	88,803	-	88,803	-
استثمارات مالية:				
استثمارات مالية مدرجة ذات طبيعة حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	345,977	345,977	-	-
استثمارات مالية مدرجة ذات طبيعة أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	12,992	12,992	-	-
استثمارات مالية غير مدرجة ذات طبيعة أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	312,576	-	312,576	-
استثمارات مالية غير مدرجة ذات طبيعة أدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	1,082,506	-	209,441	873,065
استثمارات مالية مدرجة ذات طبيعة حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	1,354,854	833,981	520,873	-
استثمارات مالية غير مدرجة ذات طبيعة حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	982,374	-	600,536	381,838
موجودات تمويل مصنفة على أنها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدحل	432,315	-	-	432,315
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (مطلوبات)	202,286	-	202,286	-

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية والتي تم قيدها بالتكلفة المطفأة تساوي القيمة الدفترية، ولذلك لم تدرج ضمن جدول مستويات القيمة العادلة، فيما عدا الاستثمارات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة والتي تبلغ قيمتها العادلة 3,125 مليون ريال قطري (2021: 2,757 مليون ريال قطري) والتي تم التوصل إليها باستخدام المستوى 1 من ترتيب القيمة العادلة. تفاصيل تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية تم الإفصاح عنها بالإيضاح رقم 7.

خلال سنتي 2022 و2021 لم تكن هناك تحويلات بين المستوى الأول والثاني لقياسات القيمة العادلة ولم يتم إجراء تحويلات إلى المستوى 3 من ترتيب القيمة العادلة.

ألف ريال قطري

5. استخدام التقديرات والأحكام (تتمة)

(ب) الأحكام المحاسبية الرئيسية المتبعة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة (تتمة)

(4) تصنيف الموجود المالي (تتمة)

يوضح الجدول أدناه التسويات بين الأرصدة الافتتاحية والأرصدة الختامية للاستثمارات ضمن المستوى 3 والتي تم قيدها بالقيمة العادلة:

	في 1 يناير 2022	إجمالي الربح / (الخسارة) المسجلة في بيان الدخل الموحد	المشتريات	المبيعات /التحويلات	في 31 ديسمبر 2022
استثمارات في حقوق الملكية					
بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	381,838	(62,124)	154,693	(10,521)	463,886
بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	873,065	32,658	397,655	(131,595)	1,171,783
موجودات تمويل مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	432,315	28,929	2,292	-	463,536
	1,687,218	(537)	554,640	(142,116)	2,099,205

	في 1 يناير 2021	إجمالي الربح / (الخسارة) المسجلة في بيان الدخل الموحد	المشتريات	المبيعات /التحويلات	في 31 ديسمبر 2021
استثمارات في حقوق الملكية					
بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	297,747	(14,918)	103,068	(4,059)	381,838
بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	744,187	12,286	235,092	(118,500)	873,065
موجودات تمويل مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	512,275	(3,048)	9,915	(86,827)	432,315
	1,554,209	(5,680)	348,075	(209,386)	1,687,218

ألف ريال قطري

5. استخدام التقديرات والأحكام (تتمة)

(ب) الأحكام المحاسبية الرئيسية المتبعة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة (تتمة)

(5) الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة

تحدد إدارة المجموعة العمر الإنتاجي المقدر لموجوداتها غير الملموسة لاحتساب الإطفاء. يتم تحديد هذه التقدير بعد وضع اعتبار للمنافع الاقتصادية المتوقع تلقيها من استخدام الموجودات غير الملموسة.

الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة لا تطفأ ولكنه يجري اختبارها سنويا لانخفاض القيمة. تتم مراجعة تقييم العمر غير المحدد سنويا لتحديد ما إذا كان من الممكن الاستمرار في دعم العمر غير المحدد. في حالة ذلك، فإنه يجرى تغيير العمر الإنتاجي من غير المحدد إلى المحدد على أساس مستقبلي.

:

(6) الأعمار الإنتاجية للعقارات والمعدات

تحدد إدارة المجموعة العمر الإنتاجي المقدر للعقارات والمعدات لاحتساب الاستهلاك. يتم تحديد هذا التقدير بعد وضع اعتبار للاستخدام المتوقع للأصل والبلى والتقادم الفعلي والتقادم الفني والتجاري.

(7) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقيم المجموعة ما إذا كانت هناك أي مؤشرات على انخفاض القيمة بالنسبة لجميع الموجودات غير المالية في تاريخ كل تقرير. يتم اختبار جميع الموجودات غير المالية لانخفاض القيمة عندما تتوفر مؤشرات على أنه من المحتمل أن تصبح القيم الدفترية غير قابلة للاسترداد. عند القيام بإجراء احتساب للقيمة قيد الاستخدام يجب على الإدارة أن تقدر التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الموجود وأن تختار معدل الخصم المناسب بغرض احتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

6 | القطاعات التشغيلية

لدى المجموعة أربعة قطاعات تشغيلية كما هو موضح أدناه وهي تمثل القطاعات الاستراتيجية للمجموعة. تقدم القطاعات الاستراتيجية منتجات وخدمات مختلفة وتدار بشكل منفصل بناء على إدارة المجموعة وهيكل التقارير الداخلية. يقوم الرئيس التنفيذي للمجموعة بمراجعة تقارير الإدارة الداخلية لكل قطاع استراتيجي بشكل شهري. يشرح الملخص التوضيحي التالي العمليات في كل قطاع يصدر عنه التقرير في المجموعة.

الأعمال المصرفية للشركات	تشتمل على الخدمات المقدمة لمستثمري المؤسسات والشركات المتوسطة والصغيرة والمؤسسات المالية والكيانات الاستثمارية.
الأعمال المصرفية للأفراد	تشتمل على الخدمات المقدمة للعملاء الأفراد من خلال الفروع المحلية للمصرف والتي تشمل حسابات جارية وتوفير وبطاقات ائتمانية وخطوط الائتمان الشخصية ورهون.
وحدات المجموعة الأخرى	الخزينة والاستثمار والتمويل ووظائف مركزية أخرى.
شركات تابعة محلية ودولية	تشتمل على شركات المجموعة التابعة المحلية والدولية والتي تم توحيدها في البيانات المالية للمجموعة.

يقاس الأداء بناء على ربح القطاع قبل الضريبة الذي تم إدراجه في تقارير الإدارة الداخلية التي تمت مراجعتها من قبل الرئيس التنفيذي للمجموعة. يستخدم ربح القطاع لقياس الأداء حيث ترى الإدارة أن معلومات كهذه هي المعنية بشكل كبير بتقييم نتائج قطاعات معينة ذات صلة بمنشآت أخرى تعمل في مثل هذه المجالات.

تم إدراج المعلومات التي تتعلق بالنتائج والموجودات والمطلوبات لكل قطاع يصدر عنه التقرير مذكور أدناه:

ألف ريال قطري

6. القطاعات التشغيلية (تتمة)

معلومات عن القطاعات التشغيلية

2022	الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية للأفراد	وحدات المجموعة الأخرى	شركات تابعة محلية ودولية	الاجمالي
إيرادات خارجية:					
صافي إجمالي إيرادات أنشطة التمويل والاستثمار	5,123,313	1,791,832	621,612	416,903	7,953,660
صافي إيرادات رسوم وعمولات	329,127	313,327	120,595	47,302	810,351
صافي ربح عمليات النقد الأجنبي	-	-	97,172	25,181	122,353
الحصة من نتائج شركات زميلة	-	-	63,564	9,727	73,291
إيرادات أخرى	-	-	-	8,183	8,183
إجمالي إيراد القطاع	5,452,440	2,105,159	902,943	507,296	8,967,838
حصة حملة الصكوك من الربح	-	-	(416,888)	-	(416,888)
العائد على أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	(1,286,830)	(501,071)	(314,347)	(66,868)	(2,169,116)
(التكلفة)/ الإيراد فيما بين القطاعات	(1,637,295)	439,361	1,197,934	-	-
صافي ربح القطاع بعد الضريبة	1,286,792	1,235,298	1,345,230	155,903	4,023,223
موجودات القطاع المعلن عنها	113,315,964	25,522,652	38,047,143	7,114,866	184,000,625
مطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيد للقطاع	60,974,618	46,272,155	41,832,760	6,995,246	156,074,779

2021	الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية للأفراد	وحدات المجموعة الأخرى	شركات تابعة محلية ودولية	الاجمالي
إيرادات خارجية:					
صافي إجمالي إيرادات أنشطة التمويل والاستثمار	4,354,131	1,809,786	702,481	264,220	7,130,618
صافي إيرادات رسوم وعمولات	246,895	248,046	143,823	87,666	726,430
صافي ربح عمليات النقد الأجنبي	-	-	200,862	(482)	200,380
الحصة من نتائج شركات زميلة	-	-	35,710	5,859	41,569
إيرادات أخرى	-	-	21,657	9,219	30,876
إجمالي إيراد القطاع	4,601,026	2,057,832	1,104,533	366,482	8,129,873
حصة حملة الصكوك من الربح	-	-	(453,042)	-	(453,042)
العائد على أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	(800,967)	(460,684)	(382,931)	(42,590)	(1,687,172)
(التكلفة)/ الإيراد فيما بين القطاعات	(1,386,206)	461,074	925,132	-	-
صافي ربح القطاع بعد الضريبة	1,176,315	1,198,239	1,107,531	70,830	3,552,915
موجودات القطاع المعلن عنها	123,825,437	23,846,413	39,979,620	6,264,440	193,915,910
مطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيد للقطاع	63,739,603	44,525,279	54,062,865	6,176,292	168,504,039

ألف ريال قطري

7. القيمة العادلة وتصنيف الأدوات المالية

يوضح الجدول أدناه القيم الدفترية والقيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة:

2022	القيم العادلة من خلال حقوق الملكية	القيمة العادلة من خلال بيان الدخل	التكلفة المطفأة	إجمالي القيمة الدفترية	القيمة العادلة
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	7,951,115	7,951,115	7,951,115
أرصده لدى البنوك	-	-	3,188,120	3,188,120	3,188,120
موجودات تمويل	-	463,536	118,821,040	119,284,576	119,284,576
استثمارات مالية:					
– أدوات من فئة الدين	2,600,502	1,384,102	-	3,984,604	3,984,604
– أدوات من فئة حقوق الملكية	-	288,150	41,501,432	41,789,582	41,289,615
موجودات أخرى	-	-	669,776	669,776	669,776
	2,600,502	2,135,788	172,131,483	176,867,773	176,367,806
حسابات البنوك	-	-	17,382,480	17,382,480	17,382,480
حسابات العملاء الجارية	-	-	19,020,955	19,020,955	19,020,955
تمويل صكوك	-	-	12,453,056	12,453,056	12,453,056
مطلوبات أخرى	-	-	3,868,349	3,868,349	3,868,349
حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	-	-	103,349,939	103,349,939	103,349,939
	-	-	156,074,779	156,074,779	156,074,779

2021	القيم العادلة من خلال حقوق الملكية	القيمة العادلة من خلال بيان الدخل	التكلفة المطفأة	إجمالي القيمة الدفترية	القيمة العادلة
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	7,176,507	7,176,507	7,176,507
أرصده لدى البنوك	-	-	7,460,696	7,460,696	7,460,696
موجودات تمويل	-	432,315	127,976,212	128,408,527	128,408,527
استثمارات مالية:					
– أدوات من فئة الدين	2,337,228	1,428,483	-	3,765,711	3,765,711
– أدوات من فئة حقوق الملكية	-	325,568	40,288,493	40,614,061	40,387,805
موجودات أخرى	-	-	482,481	482,481	482,481
	2,337,228	2,186,366	183,384,389	187,907,983	187,681,727
حسابات البنوك	-	-	19,855,882	19,855,882	19,855,882
حسابات العملاء الجارية	-	-	16,907,030	16,907,030	16,907,030
صكوك تمويل	-	-	14,062,725	14,062,725	14,062,725
مطلوبات أخرى	-	-	3,490,633	3,490,633	3,490,633
حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	-	-	114,187,769	114,187,769	114,187,769
	-	-	168,504,039	168,504,039	168,504,039

المطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة تعتبر قيمتها الدفترية هى تقريب معقول لقيمتها العادلة.

ألف ريال قطري

8. نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

	2022	2021
النقد في الصندوق	**876,203**	769,724
احتياطي نقدي لدى مصرف قطر المركزي (أ)	**5,851,152**	5,718,524
أرصدة أخرى لدى مصرف قطر المركزي	**722,997**	169,230
أرصدة لدى مصارف مركزية أخرى	**732,935**	737,029
يخصم: مخصص انخفاض القيمة (ب)	**(232,172)**	(218,000)
	7,951,115	7,176,507

أ. الاحتياطي النقدي لدى مصرف قطر المركزي غير متاح للاستخدام في العمليات اليومية للمجموعة.

ب. لقد عرّض الوضع الاقتصادي في لبنان نظامه المصرفي المحلي إلى درجة كبيرة من حالة عدم اليقين، وعدم الوضوح الحالي عن حجم الآثار السلبية المحتملة على الاقتصاد اللبناني والقطاع المصرفي وشركة بيت التمويل العربي التابعة للبنك. في ظل هذه الظروف، اتبعت مجموعة المصرف نهجاً متحفظاً وخلقت انخفاضاً في القيمة على مستوى الشركة الأم لتغطية تعرضها بالكامل لشركتها الفرعية وشركة بيت التمويل العربي الناتجة عن الاستثمار والإيداعات بين المجموعة. تم تكوين مخصصات خسائر الانخفاض في القيمة في البيانات المالية الموحدة للخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المستحقة من مصرف لبنان، والتي تأثرت بشكل أساسي بعدم الوضوح.

9. أرصدة لدى البنوك

	2022	2021
أرصدة المرابحة في السلع مدينة	**376,554**	2,056,867
ودائع وكالة	**790,682**	2,375,675
إيداعات مضاربة	**471,509**	25,691
حسابات جارية	**1,569,370**	3,022,593
يخصم: مخصص انخفاض القيمة	**(19,995)**	(20,130)
	3,188,120	7,460,696

10. موجودات التمويل

(أ) حسب النوع

	2022	2021
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية:		
مرابحة	**82,493,988**	94,426,155
مساومة	**25,434,715**	25,394,553
إجارة منتهية بالتمليك	**34,121,390**	20,708,608
استصناع	**5,894**	8,914
أخرى	**505,942**	374,250
إجمالي موجودات التمويل	**142,561,929**	140,912,480
يخصم: ربح مؤجل	**(17,252,048)**	(7,665,654)
إجمالي موجودات التمويل بالصافي من الربح المؤجل	**125,309,881**	133,246,826
يخصم: الخسائر الائتمانية المتوقعة عن موجودات تمويل – عاملة (المرحلتين 1 و2)	**(4,188,335)**	(3,013,742)
مخصص خسارة انخفاض قيمة موجودات مالية – انخفضت قيمتها الائتمانية (المرحلة 3)	**(1,773,853)**	(1,768,841)
أرباح معلقة	**(63,117)**	(55,716)
صافي موجودات التمويل	**119,284,576**	128,408,527

يتضمن صافي الموجودات التمويلية أدوات هجينة بمبلغ 464 مليون ريال قطري مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل (2021: 432 مليون ريال قطري).

بلغت موجودات التمويل المنخفضة القيمة ناقصاً الأرباح المعلقة كما في 31 ديسمبر 2022 مبلغ 1,925 مليون ريال قطري والتي تمثل 1.5% من إجمالي موجودات التمويل ناقصا الأرباح المؤجلة (31 ديسمبر 2021: 2,390 مليون ريال قطري تمثل 1.8% من إجمالي موجودات التمويل ناقصا الأرباح المؤجلة).

موجودات التمويل المعدلة

بالنظر إلى الظروف الاقتصادية التي أعقبت تفشي جائحة كوفيد-19، شجع مصرف قطر المركزي البنوك في قطر على تأخير السداد للقطاعات المتضررة، من خلال تعميم رقم 2022/15 ، والذي بموجبه قام المصرف بتأجيل أقساط السداد لبعض العملاء من الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات لفترة ثلاثة أشهر. تمشيا مع متطلبات معيار المحاسبة المالية، سيقوم البنك بإطفاء المبلغ المتبقي من الربح المؤجل على مدى الفترة المتبقية من التسهيلات التمويلية.

ألف ريال قطري

10. موجودات التمويل (تتمة)

(ب) الحركة في مخصص انخفاض قيمة موجودات التمويل كما يلي:

	2022	2021
الرصيد في 1 يناير	**4,782,583**	3,901,098
مخصص مكون خلال السنة	**1,397,683**	1,473,677
مخصص مسترد خلال السنة	**(203,372)**	(147,591)
صافي خسائر انخفاض في القيمة خلال السنة	**1,194,311**	1,326,086
أرصدة مشطوبة خلال السنة	**(9,427)**	(443,204)
تحويل وتعديلات عملات أجنبية	**(5,279)**	(1,397)
الرصيد في 31 ديسمبر *	**5,962,188**	4,782,583

* بالنسبة لمراحل مخصص انخفاض القيمة، راجع الإيضاح 4(ب).

ألف ريال قطري

10. موجودات التمويل (تتمة)

(ج) الحركة في مخصص انخفاض قيمة الموجودات التمويلية – حسب القطاع

	الشركات			الشركات الصغيرة والمتوسطة			أفراد			الرهن العقاري			الإجمالي		
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3
	عاملة		انخفضت قيمتها ائتمانيا	عاملة		انخفضت قيمتها ائتمانيا	عاملة		انخفضت قيمتها ائتمانيا	عاملة		انخفضت قيمتها ائتمانيا	عاملة		انخفضت قيمتها ائتمانيا
الرصيد في 1 يناير 2022	1,015,559	666,667	1,212,088	33,812	290	19,547	747,999	12,219	403,607	418,599	118,597	133,599	2,215,969	797,773	1,768,841
تحويلات بين المراحل	(32,455)	24,455	8,000	(1,412)	1,412	-	(3,367)	39,758	(36,391)	(15,014)	15,014	-	(52,248)	80,639	(28,391)
مخصص مكون للسنة	1,002,489	(41,921)	78,292	5,236	(1,328)	2,753	26,362	(22,023)	132,267	91,859	85,423	38,274	1,125,946	20,151	251,586
استردادات خلال السنة	-	-	(93,750)	-	-	-	-	-	(98,447)	-	-	(11,175)	-	-	(203,372)
صافي خسائر انخفاض القيمة خلال السنة	1,002,489	(41,921)	(15,458)	5,236	(1,328)	2,753	26,362	(22,023)	33,820	91,859	85,423	27,099	1,125,946	20,151	48,214
مشطوب خلال السنة	-	-	(9,018)	-	-	-	-	-	(409)	-	-	-	-	-	(9,427)
تحويلات وتعديلات عملات أجنبية	105	-	(5,384)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	105	-	(5,384)
الرصيد في 31 ديسمبر 2022	1,985,698	649,201	1,190,228	37,636	374	22,300	770,994	29,954	400,627	495,444	219,034	160,698	3,289,772	898,563	1,773,853

	الشركات			الشركات الصغيرة والمتوسطة			أفراد			الرهن العقاري			الإجمالي		
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3
	عاملة		انخفضت قيمتها ائتمانيا	عاملة		انخفضت قيمتها ائتمانيا	عاملة		انخفضت قيمتها ائتمانيا	عاملة		انخفضت قيمتها ائتمانيا	عاملة		انخفضت قيمتها ائتمانيا
الرصيد في 1 يناير 2021	843,019	523,588	975,659	12,227	242	25,748	397,160	32,466	480,016	413,884	132,797	64,292	1,666,290	689,093	1,545,715
تعديلات القيمة العادلة	(40,755)	(33,148)	73,903	-	-	-	(2,686)	(8,833)	11,519	(13,095)	(272)	13,367	(56,536)	(42,253)	98,789
تحويلات بين المراحل	214,692	176,227	534,194	21,585	48	718	353,525	(11,414)	76,014	17,810	(13,928)	104,206	607,612	150,933	715,132
مخصص مكون للسنة	-	-	(63,981)	-	-	(6,919)	-	-	(47,293)	-	-	(29,398)	-	-	(147,591)
استردادات خلال السنة	214,692	176,227	470,213	21,585	48	(6,201)	353,525	(11,414)	28,721	17,810	(13,928)	74,808	607,612	150,933	567,541
صافي خسائر انخفاض مشطوب خلال السنة	-	-	(307,687)	-	-	-	-	-	(116,649)	-	-	(18,868)	-	-	(443,204)
تحويلات وتعديلات عملات أجنبية	(1,397)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(1,397)	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2021	1,015,559	666,667	1,212,088	33,812	290	19,547	747,999	12,219	403,607	418,599	118,597	133,599	2,215,969	797,773	1,768,841

ألف ريال قطري

10. موجودات التمويل (تتمة)

(د) حسب القطاع

2022	مرابحة	مساومة	إجارة منتهية بالتمليك	استصناع	أخرى	الإجمالي
حكومي وشبه حكومي	9,325,017	-	1,351,718	-	-	10,676,735
مؤسسات مالية غير مصرفية	11,382,701	127	1,383,092	-	105,483	12,871,403
صناعة	3,747,472	44,271	5,578,923	-	1,989	9,372,655
تجارة	12,486,821	120,116	422,777	-	128,085	13,157,799
خدمات	12,601,563	160,115	815,463	11	8,097	13,585,249
مقاولات	5,882,636	405,214	969,542	1,165	52,038	7,310,595
عقارات	13,811,634	120,619	23,585,403	-	-	37,517,656
شخصي	11,340,390	24,584,253	-	4,718	210,250	36,139,611
أخرى	1,915,754	-	14,472	-	-	1,930,226
إجمالي موجودات التمويل	**82,493,988**	**25,434,715**	**34,121,390**	**5,894**	**505,942**	**142,561,929**

يخصم: ربح مؤجل	(17,252,048)
إجمالي موجودات التمويل بالصافي من الربح المؤجل	125,309,881
يخصم: الخسائر الائتمانية المتوقعة عن موجودات تمويل - عاملة (المرحلتين 1 و2)	(4,188,335)
مخصص للانخفاض في قيمة موجودات تمويل - انخفضت قيمتها الائتمانية (المرحلة 3)	(1,773,853)
أرباح معلقة	(63,117)
صافي موجودات التمويل	119,284,576

إيضاح (أ):
تفاصيل موجودات التمويل المتعلقة بالصكوك المصدرة كما في 31 ديسمبر 2022 مبينة في الإيضاح رقم ٢٠ للبيانات المالية الموحدة.

2021	مرابحة	مساومة	إجارة منتهية بالتمليك	استصناع	أخرى	الإجمالي
حكومة وشبه حكومة	21,388,485	-	1,541,123	-	-	22,929,608
مؤسسات مالية غير مصرفية	11,094,092	80,815	1,000,140	-	55,878	12,230,925
صناعة	5,206,004	110,509	1,766	-	9,338	5,327,617
تجارة	13,514,450	1,632,441	430,232	-	29,317	15,606,440
خدمات	11,230,532	249,519	53,752	114	591	11,534,508
مقاولات	6,134,142	570,201	331,275	2,962	105,593	7,144,173
عقارات	12,246,357	267,316	17,332,554	-	-	29,846,227
شخصي	11,301,211	22,483,752	-	5,838	173,533	33,964,334
أخرى	2,310,882	-	17,766	-	-	2,328,648
إجمالي موجودات التمويل	94,426,155	25,394,553	20,708,608	8,914	374,250	140,912,480

يخصم: ربح مؤجل	(7,665,654)
إجمالي موجودات التمويل بالصافي من الربح المؤجل	133,246,826
يخصم: الخسائر الائتمانية المتوقعة عن موجودات تمويل - عاملة (المرحلتين 1 و2)	(3,013,742)
مخصص للانخفاض في قيمة موجودات تمويل -انخفضت قيمتها الائتمانية (المرحلة 3)	(1,768,841)
أرباح معلقة	(55,716)
صافي موجودات التمويل	128,408,527

ألف ريال قطري

11. استثمارات مالية

	2022			2021		
	مدرجة	غير مدرجة	الإجمالي	مدرجة	غير مدرجة	الإجمالي
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:						
• استثمارات في حقوق الملكية	**200,800**	**1,183,302**	**1,384,102**	345,977	1,082,506	1,428,483
• استثمارات في أدوات دين – ذات معدل ثابت	**9,939**	**278,211**	**288,150**	12,992	312,576	325,568
	210,739	**1,461,513**	**1,672,252**	358,969	1,395,082	1,754,051
استثمارات في أدوات ذات طبيعة دين مصنفة بالتكلفة المطفأة						
– صكوك حكومة دولة قطر ومرابحة مصرف قطر المركزي	**2,065,194**	**38,287,203**	**40,352,397**	2,070,015	37,551,410	39,621,425
– ذات معدل ثابت	**1,150,501**	**102,211**	**1,252,712**	663,549	107,252	770,801
– يخصم: مخصص انخفاض القيمة*	**(5,539)**	**(98,138)**	**(103,677)**	(504)	(103,229)	(103,733)
	3,210,156	**38,291,276**	**41,501,432**	2,733,060	37,555,433	40,288,493
أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	**1,531,590**	**1,068,912**	**2,600,502**	1,354,854	982,374	2,337,228
	4,952,485	**40,821,701**	**45,774,186**	4,446,883	39,932,889	44,379,772

إيضاحات:

(1) القيمة العادلة للاستثمارات المسجلة بالتكلفة المطفأة كما في 31 ديسمبر 2022 بلغت 41,032 مليون ريال قطري (2021: 40,065 مليون ريال قطري).

(2) إن ترتيب القيمة العادلة والتحويلات بين مستويات القيمة العادلة مدرجة في الإيضاح رقم 5 (ب).

الحركة في مخصص انخفاض قيمة الأدوات ذات طبيعة أدوات الدين المصنفة بالتكلفة المطفأة وأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية كالتالي:

	2022	2021
الرصيد في 1 يناير	**272,389**	317,774
مكون خلال السنة	**(56)**	3,791
شطب/استردادات/ تحويلات خلال السنة	**2,605**	(49,176)
الرصيد في 31 ديسمبر	**274,938**	272,389

ألف ريال قطري

12. استثمارات في شركات زميلة

حركة الشركات الزميلة كما يلي:

	2022	2021
الرصيد في 1 يناير	**1,139,568**	1,133,692
فروق العملات الأجنبية وتغيرات أخرى	**(19,587)**	1,389
استثمارات محولة/ مستبعدة خلال السنة	**(50,139)**	(24,325)
الحصة من نتائج الأعمال	**73,291**	41,569
توزيعات نقدية	**(12,757)**	(12,757)
الرصيد في 31 ديسمبر	**1,130,376**	1,139,568

فيما يلي المركز المالي وإيرادات ونتائج الشركات الزميلة استنادا إلى البيانات المالية كما في 31 ديسمبر 2022 و2021:

31 ديسمبر 2022	الجزيرة للتمويل	الضمان الإسلامية للتأمين	شركة بوابة الشمال العقارية ذ.م.م
إجمالي الموجودات	**1,019,285**	**614,140**	**5,348,222**
إجمالي المطلوبات	**89,521**	**168,769**	**3,916,158**
إجمالي الإيرادات	**89,701**	**78,510**	**574,205**
صافي الربح	**25,862**	**42,252**	**176,132**
حصة من الربح	**8,796**	**14,662**	**40,107**

31 ديسمبر 2021	الجزيرة للتمويل	الضمان الإسلامية للتأمين	أمبيت لتمويل الشركات	شركة بوابة الشمال العقارية ذ.م.م
إجمالي الموجودات	1,068,220	613,527	898,191	5,387,493
إجمالي المطلوبات	146,070	178,333	436,904	4,115,856
إجمالي الإيرادات	90,959	66,816	176,052	559,860
صافي الربح	18,798	37,963	8,970	123,796
حصة من الربح	5,637	12,126	1,337	17,947

اسم الشركة	بلد التأسيس	أنشطة الشركة	نسبه الملكية (%) 2022	نسبه الملكية (%) 2021
شركة الجزيرة للتمويل (ش.م.ق.خ)	قطر	تمويل	**%30.00**	%30.00
الضمان الإسلامية للتأمين	قطر	تأمين	**%30.82**	%30.82
أمبيت لتمويل الشركات	الهند	خدمات مالية	**-**	%21.72
شركة بوابة الشمال العقارية ذ.م.م	قطر	عقارات	**%25.00**	%25.00

* خلال أكتوبر 2022، قررت المجموعة سحب إستثماراتها في شركة أمبيت (Ambit). بعد ممارسة خيار البيع، تم تخفيض الحصة المتبقية في شركة أمبيت (Ambit) بنسبة كبيرة إلى أقل من 7%. ليس للمجموعة أي تأثير جوهري على شركة أمبيت (Ambit) وقد تم تصنيف الاستثمار الحالي كإستثمارات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

13. استثمارات عقارية

	2022	2021
الرصيد في ا يناير	**2,853,997**	2,862,523
إضافات	**709,731**	1,019
إستبعادات	**(230,000)**	-
تحويلات	**(7,315)**	-
التغيرات في القيمة العادلة	**37,706**	37,851
تحويل وتعديلات عملات أجنبية	**(43,569)**	(47,396)
الرصيد في 31 ديسمبر	**3,320,550**	2,853,997

إيضاح:
الاستثمارات العقارية محتفظ بها لتحقيق إيرادات إيجارات أو لزيادة القيمة.

ألف ريال قطري

14. موجودات ثابتة

	أراضي ومباني	معدات تقنية المعلومات	أثاث وتركيبات	سيارات	أعمال قيد التنفيذ	إجمالي
التكلفة:						
الرصيد في 1 يناير 2022	**481,444**	**678,264**	**373,687**	**5,446**	**20,025**	**1,558,866**
إضافات	**7,315**	**3,086**	**4,593**	**-**	**68,543**	**83,537**
استبعادات	**-**	**(5,942)**	**(1)**	**-**	**-**	**(5,943)**
فروقات صرف عملات أجنبية	**(7,492)**	**(99)**	**(1,441)**	**(98)**	**-**	**(9,130)**
تحويلات	**-**	**51,960**	**5,739**	**-**	**(57,699)**	**-**
الرصيد في 31 ديسمبر 2022	**481,267**	**727,269**	**382,577**	**5,348**	**30,869**	**1,627,330**
الرصيد في 1 يناير 2021	483,097	635,447	365,643	5,037	24,188	1,513,412
إضافات	547	5,200	8,478	468	41,315	56,008
استبعادات	-	(150)	(443)	-	(7,125)	(7,718)
فروقات صرف عملات أجنبية	(2,200)	(586)	9	(59)	-	(2,836)
تحويلات	-	38,353	-	-	(38,353)	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2021	481,444	678,264	373,687	5,446	20,025	1,558,866
الاستهلاك المتراكم:						
الرصيد في 1 يناير 2022	**119,094**	**544,137**	**320,725**	**4,673**	**-**	**988,629**
الاستهلاك المحتسب خلال السنة	**7,062**	**62,353**	**19,418**	**160**	**-**	**88,993**
استبعادات	**-**	**(6,240)**	**-**	**-**	**-**	**(6,240)**
فروقات صرف عملات أجنبية	**(1,074)**	**308**	**(896)**	**(1)**	**-**	**(1,663)**
الرصيد في 31 ديسمبر 2022	**125,082**	**600,558**	**339,247**	**4,832**	**-**	**1,069,719**
الرصيد في 1 يناير 2021	111,677	486,543	296,177	4,598	-	898,995
الاستهلاك المحتسب خلال السنة	7,662	56,902	25,439	137	-	90,140
استبعادات	-	(10)	(452)	-	-	(462)
فروقات صرف عملات أجنبية	(240)	117	(569)	(69)	-	(761)
تحويلات	(5)	585	130	7	-	717
الرصيد في 31 ديسمبر 2021	119,094	544,137	320,725	4,673	-	988,629
القيم الدفترية:						
الرصيد في 1 يناير 2021	371,420	148,904	69,466	439	24,188	614,417
الرصيد في 31 ديسمبر 2021	362,350	134,127	52,962	773	20,025	570,237
الرصيد في 31 ديسمبر 2022	**356,185**	**126,711**	**43,330**	**516**	**30,869**	**557,611**

ألف ريال قطري

15. موجودات غير ملموسة

الشهرة	2022	2021
الرصيد في 1 يناير	**217,814**	217,814
الرصيد في 31 ديسمبر	**217,814**	217,814

كيو انفست

تم توزيع الشهرة المتحصل عليها من الاستحواذ على كيو إنفست على الوحدة المنتجة للنقد. تم القيام بفحص التدني في قيمة الشهرة من قبل الإدارة كما في 31 ديسمبر 2021. تم تحديد قيمة الاستثمار في كيو إنفست الممكن استردادها باستخدام طريقة خصم توزيعات الأرباح.

الافتراضات الأساسية المستخدمة في التقييم

- تخطط كيو إنفست لزيادة عائدات الرسوم والعمولات خلال فترة الخمسة سنوات القادمة.
- تخطط كيوانفست لتشغيل رأس المال من الاستثمارات قصيرة الأجل ذات العوائد المنخفضة في استثمارات ذات عائدات أعلى.
- تخطط كيوانفست لمواصلة النجاح الذي حققته في الاستثمارات العقارية والنمو في أعمال إدارة الأصول.
- تخطط كيو إنفست لكسب إيرادات من خلال محفظة الاستثمارات المسجلة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية المدرجة خلال فترة التوقعات.
- تخطط كيو إنفست لتمويل نمو مركزها المالي من خلال محفظة الاقتراض وبشكل جزئي من ودائع العملاء.
- تخطط كيوانفست للحفاظ على الاستقرار ورقابة المصاريف خلال الخمس سنوات القادمة.

إن قيمة حقوق الملكية القائمة على أساس التقييم أعلى من القيمة الدفترية للاستثمار في سجلات البنك.

16. موجودات أخرى

	إيضاح	2022	2021
مشاريع قيد التطوير		**178,265**	219,041
أدوات إدارة مخاطر متوافقة مع الشريعة الإسلامية	1/16	**504,557**	88,803
موجودات ضريبة مؤجلة		**47,075**	44,290
مبالغ مدفوعة مقدماً		**49,409**	42,367
مقاصة وذمم مدينة اخرى		**321,598**	242,014
أخرى (1)		**1,475,373**	1,072,277
		2,576,277	1,708,792

إيضاحات:

ا. تتضمن قيمة العقارات المقتناة ضمن تسوية الأصول التمويلية والتي يتم تقويمها بالقيمة العادلة.

ألف ريال قطري

16. موجودات أخرى (تتمة)

16,1. أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

يبين الجدول التالي القيمة العادلة الموجبة والسالبة لأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. القيم الإسمية، والتي تشكل مؤشر لحجم العمليات القائمة في نهاية السنة، لا تعكس بالضرورة قيمة التدفقات النقدية المستقبلية. وبالتالي، فإن القيمة التقديرية لا تعتبر مؤشراً على تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان المحددة بالقيمة العادلة الموجبة أو السالبة للمشتقات. تتفق عقود المشتقات مع الشريعة الإسلامية واعتمدتها لجنة الرقابة الشرعية للمجموعة.

	2022			2021		
	موجودات	مطلوبات	القيمة الإسمية	موجودات	مطلوبات	القيمة الإسمية
أ) محتفظ بها للمتاجرة:						
وعود آجلة لصرف العملات الأجنبية	**12,319**	**-**	**543,990**	40,777	23,074	4,569,617
وعود مبادلة معدلات الأرباح	**7,319**	**-**	**72,800**	1,933	-	72,800
ب) محتفظ بها كتحوط للتدفقات النقدية:						
وعود آجلة لصرف العملات الأجنبية	**62,606**	**160,980**	**6,534,142**	547	82,646	5,211,307
وعود مبادلة معدلات الأرباح	**375,136**	**1,861**	**6,812,260**	20,363	96,544	6,786,780
وعود مبادلة عملات	**35,959**	**-**	**692,756**	2,768	-	1,444,750
ج) محتفظ بها كتحوط لصافي استثمارات العمليات الأجنبية						
وعود آجلة لصرف العملات الأجنبية	**7,537**	**23,728**	**588,067**	20,883	22	639,555
د) محتفظ بها كتحوط للقيمة العادلة						
وعود مبادلة عملات	**3,681**	**-**	**145,600**	644	-	145,600
وعود آجلة لصرف العملات الأجنبية	**-**	**-**	**-**	888	-	25,673
	504,557	**186,569**	**15,389,615**	88,803	202,286	18,896,082

ألف ريال قطري

17. مستحقات من بنوك

	2022	2021
مطلوبات وكالة	**3,284,701**	3,287,654
مرابحة سلع دائنة	**12,956,637**	10,583,263
اتفاقيات إعادة الشراء	**990,834**	5,514,728
حسابات جارية	**150,308**	470,237
	17,382,480	19,855,882

تتضمن مستحقات الوكالة تسهيلات عديدة بفترات استحقاق تصل إلى 36 شهراً ويحتسب عنها نسبة ربح 1.1% إلى 4.8% (2021: فترات استحقاق تصل إلى ثمانية أشهر ويحتسب عنها نسبة ربح 0.45 % إلى 1.1%). القيمة السوقية للأوراق المالية الممنوحة كضمان مقابل قروض اتفاقيات إعادة الشراء 1,015 مليون ريال قطري (2021: 1,544 مليون ريال قطري).

18. حسابات العملاء الجارية

حسابات العملاء الجارية حسب القطاع:	2022	2021
	1,912,021	1,350,968
– حكومة	**2,454,781**	68,937
– مؤسسات مالية غير مصرفية	**4,344,844**	4,151,681
– شركات	**10,309,309**	11,335,444
– أفراد	**19,020,955**	16,907,030

19. صكوك تمويل

في 31 ديسمبر	2022	2021
القيمة الإسمية للصكوك	**12,364,683**	14,012,180
يخصم: خصم غير مطفأ	**(8,444)**	(11,148)
ربح مستحق الدفع	**96,817**	61,693
الإجمالي	**12,453,056**	14,062,725

تشتمل شروط الترتيبات للإصدارين أعلاه على تحويل بعض الموجودات المحددة وتتضمن موجودات المشاركة والمستأجرة وللاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وأية موجودات يتم استبدالها من قبل المجموعة إلى «شركة المصرف لإصدار الصكوك المحدودة» و«شركة مصرف قطر الإسلامي للصكوك المحدودة» وهما شركات تابعة للمجموعة.

تسيطر المجموعة على الموجودات وسيستمر إدارتها من قبل المصرف ويتعهد المصرف بإعادة شراء تلك الموجودات في تاريخ الاستحقاق بنفس سعر الإصدار.

إن تفاصيل موجودات التمويل التي تدعم الصكوك كما في 31 ديسمبر هي كما يلي:

في 31 ديسمبر	2022	2021
مرابحة	**5,547,054**	6,879,610
إجارة	**8,998,928**	9,251,348
إجمالي موجودات التمويل المتعلقة بالصكوك	**14,545,982**	16,130,958

يوضح الجدول أدناه استحقاقات الصكوك القائمة كما في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

سنة الاستحقاق	2022	2021
2022	-	2,730,000
2023	**1,454,180**	1,454,180
2024	**3,640,000**	3,640,000
2025	**7,098,000**	6,188,000
2026	**172,503**	-
	12,364,683	14,012,180

إن سندات الدين المذكورة أعلاه مقومة بالدولار الأمريكي وهي تشتمل معدلات ربح ثابتة ومتغيرة. معدل الربح المدفوع على المتوسط أعلاه 3.20% (2021: 3.28%).

ألف ريال قطري

20. مطلوبات أخرى

	إيضاح	2022	2021
مصروفات مستحقة		**348,065**	343,090
شيكات مقبولة الدفع		**415,989**	427,334
دفعات مقدمة من عملاء		**23,709**	16,921
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين (1)		**213,997**	202,138
دفعات بطاقات الفيزا وشبكة الصراف الآلي		**823,284**	504,311
تأمينات نقدية		**337,784**	278,215
المساهمة في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية		**100,130**	88,882
صندوق التقاعد		**1,685**	685
قبولات		**344,356**	341,395
أرباح سكوك مؤهلة كرأس مال إضافي		**187,673**	196,337
خطابات وإعتمادية وخطابات ضمان تحت التسوية		**227,525**	215,751
أدوات إدارة مخاطر متوافقة مع الشريعة الإسلامية	1/16	**186,569**	202,286
أخرى		**590,315**	625,177
مخصص انخفاض قيمة التزامات القروض والضمانات المالية		**67,268**	48,111
		3,868,349	3,490,633

إيضاحات:

1. الحركة في مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين هي كالتالي:

	2022	2021
الرصيد في 1 يناير	**202,138**	212,346
المكون خلال السنة (إيضاح 29)	**22,046**	24,687
مدفوعات خلال السنة	**(10,173)**	(34,620)
تحويل عملات أجنبية	**(14)**	(275)
الرصيد في 31 ديسمبر	213,997	202,138

21. حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق

	2022	2021
رصيد حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق قبل الحصة من الأرباح	**102,343,511**	113,179,185
يضاف: حصة حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق من أرباح السنة	**2,169,116**	1,687,172
يخصم: أرباح مدفوعة خلال السنة	**(1,239,943)**	(782,356)
إجمالي رصيد حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق بعد توزيع الربح وقبل الحصة من احتياطي القيمة العادلة	**103,272,684**	114,084,000

	2022	2021
حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق من أرباح السنة	**6,299,768**	5,128,747
يخصم: حصة مضارب	**(4,130,652)**	(3,441,575)
إجمالي الربح الموزع لأصحاب حسابات الاستثمار للسنة	**2,169,116**	1,687,172

	2022	2021
حسب النوع:		
حسابات لأجل	**81,325,267**	90,884,114
حسابات توفير	**19,270,007**	19,789,956
حسابات تحت الطلب	**2,677,410**	3,409,930
الإجمالي	**103,272,684**	114,084,000
حسب القطاع:		
أفراد	**41,246,685**	39,063,838
شركات	**19,143,707**	27,984,429
مؤسسات مالية غير بنكية	**7,191,777**	8,536,625
حكومة	**33,571,511**	36,802,687
بنوك	**2,119,004**	1,696,421
الإجمالي	**103,272,684**	114,084,000

	2022	2021
إجمالي رصيد حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق بعد توزيع الربح وقبل الحصة من احتياطي القيمة العادلة	**103,272,684**	114,084,001
الحصة في احتياطي القيمة العادلة	**77,255**	103,768
إجمالي رصيد حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	**103,349,939**	114,187,769

ألف ريال قطري

22. حقوق الملكية

(أ) رأس المال

	2022	2021
31 ديسمبر	**2,362,932**	2,362,932

كما في 31 ديسمبر 2022 يتكون رأس المال المصرح به والمصدر من 2,363 مليون سهم عادي (2021: 2.363 مليون سهم عادي) لها قيمة اسمية بقيمة 1 ريال قطري لكل سهم.

يحق لحاملي الأسهم العادية استلام توزيعات أرباح عند الإعلان عنها من وقت لآخر ويحق لهم صوت واحد في اجتماعات مساهمي البنك.

(ب) الاحتياطي القانوني

وفقا لقانون مصرف قطر المركزي رقم 13 لسنة 2012 وتعديله، يحول 10% من صافي الربح المنسوب لمساهمي البنك للسنة إلى الاحتياطي حتى يصبح الاحتياطي القانوني مساويا 100% من رأس المال المدفوع. هذا الاحتياطي غير متاح للتوزيع إلا في الحالات التي حددها قانون قطر للشركات التجارية رقم 11 لسنة 2015 وبعد موافقة مصرف قطر المركزي. لم يتم تحويل أية مبالغ للاحتياطي القانوني في السنة الحالية حيث أن الاحتياطي القانوني يزيد عن 100% من رأس المال المدفوع.

(ج) احتياطي المخاطر

وفقا لتعليمات مصرف قطر المركزي يجب إنشاء احتياطي مخاطر لتغطية الحالات الطارئة لموجودات تمويل كل من القطاعين العام والخاص باشتراط حد أدنى بنسبة 2.5% عن إجمالي تعرض القطاع الخاص الذي يقع على المجموعة داخل وخارج قطر بعد استبعاد مخصصات محددة والربح المعلق. التمويل المقدم إلى/ أو المضمون من قبل وزارة المالية في قطر أو التمويل مقابل ضمانات نقدية يستبعد من إجمالي التمويل المباشر، كان إجمالي المبلغ المحول إلى احتياطي المخاطر 196.8 مليون ريال قطري (2022: 8.4 مليون ريال قطري).

(د) احتياطي عام

بموجب النظام الأساسي للبنك يتم تحويل جزء من صافي الأرباح للاحتياطي العام بموجب قرار من الجمعية العمومية بناء على توصية يقدمها مجلس الإدارة وبعد موافقة مصرف قطر المركزي.

(هـ) الأرباح المدورة

تتضمن الأرباح المدورة حصة المجموعة في ربح الشركات الزميلة. هذه الأرباح غير قابلة للتوزيع لأصحاب الأسهم العادية إلا إلى حد النقد المستلم.

(و) احتياطي القيمة العادلة

	2022	2021
رصيد افتتاحي	**60,661**	(109,786)
التغير في القيمة العادلة لتحوطات تدفقات نقدية	**345,501**	191,127
النصيب من الدخل الشامل للشركات الزميلة	**(7,872)**	(274)
استثمارات مسجلة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية:		
التغير في القيمة العادلة من خلال احتياطي القيمة العادلة	**(225,453)**	(34,889)
يضاف: حصة حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	**25,975**	(4,202)
إعادة تقييم استثمارات عقارية:		
التغير في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	**(2,211)**	35,877
يخصم: حصة حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	**540**	(17,192)
	197,141	60,661

(ز) احتياطي تحويل عملات أجنبية

يشمل احتياطي التحويل كافة فروق الصرف الأجنبي الناشئة عن تحويل البيانات المالية للعمليات الأجنبية وكذلك تحويل المطلوبات والأرباح والخسائر من أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة التي تحوط صافي استثمارات المجموعة في العمليات الأجنبية.

(ح) احتياطيات أخرى

تمثل الاحتياطيات الأخرى حصة المجموعة من الأرباح غير الموزعة من الاستثمارات في شركات زميلة بعد خصم الأرباح المستلمة. خلال السنة لم يتم تحويل شيء إلى الاحتياطيات من الأرباح المدورة (2021: لم يتم تحويل شيء إلى احتياطيات أخرى من الأرباح المدورة).

ألف ريال قطري

22. حقوق الملكية (تتمة)

(ط) أرباح نقدية مقترح توزيعها

اقترح مجلس الإدارة في اجتماعه بتاريخ 16 يناير 2023 توزيعات أرباح نقدية بنسبة 62.5% من رأس المال المدفوع والتي بلغت 1,476.8 مليون ريال قطري بواقع 0.625 ريال قطري للسهم (2021: 57.5% من رأس المال المدفوع والتي بلغت 1.358.7 مليون ريال قطري بواقع 0.575 ريال قطري للسهم) وهي خاضعة لموافقة مساهمي البنك في اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

23. حقوق غير مسيطر عليها

تتمثل الحقوق غير المسيطر عليها للمجموعة في كيو إنفست ذ.م.م. (34.38%) ومصرف قطر الإسلامي (المملكة المتحدة) (0.29%) وشركة عقار للتطوير والاستثمار العقاري (51%) وبيت التمويل العربي (0.007%) وشركة درة الدوحة للاستثمارات العقارية والتطوير والاستثمار (17.39%).

24. صكوك مؤهلة كأدوات رأس مال إضافي

قامت المجموعة بإصدار صكوك دائمة مؤهلة للإدراج للشريحة الأولى من رأس المال بمبلغ 2 مليار ريال قطري خلال سنة 2015. هذه الصكوك بدون ضمانات كما أن توزيعات الأرباح تقديرية وغير تراكمية وتدفع سنويا بمعدل ربح تقديري متوقع بناءً على معدل إعادة التسعير السائد لمدة ست سنوات + هامش على أن يتم إعادة تحديدها كل ست سنوات. خلال عام 2021، انقضت الفترة الأولى لإعادة تحديد معدل الربح وتمت إعادة تجديد معدل ربح سنوي جديد للسنوات الست القادمة. يكون للمجموعة الحق في عدم دفع الأرباح كما أنه ليس لدى حملة الصكوك الحق في المطالبة بالربح على الصكوك. هذه الصكوك ليس لديها تاريخ استحقاق وتم تصنيفها ضمن حقوق الملكية. في سبتمبر 2016 قامت المجموعة برفع رأس المال الأساسي الإضافي بإصدار صكوك دائمة بمبلغ 2 مليار ريال قطري بنسبة ربح متفق عليها متوقعة بناءً على معدل إعادة التسعير السائد لمدة ست سنوات + هامش على أن يتم إعادة تحديدها كل ست سنوات.

25. صافي إيرادات أنشطة التمويل

الدخل من:	2022	2021
مرابحة	**4,083,236**	3,570,073
مساومة	**1,439,531**	1,583,461
إجارة منتهية بالتمليك	**978,896**	831,756
استصناع	**382**	13,346
	6,502,045	5,998,636

26. صافي إيرادات أنشطة الاستثمار

	2022	2021
إيراد من أدوات ذات طبيعة دين مصنفة بالتكلفة المطفأة	**1,474,918**	1,056,145
صافي تكلفة ودائع للوكالات مع/ من بنوك إسلامية	**(392,409)**	(140,296)
صافي ربح من بيع أدوات ذات طبيعة دين مصنفة بالتكلفة المطفأة	**65**	13,410
صافي الربح من بيع أدوات حقوق ملكية وأدوات ذات طبيعة دين مصنفة بالقيمة العادلة	**56,594**	15,294
(خسارة) / ربح القيمة العادلة من أدوات حقوق ملكية وأدوات ذات طبيعة دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**(19,387)**	7,710
إيرادات الإيجار من استثمارات عقارية	**199,293**	67,836
إيراد توزيعات أرباح	**132,541**	111,883
	1,451,615	1,131,982

27. صافي إيرادات رسوم وعمولات

	2022	2021
دراسة جدوى أتعاب إدارة مرافق	**255,780**	202,898
عمولات اعتمادات وخطابات ضمان	**80,957**	79,665
رسوم خدمات مصرفية	**604,270**	484,583
أتعاب استشارية	**13,005**	49,452
أخرى	**141,591**	120,566
	1,095,603	937,164
مصروف رسوم وعمولات	**(285,252)**	(210,734)
صافي إيرادات رسوم وعمولات	**810,351**	726,430

ألف ريال قطري

28. صافي ربح عمليات النقد الأجنبي

	2022	2021
تعامل بعملات أجنبية	**149,051**	125,141
ايرادات عقود مقايضة	**(47,417)**	(18,695)
إعادة تقييم موجودات ومطلوبات	**20,719**	93,934
	122,353	200,380

29. تكاليف الموظفين

	2022	2021
رواتب ومنافع أخرى	**606,464**	617,461
تكاليف صندوق تقاعد الموظفين	**8,142**	8,063
تكلفة نهاية الخدمة (إيضاح 20)	**22,046**	24,687
	636,652	650,211

30. مصروفات أخرى

	2022	2021
أتعاب قانونية ومهنية	**48,087**	42,337
إيجار	**41,549**	43,455
مصاريف خدمات	**49,244**	45,853
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	**17,334**	18,500
مصاريف تقنية المعلومات	**62,317**	57,864
مصاريف دعاية وتسويق	**43,195**	18,036
اتصالات ومرافق	**43,220**	45,403
رسوم اشتراكات	**5,225**	5,008
إصلاحات وصيانة	**10,555**	10,132
تكاليف تأمين	**9,510**	9,118
مصاريف أخرى	**56,368**	49,173
	386,604	344,879

31. مصروف الضريبة

	2022	2021
السنة الحالية	**11,214**	9,707
إجمالي المصروف الضريبي	**11,214**	9,707

32. مطلوبات والتزامات محتملة

(أ) المطلوبات المحتملة	2022	2021
تسهيلات غير مستغلة	**8,380,788**	7,731,497
ضمانات	**8,531,533**	8,393,739
اعتمادات مستندية	**1,254,952**	6,193,367
	18,167,273	22,318,603
(ب) التزامات		
التزام استثمار	**441,700**	213,614
الاجمالي	**18,608,973**	22,532,217

تسهيلات غير مستغلة

تمثل الالتزامات بتقديم الائتمان التزامات تعاقدية لمنح تمويلات وائتمان متجدد. ينتهي معظم تلك الالتزامات في السنة المقبلة. بما أن الالتزامات قد تنتهي دون أن يتم السحب بموجبها فإن إجمالي المبلغ التعاقدي لا يمثل بالضرورة متطلبات نقدية مستقبلية.

خطابات ضمان واعتمادات مستندية

خطابات ضمان واعتمادات مستندية تلزم المجموعة لدفع مبالغ بالإنابة عن العملاء في حال حدوث حدث معين. خطابات الضمان والخطابات قبول البنكية تحمل مستوى مخاطر مساوي لمخاطر التمويل.

ألف ريال قطري

33. تركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق

القطاع الجغرافي

فيما يلي تركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق حسب التوزيع الجغرافي:

2022 الموجودات	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	أوروبا	أمريكا الشمالية	أخرى	الإجمالي
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	7,394,526	-	46,083	-	510,506	7,951,115
مستحقات من بنوك	1,172,455	10,814	993,345	720,473	291,033	3,188,120
موجودات تمويل	112,177,084	1,115,974	2,109,517	3,031,294	850,707	119,284,576
استثمارات مالية	41,372,519	1,684,068	948,274	1,585,377	183,948	45,774,186
استثمارات في شركات زميلة	1,130,376	-	-	-	-	1,130,376
استثمارات عقارية	2,578,561	48,509	693,480	-	-	3,320,550
موجودات ثابتة	453,729	-	62,173	-	41,709	557,611
موجودات غير ملموسة	216,056	-	-	-	1,758	217,814
موجودات أخرى	1,892,194	232,333	287,707	1,560	162,483	2,576,277
إجمالي الموجودات	168,387,500	3,091,698	5,140,579	5,338,704	2,042,144	184,000,625

المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق

المطلوبات

مستحقات لبنوك	2,485,077	8,935,011	4,646,387	-	1,316,005	17,382,480
الحسابات الجارية للعملاء	18,306,952	11,424	90,993	66,184	545,402	19,020,955
صكوك تمويل	-	-	12,453,056	-	-	12,453,056
مطلوبات أخرى	3,437,247	130,808	130,547	-	169,747	3,868,349
إجمالي المطلوبات	24,229,276	9,077,243	17,320,983	66,184	2,031,154	52,724,840
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	84,567,064	7,558,123	8,176,060	2,415,895	632,797	103,349,939
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	108,796,340	16,635,366	25,497,043	2,482,079	2,663,951	156,074,779

ألف ريال قطري

33. تركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق

القطاع الجغرافي (تتمة)

2021	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	أوروبا	أمريكا الشمالية	أخرى	الإجمالي
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	6,644,757	-	2,152	-	529,598	7,176,507
مستحقات من بنوك	3,769,602	1,215,227	901,827	1,259,154	314,886	7,460,696
موجودات تمويل	121,257,866	1,117,585	2,778,039	2,307,255	947,782	128,408,527
استثمارات مالية	40,671,008	957,619	1,107,349	1,492,843	150,953	44,379,772
استثمارات في شركات زميلة	1,077,484	-	-	-	62,084	1,139,568
استثمارات عقارية	2,062,863	48,509	742,625	-	-	2,853,997
موجودات ثابتة	461,075	-	64,810	-	44,352	570,237
موجودات غير ملموسة	216,056	-	-	-	1,758	217,814
موجودات أخرى	1,213,098	109,866	189,729	4,581	191,518	1,708,792
إجمالي الموجودات	177,373,809	3,448,806	5,786,531	5,063,833	2,242,931	193,915,910
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق						
المطلوبات						
مستحقات لبنوك	6,941,215	5,858,502	5,508,947	-	1,547,218	19,855,882
الحسابات الجارية للعملاء	16,095,674	21,175	75,514	89,441	625,226	16,907,030
صكوك تمويل	-	-	14,062,725	-	-	14,062,725
مطلوبات أخرى	3,084,082	62,943	149,853	-	193,755	3,490,633
إجمالي المطلوبات	26,120,971	5,942,620	19,797,039	89,441	2,366,199	54,316,270
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	85,673,986	8,354,465	11,502,861	4,066,678	4,589,779	114,187,769
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	111,794,957	14,297,085	31,299,900	4,156,119	6,955,978	168,504,039

ألف ريال قطري

34. العائدات للسهم الواحد

يتم احتساب الربح المخفف للسهم بقسمة ربح السنة العائد لمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة.

	2022	2021
الربح للسنة العائد لمساهمي البنك	**4,005,203**	3,555,296
يخصم: الربح العائد إلى الصكوك المؤهلة كرأس مال إضافي	**(187,673)**	(196,337)
الربح للسهم الواحد	**3,817,530**	3,358,959
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة	**2,362,932**	2,362,932
الربح الأساسي / المخفف للسهم الواحد (ريال قطري)	**1.62**	1.42

35. النقد وما في حكمه

لغرض بيان التدفقات النقدية الموحدة، يتضمن النقد وما في حكمه الأرصدة التالية والتي لها تواريخ استحقاق أصلية أقل من ثلاثة أشهر:

	2022	2021
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية (باستثناء حساب احتياطي مصرف قطر المركزي المقيد)	**1,827,643**	1,171,395
مستحقات من بنوك	**3,008,678**	7,330,862
	4,836,321	8,502,257

36. الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف أنها ذات علاقة إذا كان لطرف القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ هام على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. تتضمن الأطراف ذات العلاقة المساهمين الرئيسين وكيانات تمارس عليها المجموعة والمساهمون نفوذا هاما وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في المجموعة.

معاملات الأطراف ذات العلاقة والأرصدة المضمنة في هذه البيانات المالية الموحدة كما يلي:

	2022		2021	
	شركات زميلة	**أعضاء مجلس الإدارة**	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة
موجودات:				
إجمالي موجودات التمويل (باستبعاد المخصصات)	**2,879,496**	**4,749,935**	3,169,957	4,842,850
حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	**519,245**	**1,277,051**	353,040	1,442,878
بنود خارج بيان المركز المالي:				
مطلوبات محتملة وضمانات والتزامات أخرى	**20,246**	**124,303**	125,798	55,245
بنود بيان الدخل الموحد:				
أرباح تمويل	**137,283**	**245,412**	157,719	206,787
أرباح ودائع مدفوعة	**3,056**	**27,831**	3,060	33,176
أخرى	**803**	**17,025**	1,138	11,068

تتضمن مكافآت المسؤولين بالإدارة العليا خلال السنة كالتالي:

	2022	2021
منافع قصيرة الأجل للموظفين	**70,655**	71,386
منافع طويلة الأجل أخرى	**10,868**	9,994
	81,523	81,380

ألف ريال قطري

37. الزكاة

يتم تحمل الزكاة بشكل مباشر من قبل المساهمين. لا يقوم البنك بتحصيل أو دفع الزكاة بالنيابة عن مساهميه وفقا للنظام الأساسي.

38. هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية في المجموعة من ثلاثة من العلماء المتخصصين في مبادئ الشريعة ويحرصون على التزام المجموعة بالمبادئ الإسلامية العامة وعملها وفقا إلى الفتاوى الصادرة والقوانين الإرشادية. تتضمن مراجعة المجموعة فحص الدليل المتعلق بالوثائق والإجراءات المعتمدة من قبل المجموعة من أجل التأكد من أن أنشطتها تتم مزاولتها وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

39. صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية

تقوم المجموعة بالوفاء بالتزاماتها من خلال التبرعات للأنشطة الخيرية والمؤسسات عند وجود أرباح. قامت المجموعة بتكوين مخصصات خلال العام 2022 بمبلغ 100.1 مليون ريال قطري (2021: 88.8 مليون ريال قطري) بما يتمثل 2.5% من صافي الأرباح وفقاً للقانون رقم 13 لسنة 2008 والإيضاحات المتممة والصادرة خلال سنة 2010.

40. أرقام المقارنة

تمت إعادة تصنيف أرقام المقارنة المعروضة في سنة 2021 متى كان ذلك ضروريا للمحافظة على الانسجام مع أرقام سنة 2022. غير أنه لم يكن لإعادة التصنيف هذه أي أثر على صافي الربح الموحد أو إجمالي حقوق الملكية الموحدة للسنة المقارنة.

ألف ريال قطري

(أ) بيان المركز المالي للبنك الأم

كما في 31 ديسمبر	2022	2021
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	**7,394,466**	6,644,757
مستحقات من بنوك	**2,620,322**	7,193,494
موجودات تمويل	**117,102,454**	126,111,058
استثمارات مالية	**44,916,335**	43,730,146
استثمارات في شركات زميلة	**1,056,084**	1,011,148
استثمارات عقارية	**1,332,027**	1,352,635
موجودات غير ملموسة	**448,742**	455,982
موجودات أخرى	**2,015,333**	1,152,251
إجمالي الموجودات	**176,885,763**	187,651,471
المطلوبات		
مستحق لبنوك	**13,881,918**	17,082,351
حسابات العملاء الجارية	**18,327,601**	16,121,698
صكوك تمويل	**12,453,056**	14,062,725
مطلوبات أخرى	**4,697,550**	4,408,400
إجمالي المطلوبات	**49,360,125**	51,675,174
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	**100,007,211**	110,937,792
حقوق الملكية		
رأس المال	**2,362,932**	2,362,932
احتياطي قانوني	**6,353,459**	6,353,459
احتياطي مخاطر	**2,641,655**	2,444,872
احتياطي عام	**79,485**	79,485
احتياطي القيمة العادلة	**339,775**	35,966
احتياطي تحويل عملات أجنبية	**(100,522)**	(55,803)
احتياطيات أخرى	**212,058**	212,058
أرباح نقدية مقترح توزيعها	**1,476,833**	1,358,686
أرباح مدورة	**10,152,752**	8,246,850
إجمالي حقوق الملكية	**23,518,427**	21,038,505
صكوك مؤهلة كأدوات رأس مال إضافي	**4,000,000**	4,000,000
إجمالي حقوق الملكية	**27,518,427**	25,038,505
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وحقوق الملكية	**176,885,763**	187,651,471

ألف ريال قطري

(ب) بيان الدخل للبنك الأم

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر	2022	2021
صافي إيراد أنشطة التمويل	**6,325,336**	5,880,022
صافي إيراد أنشطة الاستثمار	**1,211,420**	988,033
إجمالي صافي الإيرادات من أنشطة التمويل والاستثمار	**7,536,756**	6,868,055
إيراد رسوم وعمولات	**1,043,736**	843,290
مصروف رسوم وعمولات	**(280,687)**	(204,526)
صافي إيراد الرسوم والعمولات	**763,049**	638,764
صافي ربح عمليات النقد الأجنبي	**97,172**	200,862
الحصة من نتائج شركات زميلة	**63,564**	35,710
إيرادات أخرى	**-**	20,000
إجمالي الإيرادات	**8,460,541**	7,763,391
تكاليف الموظفين	**(498,796)**	(510,334)
استهلاك وإطفاء	**(81,528)**	(80,802)
حصة حملة الصكوك من الربح	**(416,888)**	(453,042)
مصروفات أخرى	**(306,963)**	(280,074)
إجمالي المصاريف	**(1,304,175)**	(1,324,252)
صافي خسائر انخفاض قيمة استثمارات مالية	**128**	(3,365)
صافي خسائر انخفاض قيمة موجودات تمويل	**(1,235,872)**	(1,304,676)
خسائر انخفاض قيمة أخرى	**48,944**	(4,431)
الربح للسنة قبل العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	**5,969,566**	5,126,667
يخصم: صافي العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	**(2,102,248)**	(1,644,582)
صافي الربح للسنة	**3,867,318**	3,482,085

www.qib.com.qa